مركز دراسات الوحدة العربية

البحر المتوسط في العالم المعاصر

دراسة في التطور المقارن

(الوطن العربي و تركيا و جنوب اوروبا)


د. سمير امين
د. فيصل ياشير



البحر المتوسط في العالم المعاصر

دراسة في التطور المقارن

(الوطن العربي وتركيا وجنوب اوروبا)





مركز دراسات الوحدة العربية

البحر المتوسط في العالم المعاصر

دراسة في التطور المقارن

(الوطن العربي وتركيا وجنوب اوروبا)

د. سمير امين   د. فيصل ياشير

ترجمة : ظريف عبد الله

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبنّاها «مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي ـ فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: تموز/يوليو ١٩٨٨

المحتويات

مُـقدّمـَـة

يتناول هذا الكتاب موضوع مكانة منطقة البحر المتوسط بشمالها الأوروبي وجنوبها التركي والعربي في النظام الرأسمالي العالمي. وثمة أكثر من سبب يدعو إلى المقارنة بين تطور الضفتين الشمالية والجنوبية للمنطقة. فمن جانب، كانت بلدان أوروبا الجنوبية تُعتبر «متخلّفة» إلى عهد قريب، إلى أن أخذت في النمو السريع بعد الحرب العالمية الثانية، فلحقت بالمناطق الأخرى الأكثر تقدماً في القارة الأوروبية. ومن جانب آخر، يدل كثير من معايير النمو على أن أقطار الوطن العربي تنخرط في الشريحة المتقدمة نسبياً من مجموعة العالم الثالث. بل اقتربت هذه المعايير مما كانت عليه في جنوب أوروبا منذ عقود قليلة فقط. ورغم ذلك، فإن آفاق «اللحاق» والتخلص من ظواهر التخلّف لا تزال بعيدة، واحتمال انجاز هذه النقلة غير وارد في المستقبل المنظور. يضاف إلى ذلك، أن هناك مثلاً ثالثاً يحتل مكانة الوسيط بين المجموعتين الأوروبية والعربية. فقد أخذت تركيا تقتدي بالنموذج الأوروبي في أعقاب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. ورغم محاولتها التنموية التي ترجع إلى الفترة ما بين الحربين، والتي أشبهها من نواحٍ كثيرة بالتجارب العربية اللاحقة، إلاّ أن المجهود لم يأت بالثمار المنتظرة. بل على عكس التنبؤات، أدى إلى تفاقم أزمة المجتمع التركي في المرحلة الراهنة.

فما هي الأسباب التي تفسر هذا التباين في التطور الحديث؟ أيرجع ذلك إلى اختلاف الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة؟ أيرجع إلى أسباب أقدم وأعمق لها جذور تاريخية تنعكس في اختلاف المصيرين الحضاري والثقافي؟ إلى أي مدى وكيف تفاعلت هذه العوامل؟ ليس من الغريب أن ندعو الدراسة المقارنة إلى مثل هذا التساؤل. إذ إننا نتعامل هنا مع مجتمعات سبقت غيرها في قطع خطوات بعيدة في سبيل الحضارة

المتقدمة. فقد ظهرت ثم ازدهرت حضارات الشرق القديم (مصر وما بين النهرين وفارس واليونان) على مدى قرون عديدة، بل أحياناً ألوف السنين، بمعزل نسبي بعضها عن بعض. ثم أخذت تندمج في وحدة حضارية منذ عصر الاسكندر الأكبر ثلاثة قرون قبل الميلاد. هكذا تكونت حضارة متوسطية في منطقة شرق البحر المتوسط. ثم - في عصري ظهور وانتشار المسيحية فالاسلام - امتدت هذه الحضارة غرباً بين شعوب أقل تقدماً على ضفتي البحر المتوسط.

ومنذ هذا التاريخ، أصبح البحر المتوسط عموداً فقرياً في منظومة مجتمعات مرتبط بعضها ببعض، من خلال شبكة كثيفة من المبادلات التجارية والتكنولوجية والعلمية والروحية. وكانت هذه المنظومة المتوسطية متمركزة على ذاتها، ولو بمجرد فعل انعزالها النسبي عن المراكز الحضارية الأخرى البعيدة في شرق وجنوب آسيا (الهند والصين). وبالتالي، تكوّن، في منطقة البحر المتوسط، نوع من «المنظومة العالمية»، تشبه إلى حد ما المنظومة العالمية الحديثة، التي تجسّمت بالتدريج منذ عهد النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر. ولعل هذه المنظومة المتوسطية تمثل نوعاً من الصورة الباكرة للمنظومة الرأسمالية الحديثة. فقد وُجد هنا كثير من أهم عناصر الرأسمالية ومنها انتشار التبادل السلعي والثروة التجارية والملكية الفردية والعمل المأجور. إلاّ أن هذه العوامل لم تتبلور في نمط انتاج رأسمالي مكتمل يسود جميع أوجه النشاط الاجتماعي، على غرار ما حدث لاحقاً في أوروبا الغربية.

فالتطور نحو هذا التبلور لم يقطع هنا خطوات سريعة منتظمة، بل أخذ تارة يتقدم إلى الأمام، وتارة أخرى يُصاب بردّات خطيرة إلى الخلف. إلى أن هجر مركز الثقل للنموذج الرأسمالي الجنيني شواطىء البحر المتوسط ليستوطن شواطىء المحيط الأطلسي في منطقة شمال غرب أوروبا. هكذا أخذت المناطق الهامشية للمنظومة المتوسطية (الأقل تقدماً والاقطاعية الطابع) تتجاوز حدود التطور الذي سبق أن تم انجازه في مراكز المنظومة (الأكثر تقدماً في الشرق العربي والمدن الإيطالية). فانقلبت الأمور، وأصبح البحر المتوسط بدوره هامشاً في المنظومة العالمية الجديدة، الأطلسية التمركز. وفقدت منطقة البحر المتوسط استقلالها الذاتي لتصير منطقة نفوذ تتحكم فيها قوى خارجية، فتخضع لاحتياجات استراتيجيات القوى المهيمنة على صعيد عالمي (بريطانيا ثم الولايات المتحدة)، أو لتدخلات الدول الكبرى الأخرى المنافسة لهذه الهيمنة وهي أيضاً خارجية (مثل ألمانيا ثم الاتحاد السوفياتي).

ولما كان هذا التهميش للبحر المتوسط بأكمله قد أدى إلى نوع من الركود في جميع الأطراف المكونة له، سادت صور من التخلف تنطبق على المنطقة كلها حتى عهد قريب. إلى أن نهضت بلدان أوروبا الجنوبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية،

وانخرطت في خطط اعادة بناء وتوحيد أوروبا الغربية فخطت خطوات بعيدة سمحت لها باللحاق بالمناطق الأخرى من القارة.

وجدير بالذكر هنا أن تقدم منطقة جنوب أوروبا قد تم من خلال مزيدٍ من اندماجها في المنظومة الرأسمالية وليس من خلال فك الارتباط مع هذه المنظومة كما حدث في الثورات الاشتراكية.

وقد آمنت نظم الحكم في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالمبدأ نفسه. فبذلت مجهوداً لتحقيق تقدم اقتصادي مماثل في إطار ما يسمى بـ «التبعية المتبادلة»، مع أن الظروف التاريخية قد فرضت عليها المرور بمرحلة سابقة مفادها، التخلص من الكولونيالية والاستعمار المباشر، وإعادة استقلالها السياسي المفقود في القرن التاسع عشر. كما أن هذه الظروف فرضت أيضاً على تلك الأقطار قيام الدولة بدور أساسي في المجهود التنموي، الرامي إلى التحرر من التبعية ووراثة التخلّف، الأمر الذي لوّن بعض تجاربها بألوان «الاشتراكية»، أو على الأقل بما اعتُبر كذلك.

واليوم ـ بعد مرور أكثر من نصف قرن على التجربة في تركيا ومصر، وثلاثين عاماً على الأقل بالنسبة إلى غيرها من أقطار المنطقة ـ يحقّ لنا أن نقوّم الانجازات التي تبدو حقيقة محدودة المدى، إذ تتجمع فيها العناصر الايجابية والسلبية. فالتساؤل هنا هو الآتي: أيجب اعتبار هذه المرحلة أنها ذات طابع «انتقالي»، لأنها فتحت أبواب تواصل التنمية إلى أن يتم اللحاق المطلوب، وتحقيق نمط اجتماعي رأسمالي متكامل على غرار ما تحقق فعلاً في جنوب أوروبا؟ أم هي خطوة إلى الأمام في اتجاه مأزق يؤدي إلى تفاقم أزمة هذه المجتمعات؟ وكذلك يجب طرح سؤال آخر هو: أيمكن اعتبار الانجازات الجزئية المحققة في هذا الاطار، على أنها لا تمت بصلة إلى إشكالية وحدة الوطن العربي ولن تقوم عقبة اضافية في سبيل انجاز هذا الهدف الذي لا يزال احتمالاً وارداً ومطلوباً؟ أم أن هذه الانجازات كرّست عناصر التفتت فزادت من صعوبة تجاوزه؟

على كل حال، فإن التطورات المتنافرة التي حدثت على ضفتي البحر المتوسط، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، قد أدت إلى تعمقّ الفجوة بينهما. فالبحر الذي كان يربط الأقطار والشعوب قد اصبح الآن منطقة الحدود التي تفصل فيما بينها، بل منطقة المواجهة بين «الشمال» و«الجنوب». ويقوم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في قلب الوطن العربي دليلاً قاطعاً على خطورة التحدي.

أما الكتاب فيشمل ثلاثة فصول:

الفصل الأول وعنوانه: «شروط الاستقلالية في منطقة البحر المتوسط» للدكتور

سمير أمين تناول فيه موضوع الجذور التاريخية للمشكلة، وينظر في طبيعة تحديات العصر بالنسبة إلى شعوب تركيا والوطن العربي.

والفصل الثاني وعنوانه: «التنمية الرأسمالية الحديثة في جنوب أوروبا ومستقبلها: كندا ام بورتوريكو؟» للدكتور فيصل ياشير، يناقش فيه مصير النموذج المتبع في تلك الأقطار. وعلى الرغم من اعتراف المؤلف بأهمية الانجازات المحققة في هذه الأقطار، إلاّ أنه يبدي تحفظات انعكس مغزاها في اختيار عنوان الفصل

والفصل الثالث وعنوانه: «تركيا والوطن العربي: من الدولنة إلى الرأسمالية؟» وهو أيضاً للدكتور فيصل ياشير، يناقش فيه بدوره مصير التنمية الرأسمالية في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وهنا يطرح المؤلف تلك التساؤلات التي أشرنا إليها أعلاه.

يصدر هذا الكتاب في سلسلة ابحاث المكتب الافريقي لمنتدى العالم الثالث، الذي أتشرّف بتنسيق أعماله. وقد استفاد هذا المكتب بهذه المناسبة من معونات قدّمها كل من: جامعة الأمم المتحدة والادارة الايطالية للتعاون الدولي والمؤسسة السويدية للتعاون العلمي مع العالم الثالث «السارك» (Sarec). فأود أن أقدّم هنا إلى هذه المؤسسات خالص شكر المؤلفين ومكتب منتدى العالم الثالث. أما الآراء الواردة في الدراسة فهي خاصة بالمؤلفين ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المؤسسات المذكورة.

د. سمير أمين

الفصل الأوّل
شروط الاستقلاليّة في منطقة البحر المتوسّط

د. سمير أمين

أولاً: ثقل الماضي

١ ـ من المؤكد أن اقليم البحر المتوسط يشكّل، بفضل ماضيه وجوانب كثيرة من حاضره، منطقة ذات طابع متنوع تنوعاً لا ينفي عنها بأي حال وحدتها، فهذه الوحدة وذلك التنوع من صنع الجغرافيا والتاريخ. ومع ذلك، فمن المؤكد أيضاً أن هذه المنطقة ليست منعزلة عن بقية العالم. بل إنها، على العكس، تشكّل احدى الساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا، ولهذا تعتمل فيها قوى متناقضة يعمل بعضها في اتجاه العالمية الدافعة إلى التجانس، بينما يعمل البعض الآخر، على العكس، في اتجاه التباعد الناجم إما عن عدم التكافؤ في تنمية الرأسمالية وإما عن رفضها.

ولم يُسفر تاريخ المنطقة المتوسطية عن احداث تنمية متواصلة، أسوة بسائر مناطق العالم. وبوسعنا أن نتبيّن، في مجرى هذا التاريخ، حقبتين كبيرتين متتاليتين، متنافرتين في اتجاههما العام.

٢ ـ فمنذ أقدم العصور إلى أواخر العصور الوسطى وعصر النهضة، كان الاتجاه الرئيسي لحركة التاريخ محكوماً بتعميق العلاقات فيما بين البلدان المتوسطية، وقد عززت هذه العلاقات، حتى عندما اتسمت بالمنازعات، علائم وحدة المنطقة. وظهرت الحضارة هنا في وقت مبكر جداً، في موقع ممتاز في بداية الأمر هو ضفاف النيل، وأخذت تنتشر رويداً رويداً في الجزء الشرقي من حوض البحر المتوسط، ثم على كل محيطه أو الجانب الأعظم منه. وبعد أن نشأت حضارة قارية واقليمية ـ في مصر ـ اتجهت فيما بعد إلى البحر واكتسبت، مع الفينيقيين والاغريق، طابعاً بحرياً هيأ الظروف لتحقيق وحدة المنطقة.

غدت هذه المنطقة، تدريجياً، مركز العالم القديم غرب الهند (فقد أخذ يتشكّل بمشرق المنطقة، في الهند وفي الصين، مركزان آخران لم يقيما علاقات تذكر بالعالم المتوسطي، نواة العالم الغربي). كانت المنطقة، آنذاك، مركزية لا يهددها شيء من الخارج. فأوروبا شمال شطآنها المتوسطية، وافريقيا جنوب الصحراء لم تكونا تشكّلان تحدّياً - إذ إن هذه المناطق كانت آنذاك شديدة التخلف بالقياس إلى الاقليم المتوسطي - ولا تهديداً، حتى من جانب البرابرة.

كانت المنطقة مفتوحة من ناحية تخومها الشرقية القارية فقط، غير المحددة المعالم، أمام تحركات شعوب آسيا. ولكن هنا أيضاً، كانت التحركات الرئيسية تجري في اتجاهات لا تهدد البحر المتوسط. فقد تشكّل تلقائياً، إلى الشرق، مركزان آخران، في آسيا البعيدة حتى ذلك الحين، وهما: المركز الصيني والمركز الهندي. ولكن شعوب الهان وحضارتهم انحدرت من شمال الصين إلى الجنوب (الصين الجنوبية، فيتنام) وتقدمت صوب الشرق (كوريا، اليابان) في حيز واسع شغلته بكثافة متزايدة تدريجياً، معزولة عن الغرب بحاجز الهيمالايا وصحارى آسيا الوسطى. أما الحضارة الهندية، فإنها انحدرت بمحاذاة الكانج نحو الشرق، واختلطت في شبه القارة بشعوب هضبة الدكن دون التفات إلى الغرب. فلم يكن إذاً للمنطقة المتوسطية سوى نافذة واحدة مفتوحة على رياح آسيا الوسطى، التي وجدت شعوبها منافذ الشرق والجنوب الشرقي موصدة في وجهها بجماهير الصين والهند، فظل يلاحقها دائماً إغراء الركض نحو الغرب، ابتداء من مغامرات بلاد فارس القديمة وانتهاء بعثمنة الخلافة الاسلامية. وجاء رد الفعل الدفاعي وأسطورة الشرق الغارق في الثروات ليدفعا أحياناً أبناء البحر المتوسط، مثل الاسكندر الأكبر، إلى مغامرات في الشرق بعيداً عن قواعدهم، حتى ضاعوا آخر الأمر في متاهاته، دون أن يفلحوا في تحقيق شيء أكثر من إقامة خيط رفيع من الاتصال بالهند والصين.

وفيما عدا هذا الاستثناء البسيط، فإن البحر المتوسط، مركز هذا الجزء من المعمورة، قد اكتسب بالضرورة - بحكم هذا - وحدة غلبت الاختلافات القائمة فيما بين مكوّناتها.

وتحديد معالم هذه الوحدة المتوسطية ليس أمراً هيناً ولا بادياً للوهلة الأولى. فتنوع الأوضاع يستوقف نظر الأنثروبولوجي الحريص على توخي الدقة. والجغرافيا ذاتها - ربما باستثناء أزمة العصر الحجري الحديث - تبعث على تنوع الأوضاع أكثر مما تبعث على الوحدة. أوليس ظاهراً للعيان، أنه لا يمكن أن يكون الحديث متطابقاً عند التعرض للمجتمعات الكثيفة السكان على أرض مصر، التي عرفت الري منذ خمسة آلاف سنة، ومجتمعات مناطق الزراعة غير المروية - المتناثرة - وهي السائدة شمال البحر المتوسط،

ومجتمعات الرعي المتنقل بالشرق الأوسط وشمال افريقيا؟ إن الوحدة السياسية ـ من النوع الامبراطوري ـ لم تتحقق إلا مرة واحدة، خلال الفترة الوجيزة التي قامت فيها الامبراطورية الرومانية. ولم تنجح بيزنطة ولا الدولة العربية ـ الاسلامية ولا الامبراطورية العثمانية في إعادة بنائها. وستظل الدولة الاسلامية حائرة بين قطبي جذب: أحدهما غربي، ويشهد بذلك تقدم العثمانيين حتى أبواب فيينا؛ والآخر قطب التوسع نحو الشرق والجنوب وهو الذي حقق للإسلام فيما بعد انتصاراته الكبرى من شبه القارة الهندية إلى أندونيسيا، وجنوب الصحراء من دكار إلى خليج بنن وحتى سواحل المحيط الهندي. ولكن عدم وجود سلطة امبراطورية موحّدة لم يعق وجود مبادلات مكثفة من كل نوع، شجعها وجود البحر الداخلي. ولهذا، فعلى الرغم من تنوع التكوينات الاجتماعية الأساسية، وهي بالضرورة تكوينات زراعية مثلما كان عليه الحال في كل مكان حتى الأزمنة الحديثة، وبرغم النزعات الانضمامية الاثنية والثقافية، بل برغم الانشقاقات الدينية الكبرى ـ القطيعة بين روما وبيزنطة، التعارض بين العالمين المسيحي والاسلامي ـ ساد في البحر المتوسط نمط من التمدن الحضري، لا يمكن تفسيره بمعزل عن الوظائف التجارية للمدينة. وقد وقف هذا الطابع الحضري بوجه سيطرة الحضارات الزراعية المنتشرة في أوروبا الشمالية والوسطى والشرقية. ونتجت أيضاً من هذا الطابع أوجه شبه أخرى بين البلدان المتوسطية: فهذه البلدان لم تعرف أبداً النظام الاقطاعي الذي ساد بقية أجزاء أوروبا، ولكنها عرفت سلطة الفئات الارستقراطية الحضرية من تجار ورجال دين. وترك هذا الطابع الحضري آثاره حتى في ميدان السياسة في العصور الحديثة، ومن المرجح أن ظاهرة البطائن والشلل ليست منقطعة الصلة به.

لقد بسطنا في مكان آخر أطروحة التنمية غير المتكافئة في العصر السابق على الرأسمالية، والأساس الذي تنهض عليه هذه الفكرة هو على وجه التحديد التباين بين التقدم المتوسطي (الايطالي والعربي) ـ الذي تحول إلى عائق ـ لهذا المركز الأول، من جانب، وبين تأخر أوروبا الاقطاعية الواقعة على طرفه، ذلك التأخر الذي سيصبح فيما بعد ميزة لها لدى نشوء الرأسمالية. هكذا فسرنا آنذاك «انتقال مركز الثقل» بالنسبة إلى العالم الغربي من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، دون أن نعطي ـ مثلما فعل آخرون ـ الأهمية للصدفة (الملاحة في الأطلسي واكتشاف أمريكا)، بل فسرناه ـ على العكس ـ عن طريق تعميق فكرة التنمية غير المتكافئة ونهوض نظام ما انطلاقاً من أطرافه[1].

---

(١) عرضنا بالتفصيل أطروحتنا الخاصة بالنمو غير المتكافىء في انتقال المجتمعات التابعة إلى الرأسمالية في: سمير أمين، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

ومع ذلك، فإلى أن تحقق النهوض ـ ابتداء من القرن السادس عشر ـ ظلٍ البحر المتوسط مركز هذا الجزء من العالم. وفي ذلك الوقت، كانت منطقته تعتمد قليلاً على مبادلاتها الخارجية، وكثيراً على العلاقات فيما بين الأجزاء المكوِّنة لها. ومن ثم، فإن القوى المهيمنة على المنطقة كانت تجد فيها ركائز هيمنتها. هكذا توالت على البحر المتوسط سيطرة كل من الفينيقيين، والاغريق، والامبراطورية الرومانية، والعرب أيام عظمتهم الأولى (القرون الثلاثة الأولى للهجرة)، والمدن الايطالية، والامبراطورية العثمانية.

ومن المؤكّد أن هذه الحقبة العظيمة الأولى ـ حقبة البحر المتوسط المتوسطي الطابع ومركز العالم ـ قد خلّفت آثاراً ما زالت مرئية. ولكن من الخطر الانزلاق من هذه الملاحظة للواقع إلى الحديث عن «المجتمع المتوسطي»، لأنه حديث يستند بصورة مبالغ فيها إلى الحتمية الجغرافية المزعومة وإلى «سيكولوجية الشعوب»... ذلك أن هذه الحقبة الأولى انقضت إلى غير رجعة.

٣ ـ وطوال القرون الأربعة التالية، التي تشكّل في أثنائها العالم الذي ما زلنا نعيش فيه، سارت الحركة الرئيسية في الاتجاه العكسي: اتجاه تمزيق منطقة البحر المتوسط بفعل التأثيرات الطاردة لعوامل الجذب، التي سلّطها عليها عالم لم يعد قطبه على شواطىء بحرها. هكذا أصبح البحر المتوسط منطقة التخوم بين المركز الجديد ـ أوروبا ثم أوروبا وأمريكا الشمالية ـ والمنطقة الطرفية الجديدة الافريقية ـ الأسيوية.

لقد عمقت هذه القطيعة أوجه التعارض فيما بين الكيانات الحديثة التبلور. وانعقد لواء القيادة للكيان الأوروبي، لأنه شارك في تكوين المركز الجديد، الرأسمالي والأوروبي، وهما بُعدان لحقيقة واحدة لم يعد من الممكن فصل أحدهما عن الآخر[٢]. فهل كان ذلك مولوداً تائهاً للمسيحية؟ ذلك أن هذه الأخيرة، وإن كانت في أصل منشئها متوسطية بل شرقية ـ ولا نقول مصرية ـ، قد انتقلت إلى الشمال البربري حيث ازدهرت، بينما أفل نجمها جنوب البحر وحلّ محلها الاسلام. وأخذت تلك الحقيقة الجديدة، أوروبا، تبحث عن جذورها المزعومة وعن مبرراتها الفكرية في العالم المتوسطي القديم الذي استمدت منه أسباب عيشها. وأمثلة هذا البحث عن الأصول كثيرة، منذ عصر النهضة الذي أعاد اكتشاف اليونان القديمة وروما، إلى ما يجري اليوم على لسان أوروبا المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي جعلت أثينا العاصمة الثقافية لأوروبا. ولكن من

---

(٢) أنظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الرأسمالية والانتماء الأوروبي: سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، الفصل الثامن: «رسالة الماركسية في آسيا وافريقيا».

المفيد أن نسجل هنا، أن البحث عن هذه الجذور المزعومة يجري في مناطق الاقليم المتوسطي التي ظلت مسيحية دون غيرها. أما الاعتراف بدور مصر والاسلام فأمره متروك لكبار المتخصصين، فاللجوء إلى انفعالات الشعب لاستكناهها قد يعتبر هنا اشبه بالخروج عن حدود اللياقة.

جاء تبلور الأمة العربية كرد فعل للتحدي الجديد الذي لم يكن ثمة وجه للمقارنة بينه وبين تحديات القرون السابقة، بما فيها تحدي الحروب الصليبية. ولا شك أن انتشار العروبة والاسلام، من المحيط الأطلسي إلى الخليج، ثم في وقت سابق، وبناء على ذلك، وُجدت أمة عربية بلا جدال، في القرون الأولى للاسلام وهو في أوج عظمته. وعلى كل فالدليل على تقدم هذه المنطقة على أوروبا الاقطاعية المفتتة هو: تمركز الفائض في أيدي طبقة التجار المحاربين، وتحالف المدن التي ينشطون فيها مع الخلافة، ومساندة البدو الرحّل لهم لإحكام السيطرة على المواصلات والريف، وقد تضافرت هذه العوامل لإقامة دعائم هذه الأمة[٣]. ولكن الأمة تفككت فيما بعد، مع اضمحلال النشاط التجاري الواسع النطاق، والاستنجاد بالبرابرة الأتراك القاطنين في آسيا الوسطى. وإعادة الوحدة على أيدي العثمانيين لم توقف عملية التفكك، بل إنها عجّلت بها من بعض الوجوه. ولهذا، فإن نهضة الأمة العربية سوف تتم كردّ مزدوج على التحدي الأوروبي وعلى السيطرة العثمانية. وقد بدأت هذه النهضة في وقت مبكر، لأن العرب أحسوا بالتقدم الأوروبي سريعاً بالقياس إلى عوالم الهند والصين وافريقيا السوداء، حيث ظلت أوروبا لا تعرف عنها شيئاً يذكر حتى وقت متأخر، ولم تكن هذه العوالم من ناحيتها تعرف أوروبا - في أحيان كثيرة - إلا من خلال العرب. ومن ثم كان ادراك الفجوة لدى هؤلاء سريعاً - في مصر على الأقل - كما تشهد بذلك محاولة علي بك الكبير منذ القرن الثامن عشر، أي بعد ظهور هذه الفجوة بما لا يزيد عن قرن أو قرنين. ومن الجانب الآخر أيضاً، كان ادراك الخطر الذي تمثله نهضة عربية ادراكاً فورياً هو الآخر. وأصبح العداء العنيد الذي أظهرته أوروبا لمحاولة محمد علي تحديث وادي النيل، وتوحيد المشرق العربي وتحريره (خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر) سمة ثابتة أساسية لاستراتيجية الغرب ازاء مصر. فقد دأبت دول المركز الرأسمالي المهيمنة - أي انكلترا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في الوقت الحاضر - على أن تعتبر، كشرط جوهري لسيطرتها ، ابقاء مصر في حالة من الخراب، يتعذر عليها معها أن تصبح عماد أمة عربية ناهضة، أي شريكاً حقيقياً في النظام الرأسمالي بعد

---

(٣) عرضنا بالتفصيل أطروحتنا الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية العربية في التاريخ ومسألة الأمة العربية، في: سمير أمين، الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨).

انتشاره في العالم أجمع. وكان مشروع إنشاء دولة أوروبية مصطنعة في فلسطين، لتقويض هذا الاحتمال، قد راود «بالمرستون» حتى قبل نضوج فكرة الصهيونية بعقدين من الزمن.

ومع ذلك، أوجدت هذه البلورة المزدوجة هوّة لم يكن لها وجود في العهود السابقة. فحتى ذلك الوقت، كانت العلاقات الأوروبية ـ العربية، إن شئنا استعارة لغة اليوم، تتميز بنوع من «المنافسة المتكافئة» بين طرفين متساويين يستطيعان استغلال تناقضاتهما الداخلية المتبادلة دون وجل ولا حرج، كما اتضح ذلك من أحداث كثيرة جرت أثناء الحروب الصليبية ومن غيرها. وعلى نقيض ذلك، أدت الهوة التي أوجدتها الرأسمالية بين أوروبا والوطن العربي إلى تغيير الأسس التي قامت عليها تلك العلاقات. صحيح أن التنمية الرأسمالية كانت غير متكافئة داخل أوروبا ذاتها، وأنها أوجدت أيضا هوّة أخرى بين أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية التي كانت أكثر تقدماً في الأزمنة السابقة، ثم تردّت تدريجياً إلى مصافّ ما أطلقوا عليه أحياناً اسم أشباه الأطراف. ولكن هذا لا يعني أن أوروبا الجنوبية ليست جزءاً لا يتجزأ من أوروبا. وعلى كل، فإبّان الخطوات الأولى للرأسمالية، أنشأت اسبانيا والبرتغال، بعد اضمحلال المدن الأيطالية، الامبراطوريات التجارية الأولى بفتح أمريكا، قبل أن تنتقل الهيمنة، في ختام نزاع عليها دام قرنين بين فرنسا وانكلترا، إلى هذه الأخيرة بصفة نهائية (ابتداءً من معاهدة باريس لعام ١٧٦٣ التي أطلقت يد انكلترا في الهند). وظلت البرتغال، برغم فقرها الشديد، دولة استعمارية، في افريقيا على الأقل، وخاضت حتى عام ١٩٧٤ حرباً توضح إلى أي مدى ترى تلك الدولة أنها تحس رغم كل شيء بانتمائها إلى العالم الامبريالي، وإن لم تشغل فيه سوى مركز ثانوي بوصفها وسيطاً. كذلك حلمت ايطاليا بما أسمته «بحرنا»، وحاولت بإمكاناتها الضعيفة أن تجعل من حلمها حقيقة واقعة. وامتلكت فرنسا، وهي دولة امبريالية كبيرة، جزءاً من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وسيطرت إلى عهد قريب على النصف الغربي من الوطن العربي.

ألم يحفر الاستعمار، وهو ظاهرة حديثة (ترجع إلى القرن التاسع عشر)، هوة لا رجعة فيها؟ أولم يحوّل البحر المتوسط إلى منطقة تخوم للمواجهة الرئيسية في عصرنا: فيما بين الشمال والجنوب؟ ذلك أن الاستعمار أوجد أشكالاً من عدم التكافؤ الاقتصادي في التنمية أشد عمقاً بكثير مما حدث في الماضي، ومن الصعب عكس اتجاهها إلا باتخاذ منظور يتعارض تماماً مع منظور التوسع الذي اتخذه النظام الرأسمالي العالمي منذ نشوئه. وقد أبرز الاستعمار أيضاً التباين المعنوي والسياسي، وأضفى على بُعده الديني (عالم المسيحية وعالم الاسلام) ثقلاً لم يكن له في الماضي، فأصبح مُنذئذٍ قادراً على تعزيز نفسه بصنوف شتى من التعصب.

وبطبيعة الحال، نظراً لأن مراكز الهيمنة في النظام الرأسمالي بعد صيرورته عالمياً، تقع خارج المنطقة المتوسطية، لم يعد البحر المتوسط مركزاً لعالم ما، بل غدا منطقة جيو ـ استراتيجية لعوامل أخرى. فمنذ تدمير اسطول نابليون في معركة الطرف الأغر حتى عام ١٩٤٥، ظلت انكلترا مسيطرة على البحر المتوسط، إذ إنه كان أقصر طريق لها إلى الهند. واحتلت مصر وقبرص ومالطة وجبل طارق وفلسطين. ولم يكن هناك أسطول ينافس أسطولها، ولم تتمكن فرنسا برغم ما كان بيدها من أوراق رابحة ـ إذ انها صارت حليفتها ـ ولا ألمانيا ـ التي اعتمدت على الامبراطورية العثمانية ثم على المحور بالتحالف مع ايطاليا ـ ولا روسيا ـ التي كانت مغلولة اليدين بسبب الوضع القانوني للمضايق ـ من أن تطرح على بساط البحث، عندما حاولت ذلك، موضوع السيطرة البريطانية على البحر المتوسط. ولم تفسح بريطانيا الطريق إلا بشكل مفاجىء، بعد الحرب العالمية الثانية، مؤذنة ببدء عهد جديد ما زلنا فيه، هو عهد السيطرة الأمريكية على البحر المتوسط.

ثانياً: ما بعد الحرب: من الانطلاقة الكبرى للتوسع الرأسمالي إلى الأزمة المعاصرة

١ ـ لن نكرر هنا ما كتبناه في غير هذا المكان بشأن السمات الرئيسية للانطلاقة الكبرى للتوسع الرأسمالي التي استمرت ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية، من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠، ألا وهي: تعمّق ظاهرة العالمية واجتيازها مرحلة جديدة كيفياً مع تدويل الامبريالية، والهيمنة الأمريكية التي تنمو في ظلها هذه الانطلاقة التي تكاد تفتقر إلى مثيل لها من قبل. وفيما يتعلق بالمنطقة المتوسطية على وجه أدق، تشهد هذه الفترة، من جهة، تشييد أوروبا (بما له من آثار في أوروبا الجنوبية)، وتشهد، من جهة أخرى، تنامي المشروع العربي للتحرر الوحدوي والشعبي (ومواجهته للقضية الفلسطينية). ولن نعود بعد ذلك إلى الحديث عن طبيعة الأزمة التي وضعت حدّاً لهذه الانطلاقة، فقد أدلينا برأينا فيها في موضع آخر. بيد أنه من الضروري التذكير بايجاز، بتصورنا العام لطبيعة الأزمة، لأن هذا التصور هو المحور الذي يقوم عليه تحليلنا للعلاقات بين الشمال والجنوب بوجه عام وفيما بين بلدان البحر المتوسط بوجه خاص[٤].

---

(٤) عرضنا وجهات نظرنا فيما يتعلق بالدورات الطويلة للرأسمالية، والتوسع في فترة ما بعد الحرب، والأزمة المعاصرة، في مساهمتنا في كتاب: *La Crise, quelle crise?* (Paris: La Découverte, 1982).
أنظر أيضاً، فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية في سنوات الأزمة وتطورها، ثبت مراجعنا الوارد في الكتاب المذكور.
أنظر أيضاً:
= **«Développement autocentré, autonomie collective et nouvel ordre économique international,»**

إن أطروحتنا هي أنه في الأزمة الراهنة، وهي أزمة هيكلية طويلة الأمد للنظام الرأسمالي، يشكّل تنظيم العلاقات بين الشمال والجنوب والتنازع على هذه العلاقات المحور المركزي للأزمة. وليست هذه الأزمة هي الأولى بالتأكيد. فتاريخ الرأسمالية كله يتكون من دورات طويلة من هذا النوع، ونكتفي بذكر آخر دورة طويلة وقد تميزت بتعاظم شأن الامبريالية من نهاية القرن التاسع عشر إلى حرب عام ١٩١٤، وتلتها فترة طويلة من الأزمة من علاماتها البارزة في الفترة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥، وقوع حربين عالميتين وأزمة الثلاثينات. لقد شهدنا اذاً فترة ٢٥ عاماً من النمو الشديد لنظام الهيمنة الأمريكية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠. وشهدنا منذ عام ١٩٧٠ ـ أي منذ ١٥ عاماً ـ بداية أزمة طويلة يعلنون لنا كل بضعة اشهر نهايتها واستئناف النشاط الاقتصادي، ولكنها في رأينا يحتمل أن تستمر نحو خمسة عشرة أو عشرين عاماً أخرى، إذا لم تختتم بكارثة عامة هي اندلاع حرب عالمية كبرى. ومن الصعب جداً معرفة ما ستكون عليه أحوال العالم في نهاية هذه الأزمة الطويلة. وتفسيرات هذه الأزمة متباينة للغاية. أهو قصور في الطلب؟ أم هو على العكس هبوط في معدل الربح يعزى إلى فقدان النظام لمرونته، الراجع على وجه التحديد إلى تصلّب النظام خلال فترة الرخاء السابقة؟ لنقلّ بكل بساطة إن أزمة عام ١٩٣٠ وقعت بعد سلسلة من الهزائم لحقت بالطبقات العاملة فى الغرب، نظراً لعدم انتشار الثورة الروسية في كل أوروبا كما كان يتوقع ذلك لينين والحزب البلشفي. ففي تلك الظروف، استطاع رفع الأجور من خلال السياسات الكينزية التي طبقت في الثلاثينات، أن يشكّل رداً فعّالاً على الأزمة. أما أزمتنا، فإنها تأتي على العكس بعد فترة طويلة من العمالة الكاملة، وسيادة نظام الدولة الاشتراكية الديمقراطية باسطة عنايتها وان تولّت تنفيذه حكومات يمينية، إذ زادت الأجور بوتيرة الزيادة في انتاجية العمل. هذا هو السبب في أن العلاقات بين الشمال والجنوب تشكّل المحور المركزي للأزمة الراهنة. ذلك أنه إذا كان ثمة قصور في الطلب، فالمقصود بذلك أساساً قصور الطلب من جهة الجنوب. وسبب ذلك هو الاستغلال المفرط الذي يجري في البلدان المصنّعة حديثاً (ومنها البلدان العربية) التي تتسم بأن الأجور فيها أدنى مستوى بطبيعة الحال مما هي عليه في الغرب، مع تساوي الانتاجية. ومن ثم، فقصور الطلب من ناحية الجنوب وتدهوره في فترة النمو السابقة، هو مصدر هذه الأزمة والطابع المميز لها. وهذا يعني أن إعادة توزيع الطلب على الصعيد العالمي بما يسمح بإعادة انطلاق النشاط، تستلزم تعديلات عميقة جداً في التقسيم الدولي للعمل، وبخاصة فيما بين أوروبا

(1977); «Du rapport Pearson au rapport Brandt: La Crise de l'idéologie du développement,» = (1980); «Il ya trente ans, Bandougn,» (1985); «Les Conditions d'une sortie à gauche de la crise,» (1983); «La Crise, le tiers monde et les relations nord-sud et est-ouest,» (1983), textes pupliés à paraître également dans: Samir Amin, *L'Echange inégal et la loi de la valeur,* nouvelle éditions à paraître (Paris: Anthropos, 1988).

والوطن العربي. والسؤال هو بطبيعة الحال «تحت اشراف من» يعاد هذا التوزيع للتقسيم الدولي للعمل، هل يتخذ شكل اعادة توزيع لرأسمال الاحتكارات التابعة للامبرياليتين الأمريكية والأوروبية، أم هل يجري تحت إشراف سلطات وطنية ذات مضمون شعبي؟ هل يتم هذا في البلدان العربية المختلفة أم في أمة عربية دونها والوحدة طريق طويل لكن منظور الوحدة لديها ضرورة تاريخية؟

غير أن الأزمة هي أيضاً أزمة الهيمنة الأمريكية التي بدأت تضمحل، لأن التوسع الذي شهدته فترة ما بعد الحرب أعاد إلى أوروبا وإلى اليابان قدرة تنافسية فقدتاها أثناء الحرب العالمية الثانية. ففي هذه الظروف، هل تتطور أوروبا بحيث تشكل من جديد قوة امبريالية مستقلة الحركة عن الولايات المتحدة؟ إن الفحص المتمعّن لهذه المسألة المعقدة للغاية، يلقي الضوء على نواحي الغموض التي تكتنف علاقات أوروبا بالعالم الثالث والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ويرجع تعقيد المسألة إلى تشابك عوامل عديدة سنتناولها باختصار بعد قليل.

٢ ـ لقد بدأ بناء أوروبا منذ مشروع «مارشال»، وخطا خطوة مهمة بمعاهدة روما لعام ١٩٥٨، لكنه ما زال بعيداً عن الاكتمال بل عن سلوك سبيل لا رجعة فيه، رغم اقتناع غالبية القوى السياسية والشعوب الأوروبية، على الأرجح، بعكس ذلك. فقد شرع فقط في الامتداد إلى أوروبا الجنوبية الفقيرة (اسبانيا، البرتغال، اليونان)، وصاحب ذلك تفاقم التناقضات في المصالح بين هذه الأخيرة وأوروبا الغنية، فضلاً عن حدوث ذلك في فترة أزمة. ومع ذلك، أحدثت فعلاً انطلاقة ما بعد الحرب تغييراً كبيراً في معطيات مشكلة العلاقة بين الشمال والجنوب في أوروبا. فقد استتبعت هذه الانطلاقة، عن طريق تعمق ظاهرة العالمية، إسراعاً كبيراً في تحديث البلدان الأوروبية الطرفية: ايطاليا وإسبانيا واليونان. وبلغ الأمر بزميلنا جيوفاني أرّيغي[٥] أن يدافع عن فكرة، نؤيدها مؤداها، أن اندماج دول أوروبا الجنوبية في النظام الأوروبي والعالمي بلغ اليوم درجة يتعذر معها عملاً على القوى السياسية السائدة في تلك البلدان ـ يمينية كانت أم يسارية ـ أن تتصور الرد على الأزمة بالانطواء على نفسها. وخير شاهد على هذا التحوّل هو التباين بين المواقف التي اتخذتها هذه البلدان رداً على أزمة الثلاثينات ـ التي كانت انطواء على النفس في شبه اكتفاء ذاتي ذي نبرة شعبوية أو نازعة إلى الفاشية ـ والاعتقاد الراهن بأن قبول قواعد لعبة المنافسة الموسعة على النطاق العالمي «لا محيص عنه» كما يقال في دوائر اليمين واليسار.

---

(٥) نشرت في هذا الكتاب أطروحة جيوفاني أرّيغي بشأن أوروبا الجنوبية.

ومع ذلك لا يزال البناء الأوروبي ملتبساً في معناه وفي مراميه؛ ولم تقلل التحديات التي طرحتها الأزمة الراهنة من هذه الالتباسات بل إنها، على العكس، كشفت عن المحاولات العابرة والمواقف المترددة للشركاء الأوروبيين.

فلقد صُمّم البناء الأوروبي في بداية الأمر بوصفه مشروعاً ضرورياً لتجنب خطر «الشيوعية» الذي اختفى تماماً اليوم، إن كان قد وجد حقاً في يوم من الأيام. وبهذا المعنى صُمّم على أنه جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية لسيطرة الولايات المتحدة. فلم يكن التكامل الاوروبي يستهدف انشاء قطب مستقل بذاته منافس للولايات المتحدة، بل كان متصوراً كفرع من المجموع المنتشر على نطاق العالم. كانت أوروبا مفتوحة للأطلسية العسكرية، ولاختراق الشركات الامريكية عبر الوطنية التي لعبت دوراً حاسماً في تحديثها الاقتصادي. وما زالت كذلك. أولاً: لأنها لا تزال تضع نفسها تحت الحماية المزعومة للمظلة النووية للولايات المتحدة، ولم تهيىء لدفاعها الاستقلالية التي لا تتصور الاستقلالية الاقتصادية من دونها. بل إنهم أشاعوا باستهتار غريب قصير النظر أن توفير النفقات العسكرية يسمح بتحسين الآداء الاقتصادي... أما انصراف نيات البعض إلى تحقيق الاستقلالية، وهو اتجاه كان يحظى بكل تأكيد بتعاطف شخصي مثل شارل ديغول، فإنه لم يتجاوز أبداً مستوى المحاولات العابرة، على الرغم من كلام الفرنسيين عن استقلال دفاعهم ـ وهو كلام للاستهلاك الداخلي لأغراض انتخابية يكاد الاجماع ينعقد عليه ـ ليس هناك خبير استراتيجي يساوره شك في أن «القوة الضاربة» محدودة النطاق. وثانياً، لأن أوروبا وقفت، رداً على تحديات الأزمة، إلى جانب الولايات المتحدة في هجمة غربية مشتركة ترمي إلى «إعادة الكومبرادورية» إلى العالم الثالث.

وهذا الموقف الملتبس الأخير يعود بنا إلى مسألة الامبريالية بوجه عام، والامبريالية الأوروبية تجاه الوطن العربي وافريقيا بوجه خاص. كانت بريطانيا العظمى وفرنسا قد اقتسمتا عملياً الوطن العربي وافريقيا؛ وغداة الحرب العالمية الثانية لم يدر بخلدهما أنهما ستضطران إلى قبول انهاء الاستعمار فيهما، الأمر الذي كانت تفرضه حركة التحرر، وكان بوسع الهيمنة الأمريكية أن تسلّم به بشروط معينة. فانتهاء الاستعمار لم يتم إذاً دون نزاع بلغ ذروته في حرب الجزائر.

لم يكن البناء الأوروبي قد ارتأى شيئاً في هذا الصدد، فيما عدا وضع الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية السابقة في افريقيا السوداء، تحت تصرف رأسمال مجموعة الدول الست، وبذلك يحل الاستعمار الجديد الجماعي محل الاستعمار الامبراطوري السابق ليس إلا. ولن نطيل الحديث في هذه المشكلات التي عالجناها في

موضع آخر، ولكن ينبغي لنا التذكير بأطروحاتنا في هذا الموضوع المعقد[٦]، وبيانها: **أولاً**: ان فرنسا احتفظت، في واقع الأمر، ولا سيما باشرافها على منطقة الفرنك، بمراكز متميزة في مستعمراتها السابقة. **ثانياً**، ان اتفاقيتي انتساب البلدان الافريقية إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (اتفاقيتا ياوندي ولومي)، تعبران عن الحرص على الاحتفاظ لأوروبا بمراكز متميزة في مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية، على الرغم مما تنطوي عليه العالمية من انفتاح افريقيا على الجميع. **ثالثاً**، انه، بانضمام بريطانيا العظمى إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية وانتساب مجموع البلدان الافريقية اليها، أصبح التسابق بين الدول الكبرى المختلفة على استغلال نفوذها في افريقيا أوضح من ذي قبل. **رابعاً**، ان تجدد نوع العلاقات غير المتكافئة، في هذا الاطار، لا يشكل بأي حال تقدماً نحو تحرير افريقيا وتطوير شعوبها، لكنه على العكس يتركها حبيسة تخصصات تعدينية وزراعية، تخلصت منها مناطق أخرى، وذلك لصالح أوروبا، ومن هذه الناحية تتحمل أوروبا مسؤولية كبيرة في استتباب السلطة للطبقات الحاكمة المحلية الجديدة، وبالتالي، في الكارثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حلّت بالقارة.

ولم تذهب الرؤية الأوروبية للوطن العربي ولا سيما شمال افريقيا إلى أبعد من ذلك كثيراً، إلا أنها كانت مضطرة إلى أن تأخذ في اعتبارها أن الطبقات الحاكمة المحلية كانت أكثر صلابة. فعقود المشاركة التي أبرمت مع المغرب وتونس، اكتفت بفتح السوق الأوروبية بصورة تفضيلية وبصفة مؤقتة أمام الصادرات الزراعية لذينك البلدين، (إلى أن تسبّب اندماج أوروبا الجنوبية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في أزمة تلك الصادرات)، وبإعادة توطين بعض الصناعات التي يكثر استخدام اليد العاملة فيها (لاسيما صناعة المنسوجات) والموجهة نحو التصدير إلى أوروبا (إلى أن قوّضت الأزمة الراهنة هذه التنازلات) وذلك بصفة مؤقتة أيضاً[٧]. وقد زادت الرؤية الاستراتيجية

---

(٦) أنظر دراساتنا:
«L'Association euro-africaine,» (1974); «Perspectives de la localisation internationale des activités industrielles: Un point de vue arabo-africain,» (1976).

أنظر أيضاً نصوصاً شتى متعلقة بالعلاقات الأوروبية - الأفريقية في الطبعة الجديدة لكتابنا:
Samir Aim, *Sous-développement et impérialisme en Afrique,* à paraître (Paris: Arthropos, 1988).

(٧) أنظر فيما يتعلق بالعلاقات بين أوروبا وبلدان المغرب العربي:
Samir Amin: *La Coopération CEE-Maghreb* (Tunis, 1979); *L'Avenir du Maghreb dépend-il de la CEE?* (Rabat, 1981).

أنظر أيضاً: «ندوة شؤون عربية: المتوسط بين العرب وأوروبا،» شارك فيها سمير أمين، بول فياي، وأمين معلوف، أعدها نور الدين عبدسي، شؤون عربية، العدد ٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢). وهذه بعض الدراسات المتعلقة بالتعاون الافريقي - العربي، والتي تعتبر مكمّلة للنصوص المذكورة في هذا الهامش والهامش السابق:
«Le Pétrole et les relations afro-arabes.» (1974); «Brèves notes sur la coopération afro-arabe,» (1979), à paraître dans: Amin, *Sous-développement et impérialisme en Afrique.*

المضمرة هنا من توريط الشركاء العرب في الطريق المسدود للرأسمالية الطرفية المربوط بعجلة التوسع الذي يحققه المركز الأوروبي ـ وكذلك الحال أخيراً فيما يتعلق بالبلدان العربية الأخرى. ولئن ظنت البلدان المنتجة منها للنفط (الجزائر وليبيا والعراق وبلدان الخليج)، أن بإمكانها تعبئة إمكاناتها المالية للتعجيل بتصنيع نفسها، فإنه لم يكن بمقدور طبقاتها الحاكمة أن تتصور سوى نوع واحد من التصنيع، يفتح منفذاً جديداً أمام صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو، الأوروبية ويضاف إليها أمريكا واليابان. وما كان هذا إلا ليعزز الاتجاه إلى العالمية، وهو لا يشكّل تقدماً حاسماً نحو تنمية وطنية أو اقليمية متمحورة حول الذات. وما إن جاءت الأزمة حتى اتضح أن هذا الارتباط العميق كان كارثة، كما تشهد بذلك الديون الخارجية التي استفحل أمرها فجأة بتضافر الركود مع آثار الهجوم المضاد الأمريكي (أسعار الفائدة المرتفعة). في هذه الظروف، فإن العربية السعودية، وهي زبون تقليدي لواشنطن، اختارت ـ كما كان متوقعاً ـ أن تساند بلا قيد ولا شرط النظام المالي والنقدي الذي يستخدم كأداة للعالمية، وللهجوم المضاد الرامي إلى اعادة الهيمنة الأمريكية إلى سابق عهدها. ولئن حدثت محاولة للتنمية المتمحورة على الذات، فإنها لم تكن إلاّ جزئية وعابرة ومحدودة بحكم طبيعة الطبقات الحاكمة للبلدان التقدمية التي أقدمت عليها، سواء أكانت نفطية (الجزائر والعراق) أم لا (مصر وسوريا). غير أنه يجب أن يلاحظ هنا أن الاتحاد السوفياتي ساند هذه المحاولات، ولكن الغرب حاربها في مجموعه بما في ذلك أوروبا.

فما الذي يمكن أن يُعزى اليه هذا الرفض الأوروبي لتصور قيام علاقات مع العرب والأفارقة لا تكون علاقات امبريالية جديدة، سواء أكانت منفتحة انفتاحاً واسعاً على المنافسة الأمريكية واليابانية (بخاصة عندما يصرّ الشريك المحلي على ذلك) أم مقتصرة نسبياً على الأوروبيين؟

إن تفحص مركز أوروبا الهيكلي والظرفي في المنافسة الدولية يلقي الضوء على هذا السؤال. فأوروبا تغطي العجز في علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان بفائض مبادلاتها مع العالم الثالث وبلدان شرق أوروبا. فهي إذاً في حاجة، لكي تلعب لعبة العالمية، إلى الاحتفاظ بعلاقات غير متكافئة في دائرة البلدان التابعة لها. وقد وجدت أوروبا المنفذ الرئيسي لتوسعها في تحديث الأقطار الواقعة في أطرافها (أوروبا الجنوبية على وجه التحديد) وفي تحديث نفسها داخلياً. وخلافاً للولايات المتحدة واليابان اللتين تصدّران رؤوس أموالهما على نطاق أوسع (لاسيما في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا) للسيطرة في العالم الثالث على عملية اعادة توطين الصناعة التي تستلزمها الصادرات، فتحت أوروبا أبوابها كي تستقبل بالجملة أيديَ عاملة من العالم الثالث، ضرورية لمتابعة توسعها الداخلي بالوتيرة اللازمة. وليس من قبيل الصدفة أيضا أن تأتي

هذه الهجرة الوافدة، بصفة رئيسية، من مواطن السيطرة الأوروبية على وجه التحديد (عرب، أفارقة، سكان الكاريبي)، وهي جهات أشد ابتلاء بالتنمية الرأسمالية غير المتكافئة التي تنطوي عليها هذه الاستراتيجية الأوروبية من أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وواقع الأمر أنه من المعروف أيضاً اليوم إلى أي مدى أوجدت هذه الهجرة الوافدة مناخاً سياسياً غير مؤاتٍ لتحسن العلاقات مع العالم الثالث. وأخيراً فإن أوروبا تفتقر إلى موارد طبيعية بالقياس إلى الولايات المتحدة، ولذلك، فإنها تعلّق أهمية عظمى على تأمين التزوّد بها. وبعد أن تخلت عن استقلاليتها في شؤونها العسكرية، ألزمت نفسها بأن تكون خاضعة في هذا الشأن لرغبات أمريكا، مكتفية بالمعاونة التي تقدمها قوات التدخل السريع التابعة لها (الموجهة بطبيعة الحال ضد العالم الثالث) والتي يمكن القول إنها تشكّل في الواقع الجانب الأساسي من الرؤية العسكرية للبلدان الأوروبيه.

كل هذا لا يشجع كثيراً على اعطاء مصداقية للحديث الأوروبي الموجه إلى العالم الثالث، من نوع «الحوار الثلاثي» الأوروبي ـ العربي ـ الافريقي . . . ولن نذهب بالضرورة إلى حد استخلاص نتيجة مؤداها أن التبعية المباشرة لسادة العالم ـ أي للامبريالية المهيمنة ـ أفضل على أي حال من التبعية لأعوانها. ولكن في هذا تجاهلاً للبعد العسكري للمشكلات، واستبعاداً لامكانية حدوث تغيرات داخلية، ربما كانت أقل بعداً عن التصور في أوروبا منها في الولايات المتحدة.

هذا هو الاطار الذي يجب أن يوضع فيه توثّق العلاقات الأوروبية ـ العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو حقيقة واقعة. بل إنه من غير الضروري ايراد صورة تفصيلية لهذه العلاقات الاقتصادية بحالتها في الوقت الراهن، أو كما تطورت عبر التاريخ حتّى الحديث. وبوسعنا الاكتفاء بترديد ما هو معروف من أن هذه العلاقات مكثفة للغاية في كل الميادين. ففي ميدان المبادلات التجارية يتّسم تدفق البضائع من الجنوب إلى الشمال، بأنه يكفل للشمال أي لأوروبا، الجانب الأساسي من تموينها بالطاقة. وتدفق البضائع من الشمال إلى الجنوب على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة إلى الوطن العربي. فأوروبا في المركز الثاني فيما يتعلق بتغطية عجز المنتوجات الزراعية والغذائية في البلدان العربية، وفي المركز الأول فيما يتعلق بتغطية احتياجات البلدان العربية من وارداتها من المعدات الرأسمالية. ومعنى هذا أن هذه العلاقات ليست مهمة فقط من الناحية الكمية (بل إنها نمت في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية بمعدلات أعلى من معدلات النمو الشامل للتجارة العالمية)، إنها أيضاً ذات أهمية حاسمة للطرفين من الناحية النوعية. وقد تعززت هذه المبادلات التجارية واستكملت بتدفقات مالية، بخاصة بعد عام ١٩٧٣، عن طريق اعادة توجيه جانب من فوائض بعض البلدان العربية (ولكن بقدر يتناقص على أي حال) باستثمارها بواسطة مؤسسات مالية أوروبية ـ عربية. وقد

عجّلت هذه التدفقات كثيراً من نقل التكنولوجيات، أو بعبارة أدق من عمليات بيع المصانع بتسليم المفتاح. أما مساهمة الوطن العربي في تكوين القوى العاملة في أوروبا فإنها أقدم عهداً، ولكنها ظلت دائماً ذات شأن؛ وقد غدت الآن كبيرة جداً. على الرغم من أن هذا التدفق للهجرة من الجنوب إلى الشمال تباطأ حاليا بسبب الأزمة، فمن المرجح أنه سينمو بقدر أكبر في المدى الطويل.

فهل تفتح الأزمة آفاقاً جديدة ومختلفة أمام العلاقات الأوروبية ـ العربية ؟ وكيف يرتبط التنازع في المصالح الاقتصادية الذي أصبح قائماً بين أوروبا والولايات المتحدة، بالنزاع بين الشرق والغرب وبالنزاع بين الشمال والجنوب؟

لقد رأينا أن تعقّد المسألة ينبع على الأقل من العوامل الثلاثة التالية:

العامل الأول: ان أوروبا ذاتها لا وجود لها (أو لا وجود لها حتى الآن) كقوة سياسية اقتصادية موحدة.

العامل الثاني: انها ليس لها استقلالية في شؤون دفاعها، ومن دون هذا لا يمكن أن تكون هناك استقلالية جادة في الشؤون السياسية والاقتصادية.

العامل الثالث: ان أوروبا، بحكم تاريخها وما نجم عنه من تشكّل قواها الاجتماعية والسياسية، لا تزال في الأساس متمسكة بتصور امبريالي لعلاقاتها بالعالم الثالث، ولا تفكر حتى الآن في شيء سوى إقامة علاقات مبنية على استمرار التنمية الرأسمالية، وهي غير متكافئة بالضرورة. وفضلاً عن هذا، فإن هذه الرؤية منتشرة إلى حد بعيد في التيارات السياسية السائدة في هيئة الناخبين، سواء من اليمين أم اليسار. وعلى كل، لن يتسنى تغيير هذه الرؤية إلا إذا حدثت تحوّلات اجتماعية داخلية مهمة، لا تبدو قريبة، تستطيع بها أوروبا ولوج سبيل «تنمية أخرى»، تنفتح على آفاق غير رأسمالية.

في ظل هذه الظروف، يظل التنازع على المصالح الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة محدوداً وخاضعاً لقيود مشتركة تلزم الشركاء الامبرياليين. وعلى كل، فقد استغلت الولايات المتحدة نقاط الضعف هذه التي تعانيها أوروبا، فشنت بنجاح هجوماً مضاداً من أجل استعادة هيمنتها. ويرمي هذا الهجوم المضاد إلى إعادة تشكيل معسكر موحّد في الهجوم على الجنوب بتقديم المصالح الامبريالية المشتركة على غيرها من الاعتبارات. ومن المؤسف أن الأدلة كثيرة على وجود هذا الشعور بوحدة المصالح الغربية. فالرفض المشترك لمطالب العالم الثالث فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (وهو مشروع صيغ في منتصف السبعينات)، والجبهة المشتركة المقامة للوقوف وراء صندوق النقد الدولي، الذي يستخدم سلاح المديونية لاخضاع العالم الثالث

للأهداف المنشودة من وراء اعادة الكومبرادورية، وهو أمر ضروري لتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة توزيع رأس المال، بعد أن غدا عالمي الانتشار، هذه كلها شواهد على «انضمام» أوروبا إلى وجهات النظر الأمريكية. وفي هذه الظروف يظل التنازع بين مختلف المصالح الاقتصادية والمالية الغربية (الدولار والنظام النقدي الدولي، فتح باب المبادلات التجارية بين شرق وغرب أوروبا، . . . الخ)، محصوراً في نطاق الجبهة الغربية المشتركة ضد العالم الثالث. والأمور ليست أقل وضوحاً على الصعيد السياسي والعسكري ذاته: فتشكيل قوات التدخل السريع الغربية (ضد الجنوب)، وتأرجح قوات حلف الأطلسي في اسبانيا وايطاليا، وتوجيهها ضد الوطن العربي أكثر من توجيهها ضد هجوم سوفياتي مشكوك فيه، كلها تعبيرات واضحة كل الوضوح عن هذه الجبهة السياسية المشتركة. ألم نشهد القواعد الأمريكية في صقلية تستخدم مرتين خلال بضعة أيام من خريف عام ١٩٨٥ ضد منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ثم ضد مصر؟ والمساندة المقدمة للصهيونية ـ من دون قيد ولا شرط من الوجهة العملية ـ تسير في هذا الاتجاه.

٣ ـ كذلك تميّز التوسع الذي تلا الحرب بظهور مشروع انمائي برجوازي وطني في كل أنحاء العالم الثالث، ولا سيما الوطن العربي.

ولن نكرر هنا التحليلات، التي قدّمناها في مواضع أخرى[٨]، لهذا المشروع الذي وصفناه، بأنه محاولة لبناء اقتصاد وطني صناعي حديث، تحرّكه وتسيطر عليه دولة برجوازية وطنية. ولم يكن هذا المشروع، الرأسمالي في جوهره (ومن ثم غير «الاشتراكي» بأي حال من الأحوال)، يتوخى أي نوع من «فك الارتباط» بظاهرة العالمية، بل كان يتوخى ـ على العكس ـ الاندماج فيها على نطاق أوسع وعلى نحو أفضل. وبعبارة أخرى، كان هذا مشروع «تنمية» بالمدلول الذي ابتذلته ايديولوجية التنمية التي سادت الخمسينات والستينات والسبعينات: أي الارتقاء من وضع طرفي (أطلق عليه وضع «التخلف») إلى وضع مركز جديد، متبلور بهذه الصفة وشريك على قدم المساواة في النظام العالمي.

هكذا رأينا في الوطن العربي، من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠، مع تصاعد الحركة الوطنية، محاولة تبلور برجوازية وطنية عربية، أو برجوازيات وطنية عربية، ظنت أن بإمكانها أن تصبح قوة سياسية واجتماعية مهيمنة على الصعيد القومي، وبالتالي، تفرض

---

(٨) أنظر فيما يتعلق بمشاريع إقامة دولة وطنية برجوازية في العالم الثالث، وتأزم تلك المشاريع: سمير أمين، «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونغ: مضاعفات إخفاق «ايديولوجيا التنمية»،» الوحدة، السنة ٢، العددان ٢٢ ـ ٢٣ (تموز/ يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٨٦). أنظر أيضاً:
Samir Amin, *La Déconnexion*, à paraître (Paris: La Découverte, 1985).

نفسها كشريك على قدم المساواة في النظام العالمي. وعندما نقول شركاء متساوين لا يعني ذلك أن يكونوا متساوين على جميع الأصعدة. فما من أحد يقول أن ايطاليا والولايات المتحدة «متساويتان»، لكنهما شريكتان متساويتان من زاوية معينة؛ بمعنى أنه لا توجد عقبة أساسية تحول بين أقل الشريكين تقدماً واحتمال لحاقه بالشريك الآخر.

كانت هذه المحاولة للبلورة البرجوازية تقتضي السيطرة على القوى العاملة، وهذا يقتضي بدوره التنمية المتوازنة للزراعة والصناعة، بحيث تكون الزراعة المحلية قادرة على توفير العناصر الأساسية لاعادة انتاج القوى العاملة. وكانت تقتضي أيضاً السيطرة على الأسواق، الأسواق الداخلية على الأقل. وقد بدأت مصر الناصرية تستعيد الاشراف على مواردها الطبيعية، على الرغم من أن هذه الموارد الطبيعية كانت أقل شأناً بكثير من الثروات التي يمثّلها النفط العربي. وكانت تقتضي أيضاً السيطرة على دوائر تداول الأموال ومحاولة للسيطرة على التكنولوجيات ولو كانت مستوردة. وكان الانطباع أن كل هذا هو في حيّز الامكان آنذاك؛ أو على الأقل كان خطاب الحركة الوطنية العربية ان ذلك كان ممكناً. غير أن بقية أحداث التاريخ أثبتت لنا أن شيئاً من هذا لم يكن.

وهذا الفشل يثير بعض التساؤلات. فأطروحة لينين كما نفسّرها تزعم أن برجوازيات العالم الثالث لم تعد تستطيع منذ نهاية القرن التاسع عشر التبلور في طبقات مهيمنة على الصعيد الوطني، مندمجة في النظام الرأسمالي العالمي. وفي حين أنه لم يكن ثمة تناقض، في تاريخ التطور الرأسمالي السابق، بين تكوين برجوازيات وطنية جديدة (في إيطاليا، في ألمانيا... الخ) واندماجها في نظام العالمية، أصبح هذان الأمران متناقضين منذئذ.

وفي ايجاز شديد، يمكننا إذاً أن نوضّح ببضعة أمثلة أوجه الضعف في هذا البناء، سواء أسمى نفسه «اشتراكياً» أم «بعثياً» أم «ناصرياً» أو بُذلت محاولة اقامته بضغط ومباركة الأوساط الامبريالية في بعض «البلدان الصناعية» الجديدة بأمريكا اللاتينية وشرق آسيا. كما أن المديونية الخارجية والافلاسات المالية الحالية تشهد أيضاً بهشاشة هذه التجارب الليبرالية. وهذه الهشاشة العامة تسمح للامبريالية باستئناف الهجوم. وهذا الهجوم يسمى «اعادة الكومبرادوريه». واسمه باللغة العربية «الانفتاح»، وهو يقدّم على أنه «فتح أبواب»، كما لو أن الوطن العربي كان في أي لحظة من تاريخه منغلقاً على نفسه. وهذا المشروع الخاص بإعادة الكومبرادورية ينفذ من خلال خطط إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد التي يفرضها صندوق النقد بمساندة قوية جداً من العربية السعودية. ويدعو المشروع أيضاً إلى التدخل السياسي والعسكري، وهذا هو السبب في أن المساندة الامبريالية للتوسع الصهيوني أشد سفوراً من أي وقت مضى.

ذلك أن الولايات المتحدة استخلصت من سقوط الشاه درساً مؤداه أنها لا تستطيع الاعتماد على السلطات الحاكمة المحلية في العالم الثالث، حتى إذا كانت هذه السلطات شديدة الولاء لها، ومن ثم يحسن الاعتماد على عملاء مرتبطين هيكلياً وتاريخياً، بالامبريالية. ويحدث الأمر نفسه في الجنوب الافريقي مع جنوب افريقيا التي كانت تعتقد إلى وقت قريب (قبل صيف عام ١٩٨٥، الذي تبدأ فيه صفحة النضال التحرري النهائي في ذلك البلد) انها، مثل اسرائيل، في مركز قوي بما فيه الكفاية لاجبار السلطات الحاكمة الوطنية لدى جيرانها على قبول «الكومبرادورية» والاستسلام. وكان تدخل حلف الأطلسي في لبنان يستهدف تحويل الدولة اللبنانية الكومبرادورية إلى اسرائيل ثانية فاشيّة، كتائبية، موالية للغرب، ومماثلة لاسرائيل بطبيعة الحال.

ولئن اتضح أن المشروع القومي العربي مستحيل التحقيق، كما يثبت ذلك تدهوره الحالي الناشىء عن الأزمة، فإنما يرجع ذلك إلى أسباب داخلية (الطبيعة البرجوازية للمشروع) وإلى أن الغرب لم يسانده بل حاربه وما زال يحاربه. وهنا أيضاً لن نكرر ما كتبناه في موضع آخر بشأن التناقضات الداخلية للمشروع وحدوده التاريخية وهشاشته البالغة التي أفضت في النهاية إلى فشله. ولكننا نؤكد على أمر يكثر التستر عليه وهو، أن «الأسباب الداخلية» لم تفعل مفعولها بمعزل عن كل شيء، أو في مناخ عالمي مؤاتٍ للمشروع أو حتى محايد ازاءه. وعلى عكس ذلك، فإن النظام العالمي ـ أي السيطرة المركزية، مع أو من دون هيمنة (أمريكية هنا) ـ لا يشكّل عاملاً مؤاتياً لتجانس النظام بالبلورة التدريجية لمراكز جديدة شريكة (كما تزعم ذلك كل الصيغ المختلفة لنظرية «مراحل» التطور)، بل سار، على العكس، في اتجاه تجدّد وتعمّق اللاتماثل بين المراكز والأطراف. هذه نقطة لها عندنا أهمية نظرية وعملية عظمى[٩].

لقد قام المشروع، في الوطن العربي، على أساس محاولة لتشييد بناء قومي واحد، كانت الناصرية ذروتها. وفي هذه النقطة أيضاً لن نعود إلى تناول الأطروحات التي بسطناها في موضع آخر بشأن الأمة العربية والقومية العربية. ويكفي القول إن التكوينات الاجتماعية للوطن العربي أيام عظمته الأولى (القرون الثلاثة أو الأربعة الأولى من الهجرة)، تميّزت بتوحيد الطبقة المسيطرة على أساس من تمركز الدولة والتجارة ومن ثم الفائض (خلافاً للتفتت الاقطاعي الأوروبي)، وبالتالي، تمركز الثقافة واللغة، وان هذا الماضي البعيد له ثقل كبير في هذا الصدد على الرغم من التدهور الذي حدث في

---

(٩) أطروحتنا المتعلقة بخضوع برجوازيات العالم الثالث للتحول إلى الكومبرادورية ونهاية حقبة المحاولات البرجوازية الوطنية في محيط النظام، معروضة بالتفصيل في: Amin, Ibid.
كما عرضت في بعض النصوص الموضعة باللغة العربية، ولا سيما في: أمين: **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، وما بعد الرأسمالية.

القرون الثمانية أو التسعة التالية. وتدريجياً أخذت النهضة التي لاحت في الأفق ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر، تنتظم حول حركة القومية العربية الواحدة، وانفصلت بذلك عن الكيان العثماني وعن حركة الجامعة الإسلامية. ولكن توفير الشروط الأولية اللازمة لنجاح المشروع، أي تصفية الامبراطورية العثمانية والاستعمارين البريطاني والفرنسي، أصبح على العكس معوقاً له. فقد استعادت الأقطار العربية استقلالها، الواحد تلو الآخر، كل على حدة. ولم يؤدِ التدعيم التدريجي لهذه الحقائق الجديدة إلى التخفيف من الفوارق التي تعمّقت خلال القرون السابقة وزادها الاستعمار تفاقماً، ولكنه على العكس عزز قوتها. وما كادت البرجوازية العربية تَعِي إمكان نهوضها جماعة، حتى تركت مكانها لمجموعة من البرجوازيات المحلية المندمجة فرادى في النظام العالمي[١٠].

ومن ثم كان العداء للغرب الرأسمالي متصلاً وبالغ العنف لأسباب شتى، بعضها عام وأساسي (معاداة الغرب لظهور مراكز جديدة في آسيا وافريقيا)، وبعضها الآخر خاص بالمنطقة (البعد الشعبي الملحوظ لنضالات التحرر الوطني، تنازع الدول فيما بينها، المسألة الفلسطينية التي سنعود إليها). وهل بنا حاجة إلى التذكير بالوقائع: عدوان عام ١٩٥٦ على مصر، قرار القضاء على الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالحرب، الذي اتخذه الامريكيون في عام ١٩٦٥، واشتركت في تنفيذه اسرائيل ومن وراءها في عام ١٩٦٧، حرب الجزائر الطويلة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)، غزو لبنان في عام ١٩٨٢، ضم اسرائيل للجولان والضفة الغربية... الخ.

غير أن ما يجب تسجيله هنا هو ـ في آنٍ معاً ـ أن هذا النزاع الدائم بين القومية العربية (وإن كانت برجوازية) والامبريالية، كان احدى الوسائل التي خرج بها الاتحاد السوفياتي من العزلة التي كانت سياسة حلف الأطلسي تريد وضعه فيها، وأن أوروبا لم تتمايز أبداً من الوجهة العملية عن الولايات المتحدة في هذا النزاع. فعرض الأسلحة السوفياتية على مصر في عام ١٩٥٥، كان فعلاً ايذاناً بدخول الاتحاد السوفياتي على مسرح الاحداث في الوطن العربي. غير أن حدود هذا التدخل الذي اندرج بالضرورة في اطار الاستراتيجية العالمية للاتحاد السوفياتي (سواء أثناء الحرب الباردة أم فترة الانفراج)، والاعتبارات غير الواضحة التي اقترنت بها (لاسيما فيما يتعلق بمسألة «الانتقال إلى الاشتراكية»)، هي موضوعات مهمة ينبغي التفكير فيها ولن نبحثها بعمق هنا[١١]. ومن ناحية أخرى، لعله يجدر التذكير بأن أوروبا ظلت إلى عهد قريب، تحاول

---

(١٠) أنظر: أمين، الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي.

(١١) أنظر في نقد نظرية الطريق اللارأسمالي في العالم الثالث: Amin, *La Déconnexion*. وأمين، ما بعد الرأسمالية. أنظر أيضاً: سمير أمين، «أزمة الشرق الأوسط في إطارها العالمي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/ أغسطس ١٩٨٣).

الاحتفاظ بمراكزها الاستعمارية (كما تشهد بذلك حرب الجزائر والمحاولة الفرنسية ـ البريطانية ضد مصر في عام ١٩٥٦)، ثم انسحبت بهدوء من الساحة تاركة الشُرطي الأمريكي وتابعه الاسرائيلي يعملان لحساب الغرب في مجموعه. حدث ذلك على الأقل لغاية عام ١٩٧٣، عندما أيقظت أزمة النفط الأوروبيين بعنف لتذكرهم بضعف موقفهم وبأنانية الولايات المتحدة. ولكن ماذا فعلت أوروبا منذئذ؟ لقد تزامنت «عودتها» إلى الشرق مع تراجع المشروع القومي العربي، ولهذا اكتفت ـ بغية ابرام صفقات ـ بالتودد إلى القوى الجديدة الحاكمة في البلدان العربية، ولا سيما أشدها رجعية واستعداداً لتقبل عملية التحول الكومبرادوري الجارية. ولا يعتبر هذا «مساندة لمحاولة تنمية عربية مستقلة»، بل مجرد الوقوف كشريك ـ وإن يكن منافساً تجارياً ـ للمشروع الأمريكي المعدّ للمنطقة.

ومن ثم، فإن انطلاقة ما بعد الحرب ثم الأزمة، لم تقللا من البون بين الشمال والجنوب، بل زادتاه عمقاً، وجعلتا المواجهة بين ضفتي البحر المتوسط أقوى مما كانت عليه في أي وقت، عن طريق زيادة تكامل أوروبا الجنوبية، من جهة، ورفض ثم انهيار المشروع العربي، من جهة أخرى.

٤ ـ ما الذي يربط هذه النزاعات بالنزاع الذي قد يقوم بين الغرب والشرق؟ ان اطروحتنا، التي عرضناها تفصيلاً في موضع آخر، هي أن الولايات المتحدة تعمل الآن على اذكاء النزاع بين الشرق والغرب بصورة مصطنعة. هادفة على وجه التحديد، من وراء ذلك، إلى كسب تأييد أوروبا، عن طريق سياسة التعاون الأطلسية، للهجوم المشترك ضد الجنوب. ومن هذه الناحية، يستغل هذا النزاع أوسع استغلال كوسيلة للابتزاز. وهذا لا ينفي أن النزاع بين الشرق والغرب له أيضاً حركته المستقلة (النزاع بين الدولتين العظميين، والامكانات التي تعبئها كل منهما للسيطرة على مجال نفوذها، سباق التسلّح، والاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى استنفاد قوى الاتحاد السوفياتي بهذه الوسيلة، ... الخ). والتسليم بهذه الأبعاد لا يستلزم قبول الأحاديث الايديولوجية عن النزاع بين الرأسمالية والاشتراكية[١٢].

فما هو موقع النزاع بين الشرق والغرب في السياق الراهن للهجوم الشامل للامبريالية ضد الجنوب بوجه عام، والوطن العربي بوجه خاص؟ ليس موضوع حديثنا هنا أن نقترح تحليلاً لطبيعة النظامين الاجتماعيين. كذلك لا نناقش مسألة الحرب

---

(١٢) أطروحتنا المتعلقة بمسألة الاشتراكية والانتقال «إلى ما وراء الرأسمالية»، ولا سيما أطروحة النزاع بين الاتجاهات الثلاثة (الاشتراكي والرأسمالي والحكومي) في المجتمعات ما بعد الرأسمالية، معروضة بالتفصيل في:
Amin, Ibid.

والسلام بوجه عام وعلاقاتها بطبيعة هذين النظامين. ولنقل فقط في جملة واحدة، قد تبدو استفزازية بعض الشيء؛ ان الرأسمالية لا تحمل في طياتها الحرب كما تحمل السحابة العاصفة. كذلك لا نعتقد أن النظام السوفياتي يحمل حتما في طياته النزعة التوسعية. ان النظامين يحملان في طياتهما السلم والحرب. فنحن في هذا المجال قرب الى موقف كلاوزفيتز الذي يعتبر أن الحرب هي استمرار للسياسية بوسائل أخرى. أن الحرب وسيلة للتغلّب على تناقضات معينة، وليست هذه سمة يختص بها نظام اجتماعي وسياسي بعينه.

إذاً يجب النظر إلى النزاع بين الشرق والغرب، ليس على أساس ايديولوجي كما يحدث كثيراً في الغرب، بل على أساس عملي. فالمراد هو أن نعرف من الذي يتخذ، في الظرف الراهن، موقفاً عدائياً تجاه الآخر، ولأي سبب يفعل ذلك. والأطروحة المقترحة هنا هي أن النزاع بين الشرق والغرب يذكي بصورة مصطنعة من جانب الحكومة الامريكية منذ السنوات الأخيرة لرئاسة جيمي كارتر - ويواصل الرئيس رونالد ريغان هذه السياسة بطبيعة الحال بمزيد من الضجيج والقوة - بهدف ارغام أوروبا على ضم الصفوف حول السياسة الأطلسية، بغية استعادة الهيمنة الامريكية التي أدى تطور أوروبا الاقتصادي خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، إلى اثارة الجدل حولها. ونحن نضيف أن ضم الصفوف هذا إنما يقصد به المواجهة الجماعية ضد الجنوب. ويتضح هذا من خلال عدد من المؤشرات. ففي الغرب كثيراً ما تعرض وسائط الاعلام هذا النزاع على أنه نزاع بين الشرق والغرب، والاتحاد السوفياتي ماثل فيه حالياً عن طريق سوريا كما كان ماثلاً فيه بالأمس عن طريق مصر. ولكن هذا لا علاقة له بالواقع على الاطلاق. ولدينا هنا مؤشر ثالث هو اتجاه الاستراتيجيات العسكرية لحلف الأطلسي إلى الجنوب، وإقامة قواعد صواريخ في صقلية موجهة ليس ضد الاتحاد السوفياتي بل ضد الوطن العربي. وبذريعة اذكاء نزاع مع الشرق، تهيأ ظروف عدوان ضد الجنوب. فالبحر المتوسط لم يعد الآن الجناح الجنوبي لحلف أطلسي موجه ضد الاتحاد السوفياتي، لكنه أصبح الجناح المركزي لحلف أطلسي موجه ضد الجنوب. فالاستراتيجية تهدف إذاً إلى اعادة الكومبرادورية إلى ذلك الحيز الضخم الذي يشمل، فيما يشمل، كل الأمة العربية وكل الشعوب الافريقية.

فإذا نظرنا من هذا المنظور، لوجدنا أنه من غير المنتظر أن تتطور العلاقات الأوروبية - العربية تطوراً مؤاتياً لتحرر الأمة العربية وتقدمها. إن العلاقات الأوروبية - العربية تمر حالياً بظروف مناوئة للغاية لتطور المصالح الشعبية العربية. فمن جهة، لدينا أوروبا التي حاولت فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ إعادة النظر في موقفها من العرب، لكنها انحازت في الجملة إلى المشروع الأمريكي والصهيوني الخاص بالمنطقة. ومن

جهة أخرى، لدينا الوطن العربي الانفتاحي، وطن عربي في حالة تفكك، تحولت نصف السلطات الحاكمة فيه ـ إن لم يكن أكثر من نصفها ـ تحولاً صريحاً إلى الكومبرادورية.

فهل يعني هذا أنه لا مكان لقيام علاقات اقتصادية وسياسية من نوع آخر بين أوروبا والوطن العربي؟ بلى، ولكن بشرط أن تندرج تلك العلاقات في إطار تدعيم استقلالية الدول والشعوب إزاء الامبريالية الأمريكية السائدة. عندئذ، في هذا المنظور الجديد، منظور اتساع مجال الاستقلالية أمام الدول والشعوب الأوروبية والأمة والبلدان العربية، يمكن تصور مواقف من التساند ليست مستحيلة التحقيق، على الرغم من التاريخ، وعلى الرغم من الفوارق بين مستويات التطور. ذلك احتمال لقيام عدم انحياز أصلب عوداً، بقيام عدم انحياز أوروبي وبالعودة إلى عدم الانحياز العربي في آن معاً.

ثالثاً: الأمة العربية والتحدي الإسرائيلي

ليس التحدي الإسرائيلي وليد قوة خارجية معينة هي، في حالتنا هذه، الصهيونية. فالواقع أن الصهيونية ما كانت لترى النور لولا الامبريالية. ذلك أن فكرة إنشاء دولة «أوروبية» على حدود مصر الشرقية، قادرة في آن معاً على أن تضمن للغرب السيطرة على قناة السويس، والقضاء على كل أمل في نهضة مصرية هي شرط الوحدة العربية، تعتبر عنصراً ثابتاً للمشروع الامبريالي للمنطقة، استقر عليه الرأي حتى قبل ظهور الفكرة الصهيونية إلى حيّز الوجود. ولولا الانتداب البريطاني على فلسطين ما وجدت دولة إسرائيلية.

وأياً كانت الأسباب الداخلية الخاصة بأوروبا (الوسطى والشرقية على وجه الخصوص) التي تفسّر ظهور الصهيونية، وضعت هذه الحركة فوراً في خدمة المشروع الامبريالي ولم تخرج عليه قيد أنملة، كما اعترف بذلك على أي حال القادة الصهاينة مراراً وتكراراً. إن مشروعاً غريباً قوامه «إعادة رسم الحدود كما كانت عليه منذ ٢٠٠٠ عام» كان قميناً بأن يعتبر خيالياً وإجرامياً في ظروف أخرى. هل يتصور أن يطالب العرب بإسبانيا التي ربما ظلت إسلامية مدة أطول وفي عهد أقرب مما كانت فلسطين يهودية؟ هل يتصور أن يطالب الرومان ببلاد الغال؟ ما معنى حق «الخلفاء» الافتراضيين لشعب ما في مواجهة حق المستوطنين فعلاً في البلد منذ عشرين قرناً؟ هل يجب أن نسلّم بمبدأ «المجال الحيوي» اللازم للبعض، والذي يخولهم حق طرد الآخرين من بلدهم، وهو مبدأ وصف في موضع آخر بأنه مبدأ نازي؟

لم يكن المشروع الصهيوني يُهمّ الغرب إلا بهذا الثمن، لأنه كان من شأنه إيجاد «قوة تدخل سريع» ـ بالتعبير الاستراتيجي المستخدم الآن ـ مقامة على الدوام بالقرب من

قناة السويس ومن النفط. ومن ثم كان من الضروري، لهذا السبب، أن ترفض إسرائيل بإصرار أي «تنازل»، أي اعتراف، ولو جزئي، بحق الفلسطينيين، بل وبحق جيرانهم العرب في الوجود كأمة (أو أمم) مستقلة بذاتها. إن رفض «قبول حدود معلومة»، والمزايدة الدائمة على مطالب توسعية (نصف فلسطين ثم كل فلسطين، سيناء والجولان، جنوب لبنان، شرق الأردن. . .)، هما الوسيلة التي تبرر بها اسرائيل وجودها في نظر الامبريالية الغربية، بإبقائها إلى ما لا نهاية على وضع يسمح بالتدخل العسكري حسبما تقتضيه احتياجات الغرب. ألن يكون السلم، أي الاعتراف بمكان هذا البلد في الشرق الأوسط، نهاية الصهيونية حقاً؟ ألن تكون نهايتها في التخلي عن المساندة الخارجية التي لا تستطيع البقاء من دونها؟

لهذا اختارت الصهيونية ـ وهي في ذلك منطقية مع نفسها ـ أن تلعب ورقة التوتر الأقصى بين الشرق والغرب، بحيث تعزز بقدر أكبر فائدتها في نظر أشد المتطرفين من زعماء واشنطن. وفي الوقت نفسه، تؤدي اسرائيل دور ساحة اختبار للأسلحة الغربية والسوفياتية (ما دام العرب لا يملكون خياراً آخر)، وبذلك يصبح لإسرائيل فائدة أخرى في نظر واضعي استراتيجية البنتاغون.

في هذه الظروف لا يمكن التقليل من شأن دور الصهيونية في معسكر أعداء الاعتراف بحق شعوب العالم الثالث بوجه عام في تنمية مستقلة، بصرف النظر عن أعداء المنظور الاشتراكي أو ـ بعبارة أكثر تسطيحاً ـ أعداء الانفراج وقيام علاقات سلمية بين الشرق والغرب. كذلك لا يمكن التقليل من شأن الدور الذي تؤديه الصهيونية في الحملة «المعادية للعالم الثالث»، والتي ترمي إلى القضاء على فرص قيام علاقات أفضل بين أوروبا والعالم الثالث، وبالتالي إلى تسهيل العودة إلى وحدة الصف بين دول حلف الأطلسي تحت إمرة الولايات المتحدة. ولكن برغم هذا الخيار «الريغاني» نجحت إسرائيل ـ بفضل انحراف ايديولوجي آخر ـ أن تحتفظ بالتعاطف الايجابي للأممية الثانية، مستخدمة في ذلك ضمن وسائل كثيرة سلاح الابتزاز الدائم المتمثل في دعوى معاداة السامية! فهل هذا مجرد تعبير إضافي عن صعوبة تخلي الأوروبيين عن «انطوائهم الذاتي الأوروبي»، وصعوبة تصورهم أن مشكلتهم ليست بالضرورة مشكلة ضحاياهم؟

يضاف إلى ما تقدم أن الصهيونية سبّبت في أوروبا ذاتها تراجعاً ايديولوجياً عجيباً. لقد كانت حصيلة خمسة قرون من التنوير، ثم من نضال الحركة العمالية، جعل «الحق في الاختلاف» أمراً مسلماً به في النهاية، أي قبول التوفيق بين احترام الديانة اليهودية وانتماء الجاليات اليهودية الثقافي والوطني بلا منازع للأمم الأوروبية. وعلى كلٍ فقد أثبتت هذه الجاليات ذلك الانتماء ـ إن كانت ثمة حاجة إلى إثباته ـ بإسهامها إسهاماً ملحوظاً في نشوء الأفكار التقدمية الأوروبية. غير أن الصهيونية عمدت ـ بمناداتها

بـ «القومية اليهودية» وبـ «الولاء المزدوج» للمواطنين الاسرائيليين ـ إلى محو هذا التقدم، وتعمل على العودة بالأذهان إلى عقلية العصور الوسطى؛ وقد نجحت فعلاً في جعل «هيئة الناخبين اليهود» (وهو مفهوم كان غير مقبول بحق في أوروبا إلى بضعة عقود ماضية) تنحاز إلى اليمين، إلى النزعة الأطلسية. إن الصهيونية توأم معاداة السامية، وتقتات على انبعاث هذه الأخيرة مستثيرة إياها بكل ما تملك من وسائل.

رابعاً: احتمالات ما بعد الأزمة واستقلالية المنطقة المتوسطية

١ ـ رأينا أن الأزمة تكشف النقاب، أكثر من أي وقت مضى، عن حدة التعارض بين الخيارات التي يمكن أن يختارها فريق أو آخر. وتبسيطاً للأمور يمكن القول إنه يوجد نوعان مختلفان من الردّ على تحدياتها. هناك الحلول اليمينية، وهذه يمكن على أي حال أن تنفذها حكومات تسمي نفسها يسارية، ولكنها ستخضع في نهاية الأمر إلى مقتضيات «القدرة التنافسية الدولية» وتضع نصب أعينها ـ من هذا المنظور ـ احتمال السيطرة الشاملة للشمال على الجنوب، وبالتالي، للعالم الغربي الأمريكي والأوروبي على الوطن العربي، من خلال التحكم في إعادة توزيع النشاط الصناعي، وتلك هي السياسة التي يطبقها هؤلاء وأولئك، والتي تقف وراء الهجوم الموجّه ضد الوطن العربي والعالم الثالث بوجه عام، وهدفها «عودة الكومبرادورية» إلى الوطن العربي. أما اتباع حل يساري فإنه، على العكس، يعني تحولاً في المنظور التاريخي والاجتماعي، ليس فيما يتعلق بالعلاقات الأوروبية ـ العربية فحسب، بل أيضاً على مستوى البنى الاجتماعية الداخلية للعالم الأوروبي والوطن العربي. إنه يفترض، في الجانب الأوروبي، أن تختار الحركة العمالية واليسار بشكل قطعي نمطاً آخر من التنمية، وألا يهدفا إلى مجرد العودة إلى نمط التنمية الذي نجم عنه رخاء ما بعد الحرب؛ نمطاً آخر من التنمية يركّز بصورة أقوى على الانتاج غير السلعي. فاختيار هذا النمط الآخر من التنمية يعني إذاً إحداث تحولات اجتماعية وسياسية كبيرة في الغرب، لا تفي بها النماذج التاريخية الموروثة عن الأممية الثانية أو الأممية الثالثة. نحن إذاً بصدد اشتراكية مازال يتعين ابتكارها وتسمح فعلاً، في حال تطورها، بإرساء أسس علاقات من نوع آخر مع الجنوب بوجه عام، ومع الوطن العربي بوجه خاص. وسوف تسمح هذه العلاقات بحدوث تنمية وطنية وشعبية في الجنوب. وبدلاً من أن تظل هذه العلاقات عقبة في وجه التنمية العربية، سوف تصبح على العكس عنصراً ايجابياً من عناصرها.

واضح إذاً أنه عندما نتحدث عن مفاوضات، عن حوار أوروبي ـ عربي، من المهم أن نعرف أي واحد من هذين المنظورين نختار. هل هو منظور إعادة الحركة إلى النظام الرأسمالي على أساس هذه الحلول اليمينية، وهذا يعني إعادة توزيع الصناعة في اتجاه

الجنوب تحت سيطرة الامبريالية، أم هو منظور إحداث تحولات اجتماعية مؤاتية لتنمية حقيقية في الجنوب ولا سيما في الوطن العربي؟

إن السؤال الذي نطرحه هو إذاً معرفة ما إذا كان من الممكن في نهاية الأمر إقامة نظام عالمي أفضل. صحيح أن بلدان المنطقة، سواء في ذلك بلدان جنوب أوروبا أم البلدان العربية، ليست معزولة عن بعضها البعض، ولا موصدة في وجه بقية العالم. ولكن التسليم بهذه الواقعة أي بحقيقة الانتشار العالمي، ليس للاقتصاد فحسب، بل للتكنولوجيا والعلم والثقافة والايديولوجية والسياسة والاستراتيجية، هو في النهاية الاعتراف بشيء مألوف إلى حد كبير. والواقع أن هذا التوسع العالمي للرأسمالية كان دائماً غير متكافىء، وسيظل كذلك على الأرجح فيما بين بلدان الرأسمالية المركزية وبلدان الرأسمالية الطرفية الخاضعة.

والاعتراف بهذا الانتشار العالمي هو أيضاً، بالنسبة إلى المنطقة على أي حال، الاعتراف بأن الثلاثين عاماً التي تلت الحرب العالمية الثانية، قد أحدثت تغييراً كبيراً في صورة المجتمعات الوطنية، وبالتالي، في أشكال ومدى اندماجها في النظام العالمي. فشهدت ايطاليا وإسبانيا واليونان تطورات صناعية سريعة أحدثت تغييراً كبيراً في المركز النسبي لهذه البلدان في التقسيم الدولي للعمل، وقربتها من شركائها الأكثر ثراء وتقدماً في الصناعة، في شمال أوروبا، وربما عمّقت هذه التطورات الحد الفاصل بين شمال البحر المتوسط وجنوبه. صحيح أن البلدان العربية مرت، هي الأخرى، بتغيرات ضخمة أثناء الثلاثين عاماً الماضية، إلا أن احراز الاستقلال الوطني للبلدان التي كانت لا تزال من الناحية الرسمية مستعمرات في عام ١٩٤٥، وتصاعد موجة القومية العربية والتطلع إلى الوحدة، والتصنيع، وإنشاء نظم وطنية للإدارة والتعليم، كل هذا غيّر كثيراً صورة هذه البلدان. إنها لم تعد كما كانت حتى خمسين عاماً خلت، بلداناً زراعية في المقام الأول، مندمجة في النظام الدولي بواسطة الاستعمار، بل وأحياناً بواسطة الاستعمار الاستيطاني (في شمال افريقيا، الفرنسي آنذاك). فهل يعني هذا أن عملية التحديث في شمال وجنوب البحر المتوسط تندرج في النوع نفسه للظواهر التي يشهدها العالم المعاصر؟ وأن هذا التحديث سوف يقرّب مجتمعات جنوب المتوسط من المجتمعات الواقعة في شماله، بقدر أو آخر من التأخير؟

يرى الكثيرون، بل إن القوى السائدة في المنطقة وخارجها ترى، أنه لا سبيل إلى أي تطور غير ذلك الذي يفضي إليه الانخراط في الاتجاهات «الطبيعية» للتقسيم الدولي للعمل. فالمراد إذاً هو مجرد التواؤم مع هذا التقسيم والخضوع لمستلزماته. وفي إطار هذه النظرة يعتبر النزوع إلى العالمية قوة لا فكاك منها تكاد تكون فوق الطبيعة. وتلك هي بالتأكيد وجهة نظر البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي، وحكومات المنطقة، أو وجهة نظر الاتجاهات الغالبة في تلك الحكومات، مثلما هو الحال على الأرجح في معظم حكومات العالم، على أي حال. ولا يغيبنّ عن البال أن الاتجاه الغالب في العالم، وبالتالي في المنطقة، هو اعتبار التنمية شيئاً لا يخرج عن هذا الانخراط، السلبي إلى حد ما، في التقسيم الدولي للعمل. ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فيمكن التساؤل صراحة عما إذا كان هناك مجال للتحدث عن التعاون وعن إمكانية الاستقلالية بالنسبة إلى منطقة ما، أي المنطقة المتوسطية في حالتنا؟ ألسنا بصدد مجرد علاقات اقتصادية دولية كالتي وُجدت قبل أن يدور الكلام حول التعاون بزمن طويل؟ هل يستحق الأمر أن نطلق اسم «تعاون» على توظيف رؤوس أموال، أو بيع سلع أو بمصانع تسليم المفتاح ولو بالتقسيط، أو مقترناً بنقل تكنولوجيا؟ أليس ذلك مجرد رطانة جدّت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استعيض عن عبارتي «الاستعمار» و «استثمار رؤوس الأموال» بتعبير ألطف هو «التعاون»، وإن لم تتغير طبيعة العمليات موضع البحث؟

أما بالنسبة إلى الذين يسعون، مثلنا، إلى تحديد شروط قيام تعاون حقيقي بمنظور آخر، فربما كان هناك خيار آخر. ولا شك أن هذا الخيار صعب للغاية، والبعض يصفه بأنه خيالي. فهل يمكن التوفيق بين بعض من متطلبات العالمية ومتطلب آخر مازال أساسياً هو: إقامة بناء وطني ضروري لكثير من البلدان، وشعبي في مضمونه الاجتماعي؟ هل يمكن صياغة استراتيجيات وسياسات تسمح بتوسيع نطاق الاستقلالية داخل النظام العالمي، لصالح الدول والأمم والطبقات الشعبية التي تتشكل منها أمم هذه المنطقة؟

٢ ـ في بادىء الأمر، بدت الأحوال الاقتصادية في منتصف السبعينات مؤاتية لهذا المنظور الأخير. فحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وظهور مجموعة الأقطار النفطية كشريك يمكن ـ لأول مرة في تاريخ العلاقات بين الشمال والجنوب ـ أن تكون لديه القدرة على التصرف بفعالية في تحديد سعر سلعة مهمة (الطاقة)، إضافة إلى الأحوال السياسية التي لازمت نهاية الدكتاتوريات في البرتغال واسبانيا واليونان، ومؤشرات أخرى في الأحوال الدولية ـ فيما وراء المنطقة ـ كل هذا دعا إلى الاعتقاد بأن الاستقطاب الثنائي الذي تميزت به فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في سبيله إلى الزوال، وبأن من الممكن أن يحل محلّه عالم متعدد الأقطاب بعد فترة ما، قصرت أو طالت. غير أن عملية تحديث أوروبا سارت قُدُماً في إطار ذلك الاستقطاب الثنائي، بتشييد البناء الأوروبي منفتحاً على السياسة الأطلسية، بينما ارتطم التيار العربي الجذري باستمرار بمقتضيات الهيمنة الأمريكية التي انضمت إليها أوروبا.

والتطورات التي حدثت في السنوات التالية، تدعونا إلى أن نكون أقل تفاؤلاً بشأن

اتجاه التطورات العالمية. فقد استأنفت الولايات المتحدة الهجوم. ويوسعنا اليوم أن نرى أنه إذا كان هذا الهجوم ضد العرب قد استند، خلال السبعينات، إلى بلدان ذات اتجاهات معينة من الجنوب ومن الشرق، فإننا في الثمانينات نشهد كما هو منتظر، انقلاباً في استراتيجية الهجوم المضاد هذه. إن الولايات المتحدة تستند من الآن فصاعداً إلى الغرب، الذي أعاد في مجمله ترتيب صفوفه، ضد الجنوب في المقام الأول، متذرعاً بعض الشيء بتهديد الشرق.

هذا الخيار ـ أي دخولنا هذا التطور الذي لا محيص عنه للنظام العالمي، أو السعي إلى التوفيق بين بعض متطلباته ومتطلبات تطور أكثر استقلالية لصالح الأمم والشعوب ـ علينا إذاً أن نقوم به في ظروف أزمة حادة. ونحن نلتقي هنا مع التحليل الذي يقدمه جيوفاني أرّيغي بشأن طبيعة هذه اللحظة المتأزمة التي يمر بها توسع الرأسمالية، والتي يسميها «لحظة تعذّر السيطرة»[١٣]، ويقصد جيوفاني أرّيغي من وراء ذلك، أن متطلبات إعادة تنظيم هيكل رأس المال تصطدم بمقاومات شتى: مقاومة الطبقات العاملة بالبلدان الصناعية، فهي بدرجات متفاوتة حسب القطاع ضحايا إعادة التنظيم في ظل الظروف الاجتماعية التي تجري فيها، ولكن أيضاً مقاومة بلدان وشعوب العالم الثالث لما نسميه بصراحة فظّة عملية «إعادة الكومبرادورية» الجارية. وفضلاً عن ذلك، تترابط الأزمة مع تطورات أخرى، إذ انها تحلّ في لحظة ربما تشهد بداية اضمحلال «الامبراطوريتين» بعد حين، أي اضمحلال هيمنة الدولتين العظميين. بيد أن الهيمنة الأمريكية، في فترة التوسع السابقة، على النظام الرأسمالي في مجموعه، ولا سيما على نظام أوروبا الغربية، بما فيها أوروبا الجنوبية، كانت قد لعبت دوراً حاسماً. فنظراً إلى عدم وجود دولة فوق قومية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي معاً، سهلّت هذه الهيمنة في الماضي تلك الموجة الكبيرة من التحديث في ظل الانفتاح الخارجي.

فمدار النزاع ليس إذاً: الرأسمالية أم الاشتراكية، بصورة مجردة، بوصفهما نسقين من التنظيم الاجتماعي. إن الخيار الحقيقي هو بين أمرين: إما التنمية في ظل العالمية، وهي تعني في المرحلة الراهنة العودة إلى الخضوع لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الغربي، وإما رفض هذا المنظور واختيار استراتيجية الحد الأقصى من الاستقلالية. وقبول العالمية يعني قبول التجمع من جديد حول الدولتين العظميين، في مناخ من الحرب الباردة المقرونة بحروب ساخنة (وثمة حروب ساخنة في المنطقة)، بكل ما يمكن أن تجره الحرب الباردة والحروب الساخنة وراءها من الانزلاق نحو أعمال تدميرية

---

(١٣) أطروحة أرّيغي المذكورة معروضة بالتفصيل في مساهمته في كتاب:

La Crise, quelle crise?

واسعة النطاق. فالخيار هو إذاً بين أمرين: قبول التنمية العالمية بكل ما تنطوي عليه، أو محاولة تطبيق سياسات إنمائية وطنية وشعبية مُتَمَحْوِرة على الذات، بحيث تؤدي هذه السياسات دورها كقوى ينتظر منها أن تعيد تشكيل المجتمعات الوطنية والنظام العالمي في آن معاً. إن هذا النظام ليس، إلى حدٍ ما، سوى انعكاس لأحوال المجتمعات الوطنية التي يتألف منها. فالخيار هو إذاً: إما العالمية، وإما توسيع هامش الاستقلالية الذي تتمتع به الشعوب والبلدان والأمم، أي لصالح الطبقات الشعبية والطبقات العاملة. إمّا الخضوع وإمّا فك الارتباط إلى أقصى حد بين مصير ومستقبل الشعوب والبلدان والأمم والمتطلبات الحتمية العالمية.

ولا شك أن هذا النقاش يطرح مسائل نظرية أساسية سنكتفي بالإشارة إليها هنا. بالنسبة إلى مجتمعات الجنوب، ألا يزال من الممكن أن يتحقق تحرر وطني حقيقي ذو مضمون شعبي؟ ذلك أن التطورات التي تحدث أمامنا في الوطن العربي كله، والتي يطلق عليها اسم غدا معروفاً تماماً ـ هو «الانفتاح» ـ هي بالتأكيد تعبير عن هذا التحول الكومبرادوري الذي يعتبر نقيض تنمية تستشرف تحرراً وطنياً شعبياً.

وبالنسبة إلى مجتمعات أوروبا الجنوبية وأوروبا بوجه عام، هل من الممكن أن تحدث تنمية غير تلك النابعة من مجرد منطق رأس المال، العامل في إطار السوق الأوروبية المشتركة والنظام العالمي، أي تنمية تفتح مجالاً للاصلاحات الاجتماعية والثقافية والسياسية؟

وفضلاً عن ذلك، ألا يعتبر أيضاً توسيع مجال الاستقلالية في الجنوب والغرب خير وسيلة لفتح مجال للاصلاحات في شرق أوروبا؟ إذ ان هذا الشرق ليس بعيداً عن المنطقة، ولا غريباً عن المشاكل المطروحة في المنطقة. بل على العكس، ها هو شرق أوروبا على مقربة منا؛ بل إنه، بشكل ما، مطل على البحر المتوسط. ومن جهة أخرى، يعتبر الشرق أيضاً، بطريقته، شريكاً في النظام العالمي، وهو بهذه الصفة طرف كامل في الأزمة الشاملة لهذا النظام، وإن كانت له أيضاً أزمته الخاصة المتميزة. ففتح مجال إلى الشرق يمكن أن يكون أفضل وسيلة لتجنب أخطار التهرب من أخذ موقف بكل ما يمكن أن يترتب عليه من النتائج السياسية والعسكرية والايديولوجية للمنطقة في مجموعها.

فهل من الممكن العمل على تضافر هذه القوى، المتباينة من حيث أصلها التاريخي والمشاكل التي تواجهها مباشرة في شمال وجنوب البحر المتوسط وما وراءهما، بأمل أن تظهر فسحة من الاستقلالية لشعوب وبلدان المنطقة؟

وإلا فإننا سائرون لا محالة ـ أوَ لسنا فعلاً في هذا السبيل؟ ـ نحو تبلور كتلتين حول الدولتين العظميين، اللتين ليستا متوسّطيّتين على وجه التحديد، ولكن لهما أيضاً بحكم

توجههما العالمي بالطبع، نظرتهما إلى الأمور في منطقة البحر المتوسط.

إن هجمة الولايات المتحدة في هذا الاتجاه ليست فقط هجمة اقتصادية يستشفّ تطبيقها من خلال السياسات التي يتبعها صندوق النقد والبنك الدولي بمساندة أوروبا. إنها أيضاً هجمة لها بُعدها العسكري الذي يستحيل التغاضي عن تأثيره على التطورات الجارية في المنطقة. فنحن لا نسير إذاً في طريق يسمح بالتطلع في تفاؤل إلى تعزيز هوامش الاستقلالية لشعوب وبلدان المنطقة. ففي الغرب بل وفي الغرب المتوسطي، تقود الضغوط الناجمة عن الأزمة في المدى القصير إلى التقاءات في المواقف على سياسات تقشفية تركّز على متطلبات القدرة التنافسية الدولية، أي الخضوع لذلك الضغط المعروف الذي تفرضه عالمية الاقتصاد. وهذا لا يبشر كثيراً بالخير في العلاقات بين البلدان المعنية وبلدان الجنوب، فيما يتعلق بطريقة تصور تقسيم العمل بين هذه وتلك. هناك استثناءات بكل تأكيد، هناك قوى اجتماعية وتيارات سياسية وايديولوجية ودراسات علمية تقترح لبلدان المنطقة سبيلاً آخر جد مختلف. ومن حسن الحظ أن هذه القوى لا تعدم دائماً صدى اجتماعياً وقومياً. ولكن يجب أن يلاحظ أيضاً أن الأزمة عززت، في الجملة، الاتجاه إلى الانضواء الأطلسي، وإلى مساندة النزعة التوسعية الصهيونية، وإلى اتخاذ موقف رافض تجاه العالم الثالث. وفضلاً عن ذلك، كانت أجزاء كبيرة من القوى الاجتماعية التقدمية بالوطن العربي، تعتقد اعتقاداً جازماً، أثناء الفترة السابقة التي شهدت تنمية وتحديثاً تمّا بيسر نسبي، بأنه من الممكن إقامة اقتصاد وطني حديث الطابع وصناعي، وزيادة دمجه في النظام العالمي في آنٍ واحد. كانت هذه الأجزاء لاتزال تعتقد أن بإمكانها الانتقال إلى مرحلة الشركاء الفعليين، وإنْ أقل تطوراً، بالنظام العالمي.

غير أن فشل هذا المشروع حالياً عاد بالوطن العربي وقواه السياسية والايديولوجية القهقرى، إلى درجة يبدو معها الأفق مسدوداً في المستقبل القريب المنظور. فضعف الروح المعنوية الملازم لإعادة الكومبرادورية، والآثار المدمرة للثروة النفطية (والاندماج الاقتصادي الناكص للمنطقة في النظام العالمي، على أساس تمتع البعض بالريع النفطي وهجرة البعض أفواجاً إلى الخارج)، والانتصارات السهلة التي أحرزتها الهجمة الصهيونية بمساندة الغرب، أفضت إلى التخلي ـ مؤقتاً بلا شك على مستوى التاريخ ـ عن الهدف القومي الوحدوي والشعبي، مع الانطواء على ملاذ الدين. ولكن لا ينبغي التهوين من خطر هذا الظرف المناوىء، كما أوضحنا في موضع آخر[١٤]. وإذا قدر له أن يطول كثيراً، فمن الممكن أن يتيح للولايات المتحدة ولإسرائيل فَرْض «حلّهما الشامل» على المنطقة أي: إبادة الفلسطينيين، وإخضاع النظم العربية في مجموعها، والتقسيم

(١٤) عرضت وجهة النظر هذه بالتفصيل في كتابنا: **أزمة المجتمع العربي**.

النهائي للوطن العربي إلى مشرق ومغرب عربي، بربط هذا الأخير بعجلة القطار الأوروبي، وتحويله إلى «حثالة أوروبا» على غرار تركيا، بينما يتعرض المشرق للتفتيت إلى ما لا نهاية إلى طوائف أشباه دول عاجزة («لبننة» الشرق الأوسط)، كوسيلة يضمن بها الغرب الإشراف على مصادر الطاقة، وهي «المورد» الوحيد بالمنطقة الذي له في نظر الغرب أهمية حيوية.

٣ ـ فإذا اخترنا منظوراً يرفض الخضوع الكامل لمتطلبات العالمية، منظوراً يستهدف تعزيز فسحة الاستقلالية التي تتمتع بها أمم المنطقة وشعوبها، فلنعلم أننا نسبح ضد التيار. ذلك أن هذا الخيار الشجاع، يعني أننا نرفض الخضوع الأعمى وغير المحدود للمتطلبات المزعومة للمنافسة الدولية؛ إننا نرفض استراتيجية إعادة توزيع رأس المال أثناء الأزمة؛ اننا نرفض سياسة العدوان الجماعي للشمال ضد الجنوب؛ إننا نرفض الاستقطاب الايديولوجي والعسكري؛ إننا نرفض الابتزاز الرامي إلى إخضاع العلاقات بين الشمال والجنوب لمقتضيات التصعيد المصطنع للمواجهة بين الشرق والغرب.

وعندما نتوصل بالعمل، على الأصعدة الوطنية طبعاً، إلى تهيئة بعض الظروف المؤاتية لتوسيع مجالات الاستقلالية، عندئذ فقط يمكن النظر بشكل مجدٍ في قيام تعاون حقيقي بين بلدان المنطقة، تعاون من شأنه تعزيز استقلاليتها الوطنية. ومعنى هذا أنه لا مفرّ من مواجهة موضوع فك الارتباط بالنظام العالمي. وهنا تثار، على الأقل فيما يتعلق بالبلدان العربية، قضايا أساسية يتجاوز بعدُها كثيراً بعدها الاقتصادي: هل يندرج الخيار في منظور تجميد الاستقلالية الوطنية للبلدان العربية بوضعها الراهن، أم في منظور بناء وطن عربي موحد، وهي مهمة شاقة؟

إن هذا الخيار يعني أيضاً عدم التخلي عن إعطاء معنى لتعبير لا يزال غامضاً هو: «عدم الانحياز» السياسي والعسكري. ذلك تعبير قد يبدو بالياً تماماً اليوم. فلئن حسبنا في الماضي، ضمن بلدان المنطقة، بلدين على الأقل من البلدان التي نادت بعدم الانحياز ـ هما يوغسلافيا ومصر عبد الناصر ـ فمن الذي يعتقد أنهما كذلك اليوم؟ صحيح انه يوجد في المنطقة، بصفة استثنائية جداً، بلد واحد يؤمن إيماناً جازماً بضرورة عدم الانحياز، هو اليونان في ظل حكم الحزب الاشتراكي «باسوك». وهذا بكل تأكيد هو شعاع الأمل. لكن يجب القول إن عدم الانحياز ينطوي بالضرورة، بالنسبة إلى أوروبا، على خيار شجاع هو: قطع الصلة بالسياسة الأطلسية، والخروج من حلف الأطلسي وصولاً، في الواقع، إلى تسوية سلمية للعلاقات بين شطري أوروبا، أوروبا الشرق وأوروبا الغرب، وعدم السماح بحزم منذ الآن، بأن تستخدم قواعد حلف الأطلسي كنقاط ارتكاز للعدوان الأمريكي ـ الإسرائيلي ضد الشعب العربي. وينطوي

أيضاً عدم الانحياز، كما سبق أن قلنا، على قطع الصلة بنمط التنمية المتوخى حتى الآن دونما بديل ممكن، مادامت هذه التنمية تستلزم بالضرورة عدم المساواة في العلاقات بين الشمال والجنوب[١٥].

ومن ثم لن يتسنى لنا إرساء أسس تعاون يحقق فعلاً مصلحة شعوب المنطقة وبلدانها، إلا إذا تمكنّا من السباحة ضد التيار برفض المنافسة الدولية والنزعة الأطلسية وإعادة التوزيع والاستقطاب وعسكرة الاقتصاد وكل ما يرتبط بها من ألوان الابتزاز.

فإذا ما حدثت تطورات حقيقية تسير في هذا الاتجاه في شمال وجنوب البحر المتوسط، فسوف يبدأ فصل جديد في مرحلة الانتقال الطويلة «إلى ما وراء الرأسمالية». وإذا كنا لا نصف هذه المرحلة الانتقالية بأنها «اشتراكية»، فلأننا نعتقد أنها لا يمكن أن تكون هنا، مثلما هي في أماكن أخرى، سوى حل وسط ينطوي على عوامل تنازع فيما بين ثلاثة اتجاهات ـ اشتراكي ورأسمالي وحكومي ـ متحدة بتناقضاتها وفق طرق وأوضاع يحددها تطور الصراعات[١٦].

---

(١٥) ورد دفاع ممتاز عن عدم الانحياز الأوروبي في كتاب:
Le Non-alignement (Paris: La Découverte, 1985).

(١٦) مرة أخرى نجد أنفسنا هنا أمام أطروحتنا الخاصة بالاتجاهات الثلاثة في حقبه ما بعد الرأسمالية. انظر الهامش (١٢).

الفصل الثاني

التنمية الرأسمالية الحديثة في جنوب أوروبا ومستقبلها: كندا أم بورتوريكو؟

د. فيصل ياشير



لا جدال في أن أوروبا الجنوبية تشكّل منطقة متمايزة داخل أوروبا الغربية والغرب المتقدم عامة. فالبرتغال وإسبانيا واليونان وإيطاليا تتمتع بمجموعة من السمات المشتركة، التي تميّزها بوضوح شديد عن جيرانها في الشمال وتكسبها قرابة وثيقة. وحتى دون الحديث عن المناخ أو المناظر الطبيعية أو «النزعة الزراعية» التقليدية، ليس من يفكر في أن ينكر على تلك البلدان بعدها الخاص، «المتوسطي»، داخل أوروبا في مجموعها. لكن الإحاطة الدقيقة بمقوّمات تفرّدها أمر أكثر صعوبة. فهناك تأخر التنمية الرأسمالية في تلك البلدان في الحقبة المعاصرة، ولا سيما الأشكال الخصوصية التي اتخذتها، إلى درجة أن البلدان المذكورة كانت تصنّف حتى وقت ليس ببعيد بين أقطار العالم المتخلفة. وهناك أيضاً بعض الضعف في كيان المجتمع المدني الذي يستند وجوده في آن معاً إلى اختلالات اقليمية دائمة، وإلى استمرار شبكات التكافل التقليدية، العائلية وغيرها. وهناك كذلك الماضي القريب، حيث سادت الدكتاتورية الفاشية أو المحافظة، ومن المفارقات أيضاً الوزن الكبير نسبياً لقوى اليسار في النظام السياسي الراهن. وهناك أخيراً أصالة ثقافية لا تنكر، أكثر تعبيراتها ظهوراً هو سلطان الدين الذي ما زال قوياً.

وهذه الظروف المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تؤثر في بعضها البعض بطرق عديدة، يستحيل معها أن نرجع تلك الخصوصية التي نقرّ بها عن طيب خاطر لبلدان الجنوب الأوروبي إلى تأثير عامل أوحد. فبلدان مثل يوغوسلافيا وتركيا وألبانيا تشبه من عدة أوجه هذه المجموعة من الأمم، ولا يقتصر انتماؤها إلى جنوب أوروبا على الناحية الجغرافية وحدها. فمستوى نموها الاقتصادي وثقل اختلالات التوازن الاقليمية وسماتها الاجتماعية، تقرّبها من البرتغال واسبانيا، بل وحتى من

إيطاليا، فضلاً عن اليونان. وإذا كانت طبيعة النظام الإجتماعي تجعل كلاً من يوغوسلافيا وألبانيا متميّزة عن الأخرى، وإذا كانت الثقافة الإسلامية تفرد لتركيا مكانة خاصة، فإن هذه البلدان تشترك مع أمم أوروبا الجنوبية الأخرى، كما تشترك أيضاً مع الوطن العربي، في رصيد قديم من الحضارة المتوسطية منذ أقدم العصور.

بيد أنه وإن انتمت يوغوسلافيا وألبانيا وتركيا إلى جنوب أوروبا، من الناحية الجغرافية فقط، فإنه لا يمكن وضع هذه البلدان في الفئة ذاتها التي توضع فيها البرتغال أو اسبانيا أو إيطاليا أو اليونان. فالبلدان الأولى، على خلاف هذه البلدان الأخيرة، لم تسهم في الواقع في تطوير الرأسمالية العالمية أثناء «العصور الحديثة». ونظراً إلى أن تركيا كانت، وما زالت، تقع خارج النطاق الثقافي الأوروبي، فقد ظلت خارج جدلية التغير الداخلي والتوسع الخارجي التي غيّرت وجه أوروبا منذ نهاية القرن الخامس عشر. ونظراً إلى بقاء يوغوسلافيا، وبخاصة مناطقها الوسطى والجنوبية، وكذلك ألبانيا، تحت حكم الامبراطورية العثمانية طويلاً، فقد ظلتا أيضاً إلى حدٍ كبير على هامش عملية التطور الغربي الرأسمالي. كما أن اليونان تمثّل، للأسباب ذاتها، حالة متوسطة بين مجموعتي البلدان هذه.

وعلى العكس، لعبت البرتغال واسبانيا وإيطاليا دوراً بارزاً في التطور العالمي للرأسمالية. وشهدت مدن ايطاليا الشمالية تكوين النويات الأولى للتوسع المالي والتجاري والصناعي. وكانت البرتغال واسبانيا أول من اندفع من بلدان أوروبا في المغامرة الاستعمارية، وجمعتا، عن طريق استغلال الأرض وباطن الأرض والرجال فيما وراء البحار، ثروة هائلة، قُدّر فيما بعد لجيرانها في الشمال الاستفادة منها إلى حدٍ كبير. وهل نحن في حاجة إلى التذكير بما كان لحركة التجديد الفكري والفني والعلمي المعاصرة لعصر النهضة من تأثير كبير على التقدم الرأسمالي الأوروبي؟ هل ينبغي أيضاً أن نذكّر بالدور الذي اضطلعت به اسبانيا المسلمة في نشر الأفكار والعلوم والتقنيات المأخوذة عن الحضارة العربية ـ الإسلامية، وبثها في أوروبا الغارقة في مجاهل العصور الوسطى؟ وهل ينبغي أخيراً الإشارة إلى تراث اليونان وروما القديمتين، بل وتراث مسيحية الدولة الرومانية في تكوين الثقافة الأوروبية الحديثة؟ غير أننا إذا اقتصرنا على الأزمنة الحديثة، وجدنا أن البرتغال واسبانيا وإيطاليا كانت لفترات طويلة مراكز المبادرة التاريخية والإبداع المادي والفكري، في سياق تطور الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً. وعندما استكانت هذه البلدان، ظلت مع ذلك قريبة جداً من جميع النواحي من مراكز التوسّع الجديدة. والواقع أنه منذ القرن السابع عشر، والقرن الثامن عشر على الخصوص، تركت هذه البلدان قصب السبق الواضح لبلدان أوروبا الشمالية ـ الغربية، ثم بعدها للولايات المتحدة الأمريكية. غير أنها، باستثناء اليونان إبان الاحتلال

العثماني، واصلت الاسهام إسهاماً كاملاً في المبادلات الاقتصادية والسياسية، ولا سيما في المبادلات الثقافية والبشرية في حدود النطاق الغربي. ولهذا السبب، لا يمكن وضع البرتغال واسبانيا وإيطاليا واليونان (وإن كان لهذه الأخيرة وضع خاص) في فئة واحدة مع تركيا ويوغوسلافيا وألبانيا، وإن كان تأخرها مقارنة بالبلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً، لا يزال مستمراً في الحقبة المعاصرة. كذلك لا يمكن اعتبارها مجتمعات هامشية بالنسبة إلى النظام الرأسمالي العالمي على قدم المساواة مع بلدان العالم الثالث. وعلى نقيض بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لم تعرف هذه البلدان أبداً الإحتلال الإستعماري أو شبه الاستعماري وآثاره المدمرة. إنها أقاليم ربما عانت في حقب معينة من علاقات السيطرة والاستغلال، ولكنها ليست مستعمرات أو مستعمرات جديدة.

وقد اضطرت بلدان جنوب أوروبا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شأنها شأن البلدان الأخرى، إلى الانفتاح على التحركات الدولية للسلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا. وإبان الفترة السابقة التي تميّزت بالمواجهة بين امبرياليات وطنية مستقلة، وتقلّب كبير في علاقات القوة على الصعيد الدولي، تمكنت تلك الأقطار من الانطواء على نفسها، كما فعلت البرتغال واسبانيا، أو حاولت، كما فعلت إيطاليا، التوصل عن طريق السلاح إلى تراجع الدول الكبرى ذات النفوذ. وقد أدّت آثار الحرب إلى التوحيد السياسي والعسكري والاقتصادي لنصف الكرة الغربي تحت لواء الولايات المتحدة، وبذلك لم يعد الاكتفاء الذاتي ممكناً في إطار الرأسمالية منذ ذلك الحين. وأمام ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، حصرت الصراعات التقليدية بين الامبرياليات المتنافسة (الصغيرة والكبيرة) في السياق الاقتصادي دون غيره. وفي الوقت نفسه، أدى التوسع في المبادلات والاستثمارات الدولية تدريجياً إلى تقسيم دولي للعمل، فرض نفسه على الأقطار في مجموعها، وقضى على تماسك الاقتصادات الوطنية حيثما وجد. ومن ثم، وجدت بلدان جنوب أوروبا نفسها منساقة في حركة كبرى لإعادة تشكيل وتطوير الاقتصاد العالمي الرأسمالي، ولكنها لم تشارك في تلك الحركة على أي حال إلا سلباً. ومن الملفت للنظر حقاً أن تعرف الرأسمالية في بلدان مثل البرتغال واسبانيا وتركيا دينامية جديدة في الخمسينات والستينات، بمعزل عن أي تغيير رئيسي في النظام السياسي والاجتماعي السائد فيها منذ فترة ما بين الحربين. وبعبارة أخرى، فإن الحيوية الجديدة التي اكتسبتها التنمية الرأسمالية في جنوب أوروبا منذ نهاية الحرب، كانت نتيجة لتأثيرات وضغوط خارجية، أكثر مما كانت نتيجة لعوامل داخلية. وقد أكّدت الجغرافيا السياسية بالنسبة إلى أكثر بلدان المنطقة التأثير الموضوعي لتحولات النظام العالمي. وأدّت الصعوبات التي واجهتها يوغوسلافيا مع الكتلة السوفياتية، والوضع الاستراتيجي لتركيا، وحرب العصابات الشيوعية في اليونان، وحياد اسبانيا أثناء الحرب، إلى جعل

هذه البلدان أهدافاً مفضلة للسياسة الأمريكية في المنطقة. وقد تحمّلت هذه البلدان تأثير فيض المساعدة الاقتصادية والعسكرية الوافدة من الولايات المتحدة، قبل أن يتمكن الأثر التلقائي للتداول الحر للسلع ورؤوس الأموال على الصعيد الدولي، من احداث تغييرات في اقتصاداتها.

وبالمقارنة ببلدان شمال أوروبا والولايات المتحدة، شهدت بلدان جنوب أوروبا في العقدين الأخيرين نمواً اقتصادياً كبيراً نسبياً يتراوح بين ٦ و٧ بالمائة سنوياً في الستينات، وبين ٤,٥ و ٦ بالمائة في السبعينات. وترتفع معدلات النمو بدءاً من البرتغال ووصولاً إلى تركيا. ولا شك أن عقد السبعينات شهد إبطاء في التوسع في جميع البلدان تقريباً، إلا أننا بعيدون عن شبه الركود الذي تعانيه البلدان الأكثر تقدماً منذ عام ١٩٧٥، ولا يعني هذا أن الأزمة لم تحل بجنوب أوروبا.

وإذا نظرنا إلى تنمية الرأسمالية من ناحية وتيرتها، لوجدناها أعظم شأناً في المنطقة منها في مناطق النظام العالمي الأكثر تقدماً.

ولا جدال في أن الفارق من حيث الناتج الكلي والدخل للفرد، قد تضاءل بين بلدان أوروبا الجنوبية وبلدان أوروبا الغربية الأخرى. فيقال على سبيل المزاح، إن اسبانيا تكاد تلحق بإنكلترا تحت حكم اليزابيث الثانية، بينما سبقتها إنكلترا في عصر اليزابيث الأولى. غير أن هذا التطور الرأسمالي يتسم على الأقل بسمتين خاصتين، تميّزانه عن التطور الذي شهدته البلدان الأكثر تقدماً في حقبة سابقة. فهو يتحقق، من ناحية، بالتوازي مع الحفاظ على هياكل الانتاج والعمل «العتيقة»، ولا سيما في الزراعة ولكن أيضاً في الصناعة، في الريف كما في المدن. وهو، من ناحية أخرى، يتم في سياق دمج متزايد لاقتصادات تلك البلدان في النظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة في قطبه الأوروبي.

وقد انخفضت نسبة السكان العاملين المستخدمين في الزراعة انخفاضاً كبيراً منذ الخمسينات، غير أنها ما زالت مرتفعة. فانتقلت تدريجياً من ٤٠ بالمائة إلى ١٨ بالمائة في إيطاليا، ومن ٥٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة في اسبانيا، ومن ٥٠ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة في البرتغال، ومن ٥٧ بالمائة إلى ٢٥ بالمائة في اليونان، ومن ٨٥ بالمائة إلى ٦٠ بالمائة في تركيا، ومن ٦٧ بالمائة إلى ٣٧ بالمائة في يوغوسلافيا.

وقد عرفت الزراعة في المنطقة في مجموعها تطوراً رأسمالياً مهماً، تشهد به أوجه التقدم في الميكنة، واستخدام الكيماويات، وزيادة غلة الأرض، وإنتاجية العمل الزراعي. ففي منتصف السبعينات، بلغ استهلاك السماد الفوسفاتي في إيطاليا ٤٠ كيلوغراماً للهكتار (مقابل ١٠٠ في فرنسا)، ويوجد بها جرار واحد في المتوسط لكل

١٧ هكتاراً من الأرض (مقابل ١٤ في فرنسا)، وإذا كانت إنتاجية العمل فيها أقل منها في فرنسا، فإن الري فيها أكثر تقدماً، وقد حقق قفزة هائلة في الستينات والسبعينات: في عام ١٩٧٤، كان قرابة ٣٠ بالمائة من الأراضي المزروعة مروية، بينما كانت النسبة المناظرة في فرنسا ٣ بالمائة. وفي أسبانيا تضاعف عدد الجرارات عشر مرات أثناء العقدين الأخيرين، وتضاعفت ثلاث مرات كميات السماد الكيميائي المستخدمة.

ولا شك أن التغييرات التقنية كانت أقل شأناً في بلدان المنطقة الأخرى. فقد بلغ عدد الجرارات لكل ١٠٠ مزارع في عام ١٩٨٠، ١٧ جراراً في إيطاليا و ٨,٥ في اسبانيا، بينما كان عددها ٥ فقط في يوغوسلافيا و٤ في اليونان، و٢,٧ في البرتغال، و١,٧ في تركيا.

وظل الاستثمار الزراعي في البرتغال منخفضاً جداً أثناء الفترة الأخيرة، واقتصرت سياسة الدولة على الاحتفاظ بالعجز الغذائي للبلاد في حدود الطاقة الاجمالية للاستيراد. وفي اليونان وتركيا أيضاً، لم يحقق تراكم رأس المال تقدماً في الزراعة. وبوجه عام، تتولى الدولة تمويل الاستثمار الزراعي فيها، بينما يهرب رأس المال الزراعي إلى المدينة، حيث يستثمر في العقارات المبنية. غير أن الزراعة هنا أيضاً شهدت تحولات تقنية واجتماعية هائلة حققها انتشار أشكال الانتاج الرأسمالية.

وكان أكثر نتائج هذا وضوحاً تغير الانتاج. فتأكد تدريجياً اتجاه تخصصي واضح، مستهدفاً من جهة المحافظة على انخفاض أسعار المواد الغذائية، ومن جهة أخرى تنمية زراعة المحاصيل المتميزة (الخضروات، الفواكه) وإنتاج اللحوم من أجل السوق المحلية.

ومن ذلك أنه بينما ظل انتاج الحبوب في البرتغال على ما كان عليه، ارتفع استيراد الذرة لسد احتياجات تربية الماشية من ١٠٠٠٠٠ طن في المتوسط، إبان الخمسينات إلى ٢ مليون طن عام ١٩٧٩، أي ما يعادل ربع واردات البلد من المنتوجات الزراعية والغذائية. وفي أسبانيا أيضاً، زادت الواردات من الذرة زيادة كبيرة، حتى بلغت خمس الواردات الزراعية والغذائية في عام ١٩٨٢، كما مثلت واردات الصويا، المعدة أيضاً لتغذية الماشية، خمساً آخر. وقد أدّت تنمية تربية المواشي كصناعة على أساس المدخلات الغذائية المستوردة، إلى اختلال توازن المبادلات الخارجية للمنتوجات الزراعية والغذائية، أو إلى زيادة هذا الاختلال حسب الأحوال، حتى وإن أفضت في النهاية إلى تخفيض الواردات من اللحوم ومنتوجات الألبان. وفي الوقت نفسه، تغيّر هيكل الانتاج الزراعي تغيراً واضحاً بزيادة نسبة اللحوم ومنتوجات الألبان فيه. وهكذا تجد أنه بينما ارتفع مجموع الانتاج الزراعي في إسبانيا من حيث الحجم بنسبة ٧٨

بالمائة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠، فإن انتاج النباتات لم يزد إلا بنسبة ٥٤ بالمائة، مقابل معدل نمو قدره ١٢٤ بالمائة في الانتاج الحيواني. وقد تحقق هذا التخصص، الذي نجده في بلدان المنطقة الأخرى، في المقام الأول عن طريق سياسة سعرية هدفها الحيلولة دون ارتفاع تكلفة الحصة الغذائية، وبالتالي حماية مستوى الأرباح والنمو في الصناعة. وأدى تدهور شروط التبادل بالنسبة إلى المنتوجات الزراعية، ولا سيما للمنتوجات الواسعة الاستهلاك (الحبوب)، إلى توجيه الاستثمار الزراعي إلى المحاصيل المتميِّزة المخصصة للطبقات المتوسطة في المدن، وأدى في الوقت نفسه إلى تثبيط محاولات تكثيف الانتاج في نظم الانتاج غير الرأسمالية، وهي الأغلبية. وكان من الممكن أن يختلف تأثير هذه السياسة السعرية لو تغيرت هياكل الملكية العقارية ونظم الإنتاج. غير أن النفوذ السياسي للملاك العقاريين، أدى بالدولة إلى أن تقصر تدخلها على مجال الأسعار، وأن تتجاهل مشاكل هيكل الملكية العقارية ودخول الجانب الأكبر من الفلاحين. وإذا كانت الرأسمالية قد نمت نمواً كبيراً في الزراعة، فإنها لم تفلح في تحقيق تجانس الهياكل الزراعية ونظم الانتاج.

وما زالت الزراعة في أوروبا الجنوبية، تتميز بتباين شديد في نظم الانتاج، وبتركيز عالٍ جداً في الملكية العقارية.

وقد أوضح إحصاء أجري في اسبانيا عام ١٩٦٢، وانصبّ على وحدة الانتاج وليس على الملكية، أن المزارع التي تزيد مساحتها على ١٠٠ هكتار، كانت تمثل ٢ بالمائة من مجموع المزارع و٦٥ بالمائة من الأراضي. وعلى الطرف الآخر، تمثل المزارع التي تقل مساحتها عن خمسة هكتارات ٦٦ بالمائة من مجموع المزارع، ولكنها لا تملك إلا ٦ بالمائة من مساحة الأرض الزراعية! ونظراً إلى أنه من الممكن أن تكون عدة مزارع مملوكة لمالك واحد، فإن هذه الأرقام لا تقدر ضخامة التركيز في الملكية العقارية حق قدره[1]. وفي أوائل الثمانينات بلغ عدد المزارع التي تتراوح مساحتها بين صفر و٢٠ هكتاراً حسب تقدير برنارد رو، ١,٥ مليون مزرعة، تمثل أكثر من أربعة أخماس العدد الكلي، ولكنها لا تمثل سوى خمس الأراضي الزراعية، إذ كانت: ٢٤٠٠٠٠ مزرعة مساحتها من ٢٠ إلى ١٠٠ هكتار، تمثل ١٥ بالمائة من مجموع المزارع و٢١ بالمائة من الأراضي، ٦٠٠٠٠ مزرعة تزيد مساحتها على ١٠٠ هكتار، تمثل ٣ بالمائة من مجموع المزارع، ولكنها تغطي ٦٠ بالمائة من المساحات. ويقول

---

(١) Bernard Roux, «Agriculture et internationalisation du capital en Espagne». ورقة قدِّمت إلى: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) والرابطة الدولية لجامعات البحر المتوسط (IAUM)، ندوة الاستراتيجيات البديلة للتنمية حول حوض البحر المتوسط، نابولي، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣. كما أن جميع المصادر المذكورة في الهوامش التالية، هي عبارة عن أوراق قدِّمت إلى الندوة نفسها.

برنادرو «إن التركيز الشديد في الملكية العقارية، وظاهرة المزارع الصغيرة ما زالا السمتين المميزتين لهيكل الزراعة في اسبانيا»، ، وهو يلاحظ أيضاً «ظهور بطالة ريفية كبيرة من جديد في مناطق المزارع الكبيرة، وهي ظاهرة فريدة في أوروبا، نتيجة للتوزيع الجائر للأراضي، وأيضاً للتنمية اللامتكافئة. . . التي عانت منها مناطق المزارع الشاسعة أكثر من غيرها من المناطق». وتركيز الملكية العقارية أشد في البرتغال، حيث تمثل المزارع الصغيرة ٧٨ بالمائة من مجموع الملكيات الزراعية، ولا تشغل سوى ١٥ بالمائة من الأرض، بينما تحوز ١,٢ بالمائة من المزارع أكثر من نصف الأراضي[٢].

ويقترن هذا التركيز في الملكية العقارية بتنوع كبير في نظم الإنتاج. فالمزارع الكبيرة ليست كلها بالضرورة من الطراز الرأسمالي، وفي بعض المناطق، مثل الأندلس أو شمال البرتغال قبل الإصلاح الزراعي، تسود المزارع الشاسعة التقليدية. ومع ذلك، فإن الزراعة الرأسمالية، التي تتميز بالاستعانة بالعمل المأجور فقط وبتسويق الانتاج، قد انتشرت كثيراً في المزارع الكبيرة والمتوسطة. وتمارس المزارع الصغيرة والمتوسطة عامة الزراعة العائلية التجارية، التي تتسم بالاقتصار تماماً أو أساساً على اليد العاملة العائلية والانتاج من أجل السوق. غير أن الغالبية العظمى من المزارع تدار بعمل غير متفرغ كما في بلدان المغرب العربي. وفي اسبانيا صرّح أكثر من نصف أرباب المزارع في عام ١٩٧٢؛ بأن عملهم المهني الرئيسي ليس في الزراعة! وفي البرتغال شهدت الزراعة غير المتفرغة توسعاً هائلاً في السبعينات. وهي تمثل «المحور الرئيسي لاخضاع الزراعات الصغيرة لعملية تراكم رأس المال . . . وتمثل في نفس الوقت الوسيلة المفضلة لدى المجتمع الريفي والفلاحين لمقاومة التصفية»[٣]. وعلى سبيل المثال، قدر أن الدخل المستمد من بيع المنتوجات الزراعية في عام ١٩٨٠، لم يكن يمثل أكثر من ٥٥ بالمائة من الدخل النقدي الكلي للمزارعين.

ومن ثم، فإن «التقاء النموذج الكلاسيكي للزراعات العربية الذي يركّز على الانتاجية، مع هيكل زراعي يتسم باحتكار المزارع الكبيرة للأرض، وبقاء عدد غفير من المزارع الصغيرة المساحة، يُفرز التفاوت في توزيع الدخل الزراعي، ويترك نسبة كبيرة من المزارع في مركز ضعيف»[٤]. ورغم ما شهدته الزراعة في أوروبا الجنوبية من تنمية، فإنها ما زالت ضئيلة الحظ من النمو. ففي نهاية السبعينات، لم يكن متوسط دخل المزارعين الاسبان يزيد على نصف دخل الفئات الأخرى من العاملين. ولئن كانت التنمية الرأسمالية الحضرية والصناعية سريعة، فإنها

---

(٢) Alfonse de Barros et Armando Trigo de Abreu, «Agriculture et crise économique au Portugal».

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Roux, «Agriculture et internationalisation du capital en Espagne».

في الوقت نفسه لم تكن كافية لتوفير فرص عمل للقوى العاملة التي استغنى عنها القطاع الزراعي. وقد ارتفع الانتاج الصناعي بمعدل ١٠ بالمائة سنوياً في المتوسط في الستينات، وبمعدل ٥ بالمائة في السبعينات. وعرفت تركيا ويوغوسلافيا معدلات أعلى حتى أوائل الثمانينات. وفي هذه البلدان المحرومة من الموارد المعدنية وموارد الطاقة، لا يمثل الإنتاج الزراعي إلا جزءاً صغيراً من الناتج القومي الاجمالي، يقدر بنسبة ٢٥ بالمائة في تركيا، و ١٥ بالمائة في اليونان والبرتغال، و٨ بالمائة في اسبانيا وإيطاليا. ولكن رغم هذا التوسّع الصناعي الكبير، لم تمتص الصناعة إلا جزءاً من القوى العاملة التي استغنى عنها الريف، نتيجة لتطور الرأسمالية في الزراعة. وظل النشاط الاقتصادي الحضري مستنداً إلى حد كبير إلى قطاع من الوحدات الحرفية أو العائلية الصغيرة، وعلى قطاع كبير من الخدمات التي يؤديها النشاط الخاص وعلى إدارة متضخمة.

وثمة مثال يلقي ضوءاً ساطعاً على هذه الأشكال الخاصة للتنمية الرأسمالية في جنوب أوروبا وهو الانتشار الكبير للاقتصاد «الخفي» في كل بلدان المنطقة. ويقصد بالاقتصاد «الخفي» نشاط أشخاص نشطين اقتصادياً ولا يعلنون عن أنفسهم، أو إنتاج سلع أو خدمات غير معلنة بواسطة أشخاص نشطين اقتصادياً ومسجلين رسمياً.

وقد سبق أن ذكرنا نشأة الزراعة غير المتفرغة. في البرتغال، في المناطق الساحلية، حيث يتركز الآن ثلثا السكان، أصبحت الزراعة أساساً مصدراً لدخول تكميلية تعوض المرتبات المنخفضة التي تمنحها قطاعات النشاط الأخرى، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وإذا كان تحويل السكان العاملين إلى أُجَراء يتزايد، فما زال العمل المأجور في العديد من الحالات محكوماً باستراتيجيات أوسع نطاقاً، تحدد توزيع القوة العاملة العائلية. كما أن استراتيجية أرباب العمل لتحقيق لامركزية الاستثمار الصناعي، شجعت انتشار العمل غير المتفرّغ في صورة عمل مؤقت، أو عمل لنصف الوقت، أو العمل المنزلي. وثنائية سوق العمل في إيطاليا معروفة منذ زمن بعيد، وهي التي تميّز بين الموظفين الدائمين في المؤسسات الكبيرة، والعمال غير المستقرين وغير المعلنين في أكثر الأحيان في المؤسسات الصغيرة. وعلى سبيل المثال يبين استقصاء أجري قرب نهاية السبعينات، أن ٤٠ بالمائة من المؤسسات لا تطبّق الاتفاق الوطني المحدد لشروط العمل، وأن ٨٠ بالمائة منها لا تطبّق عقد العمل الخاص بكل منها، مع دفع مرتبات تقل بمقدار النصف عن مرتبات المؤسسات الكبيرة(٥). والظاهرة ملموسة أيضاً في اليونان، حيث لا تزيد نسبة الأجراء إلى السكان العاملين على ٤٢ بالمائة، مقابل ٧٢ بالمائة في أسبانيا والبرتغال، و٨٢ بالمائة في سائر بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ويرى

---

(٥) M. Ikonikoff, «Economie souterraine et système économique mondial: L'Expérience des pays de l'Europe méditerranéenne».

اقتصادي برتغالي، لاحظ نمواً في دخول الأسر (مقيسة بالمصروفات والمدخرات المعلنة) إبّان السنوات الأخيرة، بينما تبيِّن الاحصاءات انخفاضاً ملموساً في الأجور الحقيقية، ان الاقتصاد الخفي يؤدي إلى الانفصال المتزايد بين النقابات والعمال، بل وإلى تحلّل الطبقة العاملة(٦).

ونمو الاقتصاد الخفي مرتبط إلى حد كبير بالمحافظة على أشكال الانتاج القديمة في المدن والارياف أو التوسّع فيها، وهي أشكال غير مؤاتية للتعبير عن مشاعر التكافل الجماعي وعن وعي طبقي عصري. كما أنه يخفي نشأة سوق «حرة» للعمل، تفلت من التنظيم عن طريق الدولة ونقابات العمال. وهو أخيراً يحافظ على تعددية الأوضاع بالنسبة إلى العمال، مما يثبط تنظيمهم الذاتي وتعبيرهم المستقل في المجال الاجتماعي والسياسي، ويشجع دوام روابط التبعية الشخصية من الطراز الأبوي، أو الشبيهة بعلاقة البطانة و«الشلة».

وبصورة عامة، برغم أن الرأسمالية نمت في الحقبة المعاصرة إلى حد تحطيم البناء الاجتماعي القديم لبلدان المنطقة، فإنها لم تنجح في إنشاء هياكل جديدة متجانسة للاقتصاد والمجتمع. ومن المؤكد أن الوضع من هذه الزاوية يختلف كثيراً من قطر إلى آخر، بسبب مستويات التنمية والتاريخ الوطني. ففي إيطاليا، وفي اسبانيا بدرجة أقل، أدى النمو الاقتصادي القريب العهد، برغم كل شيء، إلى خفض ذي شأن في احتياطات العمل غير المأجور، وزاد بذلك من النفوذ الاجتماعي والسياسي للعمال. وهكذا أمكن الحديث بالنسبة إلى إيطاليا عن نموذج جديد من التنظيم الطوائفي، حيث يحاول رأس المال (الكبير) والعمل المنظّم أن يستخدم الدولة، على غرار ما يحدث في شمال أوروبا، لوضع تسوية اجتماعية حول النمو وتوزيع الدخل القومي(٧). كما أمكن تفسير حقبة ما بعد فرانكو بأنها انتقال من تنظيم طوائفي فاشي إلى شكل جديد من أشكال التنظيم الطوائفي، يستند إلى تحقيق قدر محسوس من الديمقراطية في المجتمع(٨)، لكنه مع ذلك يتسم بتعدد مراكز السلطة وسيطرة عدد قليل من الاحتكارات ويتمتع بقاعدة طبقية. وعلى نقيض بلدان شمال أوروبا الأكثر تقدماً، تلعب الدولة هنا مع ذلك دوراً أكثر حسماً، من حيث ان تنظيم الرأسماليين والعمال الأضعف نسبياً يمنحها سلطاناً أكبر إزاء المجتمع المدني. ومن الواضح أن ضعف المجتمع المدني هذا أكثر بروزاً في بلدان المنطقة الأخرى. ففي اليونان والبرتغال وتركيا، حدث التوسع في المشاركة السياسية في

---

(٦) M.V. Gabral, «L'Economie souterraine au Portugal».

(٧) G. Arrighi, «From Rivalry to American Hegemony: Implications for the Political Economy of the Southern European Countries».

(٨) S. Giner, «From Corporatism to Corporatism: The Political Transition in Spain».

سياق ضعف البروليتاريا الصناعية الشديد، ولم يتحقق التحديث عن طريق نشأة تنظيمات سياسية ونقابية قوية، بل استناداً إلى تحوّل الشبكات التقليدية من البطانات و «الشلل»، وأحياناً إلى تدخل الجيش.

وفي سياق الأزمة الراهنة، تصبح وظيفة الدولة أساسية في تلك البلدان، من حيث انه ـ في غياب مؤسسات للتوفيق بين الطبقات ـ يتعيّن عليها، ليس فقط أن تتولى الوساطة بين العمل ورأس المال، بل أيضاً أن تتفاوض من أجل الحصول على مركز أفضل في التقسيم الدولي للعمل. وفي حالة تركيا، ارتبطت هذه المسؤولية المتزايدة للدولة بالتدخل المباشر للجيش، وقيام نظام سياسي استبدادي وقمعي بدرجة كبيرة، يضمن تطبيق نظام صناعي انفتاحي خارجي ضد ارادة الطبقات الشعبية. وفي بلدان أخرى، تجرب تلك السياسة في سياق تحالفات سياسية واسعة النطاق تضم الطبقات الشعبية. وقد اقترنت التنمية الرأسمالية لبلدان المنطقة باستمرار أثناء العقدين الأخيرين، بانفتاح متزايد على الخارج، وباندماج يتزايد باطّراد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فنشط النمو الاقتصادي أولا بفضل المعونة الأمريكية، ثم استند بعد ذلك إلى حد كبير إلى اتساع الروابط مع المناطق الأكثر تقدماً، ولا سيما مع الجيران في الشمال.

وقد ارتفعت درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج مقدرة بنسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الاجمالي، بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٩، من ١١ بالمائة إلى ١٥ بالمائة في اسبانيا، ومن ٩ بالمائة إلى ١٧ بالمائة في اليونان، ومن ٣ بالمائة إلى ٥ بالمائة في تركيا، ومن ١٧ بالمائة إلى ٢٦ بالمائة في البرتغال، بينما ظلت النسبة دون تغيير في يوغوسلافيا ومقدارها ١٤ بالمائة. وظلت المعونة الخارجية، الأمريكية أساساً، وإيرادات السياحة، الأوروبية الغربية والشمالية أساساً، وتحويلات العمال المهاجرين في فرنسا وألمانيا والبينيلوكس، تمثل باستمرار عنصراً مهماً في إعادة التوازن لموازين المدفوعات، وللقدرة الاستيرادية لبلدان المنطقة. ومثلت المعونة الأمريكية نسبة بالغة الارتفاع من الواردات في تركيا واليونان طوال فترة ما بعد الحرب، وفي اسبانيا وإيطاليا أثناء الخمسينات. وغطت إيرادات السياحة وما زالت تغطي جزءاً لا يستهان به من العجز التجاري في اسبانيا وايطاليا. وقد زادت المبالغ المرسلة من المهاجرين إلى أوطانهم، في إيطاليا أثناء الستينات، وفي أسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا أثناء السبعينات. ويبين حجم إيرادات التحويلات هذه عجز الرأسمالية في بلدان أوروبا الجنوبية عن تأمين الإنتاج الإقتصادي والاجتماعي، استناداً إلى الموارد الداخلية. وقد نقص قدرها بسبب الأزمة، مما يفرض بالتالي الخيار بين تخفيض الاستثمار وتنمية التصدير. وعلى أي حال، فإن الاضطرار إلى الاحتفاظ بالقدرة على التنافس الخارجي الناجم عن انخفاض ايرادات التحويلات بسبب الأزمة، أصبح أشد الحاحاً بسبب نمو الاستثمارات الأجنبية

والمبادلات التجارية مع الاقتصادات الأكثر تقدماً. ذلك أن اندماج بلاد المنطقة بمزيد من العمق في النظام الرأسمالي العالمي، لا يقتصر على المشاركة في شبكات إعادة توزيع الدخل على الصعيد الدولي عن طريق المعونة والسياحة والهجرة.

لقد كان الاستثمار الأجنبي كبيراً جداً في اقتصادات بلدان أوروبا الجنوبية منذ الخمسينات. صحيح أن جيرانهم في الشمال الغربي يتلقون ما يقرب من ضعف ما يحصلون عليه من الاستثمارات الأجنبية، مقارنة بالتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت. غير أنه بقدر ما يتركّز رأس المال الأجنبي في أوروبا الجنوبية في قطاعات صناعية استراتيجية في أكثر الأحيان، وفي مؤسسات كبيرة تسيطر على مجموعة من الوحدات الصغيرة، فإن تأثيره على الاقتصاد أكبر كثيراً فيها. وبرغم أن سياسة الدول شجعت بانتظام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ولا سيما في الصناعة، فقد أوضحت دراسات عديدة أن الاستثمار الأجنبي لم يكن له تأثير إيجابي على التكامل الصناعي أو العمالة أو الدخل، أو حتى على المستوى التكنولوجي للبلدان المعنية إلا نادراً. وعلى العكس، أسهم هذا الاستثمار إلى حد كبير في اختلال توازن ميزان المدفوعات. ففي اليونان، على سبيل المثال، بلغت نسبة رؤوس الأموال المحوّلة للخارج منذ منتصف السبعينات لـ «إعادة» الأرباح والفوائد «إلى أوطانها»، ما يتراوح بين ثلاثة أرباع مجموع تدفقات رؤوس الأموال الوافدة.

ومنذ الستينات، زاد نصيب اسبانيا من السوق العالمي زيادة كبيرة، فقد وسعت، حسب بعض التقديرات، أسواقها في البلدان المتقدمة النمو بمقدار النصف، غير أنها ضاعفتها في العالم الثالث وزادتها أربعة أضعاف في الأقطار النفطية (صندوق النقد الدولي). وكانت زيادة اليونان وتركيا لأسواقهما أقل من ذلك في الأقطار النفطية، وأقل كثيراً في البلدان المتخلفة الأخرى. أما بالنسبة إلى البرتغال، فإن فقدان امبراطوريتها الاستعمارية جعلها تخسر معظم أسواقها في العالم الثالث، دون أن تتمكن من كسب أسواق جديدة في أماكن أخرى. وفي جميع الحالات، غيّرت تلك البلدان اتجاه مبادلاتها الخارجية بتوجيه نسبة ملموسة منها نحو الجماعة الأوروبية. فعلى سبيل المثال، خصص ما يقرب من نصف صادرات اليونان والبرتغال واسبانيا للجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٦٠، وكانت النسبة هي ذاتها للصادرات الصناعية. وحتى قبل أن تنضم بعض بلدان أوروبا الجنوبية إلى السوق المشتركة، كان اندماجها التجاري في الجماعة الأوروبية حقيقة واقعة. وكما كان متوقعاً، كانت الهيمنة على تدفقات المبادلات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية لألمانيا الاتحادية وفرنسا، إذ خصهما منها الربع والخمس على التوالي. وفي المقابل ما زالت التدفقات الآخذة في النمو فيما بين بلدان جنوب أوروبا محدودة نسبياً.

والتجارة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحقق عادة فائضاً في المنتوجات الزراعية، وعجزاً بالنسبة إلى المنتوجات الصناعية. وفي معرض دراسة هيكل التجارة الخارجية لبلدان جنوب أوروبا، يميّز جيانيتسيس[٩] بين ما يسمى سلع ريكاردو، وهي السلع الزراعية أو المنجمية، وسلع هيكشر - أولين، وهي المنتوجات الصناعية الكثيفة العمل، وسلع التكنولوجيا الرفيعة. ورغم أنه يمكن الاعتراض على هذا التمييز، لأن نظريتي التبادل الدولي اللتين يطرحهما ريكاردو وهيكشر - أولين هما نظريتان بديلتان، تستبعد كل منهما الأخرى وليستا مكملتين لبعضهما البعض، يمكن الاحتفاظ بهذا التمييز لعرض الموضوع. فجيانيتسيس يرى إذاً أن بلدان جنوب أوروبا عموماً نجحت، بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٠، في زيادة نسبة سلع التكنولوجيا الرفيعة في صادراتها على حساب صادرات سلع ريكاردو، بينما ظلّت صادرات المنتوجات الصناعية كثيفة العمل ثابتة تقريباً. وهي بذلك تشغل مركزاً خاصاً في التقسيم الدولي للعمل، إذ تتمايز في آن معاً عن البلدان الأكثر تقدماً، والبلدان نصف الصناعية في أمريكا اللاتينية، الأكثر تخصصاً في سلع ريكاردو، والبلدان نصف الصناعية في جنوب شرق آسيا، الأكثر تخصصاً في سلع هيكشر - أولين.

حقاً إن هيكل التجارة الخارجية قد تغيّر منذ الستينات، فقد أخلى التخصص في الصادرات الأولية، وهي في الأساس المنتوجات الزراعية، مكانه للتخصص في صادرات المنتوجات الصناعية من سلع استهلاكية وسلع وسيطة، إذ ارتفع نصيب الصناعة في الصادرات، بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠، من ١١ بالمائة إلى ٥١ بالمائة في اليونان، ومن ٦٢ بالمائة إلى ٧٢ بالمائة في البرتغال، ومن ٣٤ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة في اسبانيا. والرقم المرتفع نسبياً للبرتغال في بداية الفترة مرتبط بتخصُّص قديم في إطار الامبراطورية الاستعمارية. غير أن المنسوجات والملبوسات كانت تمثّل قرابة نصف الصادرات الصناعية لليونان والبرتغال في نهاية السبعينات. ورغم أن هذين البلدين يصدّران كميات لا يستهان بها من المنتوجات المعدنية والمعدات، فإن تخصصهما في صناعات السلع الاستهلاكية غير المعمرة يبدو واضحاً، ولم يؤد نموهما الصناعي إلا إلى توسيع نطاق الميزة المقارنة التي كانا يتمتعان بها منذ البداية. وعلى نقيض ذلك، نجحت اسبانيا في إقامة هيكل أكثر تنوعاً للصادرات: فالمنتوجات المعدنية ومعدات النقل والآلات تمثل كل منها ربع الصادرات الصناعية.

ومن بين هذه البلدان الثلاثة، تعتبر اليونان البلد الأكثر تركيزاً في صادراته الصناعية على المنتوجات الاستهلاكية غير المعمرة، والأقل تنويعاً في تشكيلة أنشطته الصناعية.

(٩) T. Giannitsis, «International Specialization of the European Newly Industrializing Countries: Evolution and Differenciation in the Period of Crisis».

وعلى الطرف الآخر، فإن اسبانيا هي البلد ذو الصادرات الصناعية الأكثر تنوعاً في اتجاه المنتوجات الرفيعةالمستوى، كما أنه أكثر تلك البلدان تنويعاً في أنشطته. وتقترب يوغوسلافيا، من وجهة النظر هذه، من اسبانيا في حين أن البرتغال وبخاصة تركيا أكثر شبهاً باليونان. وهذه الفوارق في هياكل الانتاج والتصدير تقابلها بطبيعة الحال فوارق في الأدوار التي تؤديها تلك البلدان، أوعلى الأقل في المراكز التي تشغلها في تقسيم العمل الدولي.

والواقع أن اسبانيا خصوصاً (وايطاليا بالطبع)، هي التي زادت كثيراً نسبة سلعها ذات التكنولوجيا الرفيعة في صادراتها، وإن ظلت تلك الصادرات من جهة أخرى مركّزة على سلع هيكشر ـ أولين. وقد ظلت البلدان الأخرى متخصصة إلى حد كبير في هذه السلع ذاتها. ومع ذلك، فإن هيكل الانتاج الصناعي ما زال محكوماً في جنوب أوروبا بصناعات السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة. وقرب نهاية السبعينات، لم تكن نسبة السلع الرأسمالية من الانتاج الاجمالي تزيد على ١٠ بالمائة في اليونان، و ١٦ بالمائة في اسبانيا، و١٣ بالمائة في البرتغال[١٠]. وتعتبر صناعات الأغذية والمنسوجات هي الأنشطة الرئيسية في اليونان (٢٤ بالمائة و ١٥ بالمائة) وفي البرتغال (٢٣ بالمائة و١٣ بالمائة). أما في اسبانيا، فصناعة الأغذية مهمة أيضاً (١٦ بالمائة)، غير أن صناعة الحديد والصلب (١٣ بالمائة) ومعدات النقل (٩ بالمائة) أصبحت أنشطة في المرتبة الأولى من الأهمية. وانضمام اليونان واسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، يخضع جهازها الصناعي للمنافسة المباشرة للاقتصادات الأكثر تقدماً في المنطقة، ويخضعه في الوقت نفسه لمنافسة اقتصادات البلدان نصف الصناعية في العالم الثالث. ومن ثم، فإن الاندماج في السوق المشتركة يجعل من الأصعب، لا سيما بالنسبة إلى بلدان مثل اليونان والبرتغال، الاحتفاظ بالتخصصات التقليدية، كما أنه يضع عقبات أمام السعي إلى إحراز مراكز قوية في الأنشطة الصناعية الجديدة. ولم يعد من الممكن أن تستند الميزة النسبية إلى ثمن العمل. فبلدان العالم الثالث نصف الصناعية أصبحت الآن أكثر قدرة على المنافسة في المنتوجات الكثيفة العمل. وقد أدى النمو الاقتصادي، رغم حدوده، إلى خفض الفائض الهيكلي من اليد العاملة، وألغت الديمقراطية السياسية التنظيم القمعي للعلاقات المهنية. كما أن البحث عن تخصصات جديدة في الأنشطة الأكثر تعقيداً، يجب أن يجري في إطار تبادل اقتصادي وتكنولوجي حر على مستوى أوروبا الغربية، مما يشكّل حدّاً في إمكان تنفيذ سياسات وليدة اختيار حر. ويخشى أن يكون اتباع بلدان جنوب أوروبا للتعرفة الجمركية الخارجية المشتركة

---

(١٠) K. Pilaktos. «Aspects of the External Sector of Greece, Spanish and Portuguese Economies: A Comparative Analysis».

ولسعرها أقل في معظم الحالات عن سعر تعرفاتها الخاصة، وتحرير المبادلات مع بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية، نتيجتهما وفقاً لكل الاحتمالات هي زيادة الواردات الصافية من المنتوجات الصناعية، وعلى الأرجح تفاقم العجز في موازينها التجارية. وسوف يحدث نتيجة لهذا ضغط متزايد ليس فقط على التخصصات التقليدية مثل صناعة النسيج والملابس الجاهزة والأحذية، بل أيضاً على الأنشطة التي تستخدم التكنولوجيا الوسيطة، مثل صناعة السيارات والحديد والصلب والترسانات البحرية، وهي كبيرة جداً في اسبانيا، ولكنها موجودة أيضاً في البرتغال وفي اليونان. ورغم التدابير الانتقالية المقررة، فإن الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية يجعل من المحتم تطبيق سياسات جذرية لإعادة تنظيم هيكل الصناعة. وفي سياق الاستيراد الحر للمعدات الرأسمالية والمنتوجات ذات التكنولوجيا المعقدة، الواردة بخاصة من بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية الأكثر تقدماً، لا نرى كيف يمكن لسياسات إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي هذه أن تقيم أفرع نشاط جديدة، أكثر دينامية، لا سيما بالنسبة إلى بلدان حجم اقتصادها في نهاية الأمر متواضع. ومن ثم، فإعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي سوف تعني تحديثاً للقطاعات القائمة بغرض تحسين مستوى الانتاجية، وتنطوي بالضرورة على آثار سلبية على العمالة.

وفضلاً عن هذا، يخشى أن يُلحق الاندماج في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ضرراً أكبر بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، التي ستجد صعوبة أكبر في مواجهة المنافسة الدولية.

وأخيراً، فإن تجربة «التنمية المشتركة» في العقدين الأخيرين لا تُنبيء بخير بالنسبة إلى احتمالات التقليل من صور اختلال التوازن الاقليمية، سواء في بلدان جنوب أوروبا أم بين هذه البلدان وجيرانها الأكثر تقدماً في الشمال.

وما زالت السوق المشتركة، بعد ثلاثين عاماً من توقيع معاهدة روما، عاجزة عن تخفيض الفوارق في التنمية فيما بين المناطق. ففي ايطاليا، لم يبلغ دخل الفرد في الجنوب الايطالي سوى ٦٠ بالمائة من متوسط الدخل القومي، ويعني هذا أن النسبة هي ذاتها تقريباً كما كانت في نهاية الخمسينات. وتتفق هذه النتيجة ومنطق التنمية اللامتكافئة للرأسمالية، ويفسرها أيضاً الافتقار إلى سياسة مشتركة حقيقية للتوازن الاقليمي. وكانت المناطق الجنوبية في فرنسا وايطاليا أقل استفادة من الموارد التي وفرتها مؤسسات التدخل الاقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، من ايرلندا ومن المناطق الصناعية القديمة المتعثرة التابعة لبلدان الجماعة[١١]. ولم تكتف السياسة الزراعية للجماعة

---

(١١) C. Ourlet et J. Laganier, «L'Europe du Sud: Problèmes de l'intégration européenne et scénarios alternatifs».

الاقتصادية الأوروبية بإهمال الهياكل الزراعية، فعمدت على وجه الخصوص إلى دعم أسعار المنتوجات غير المتوسطية (الحبوب، السكر، اللبن، اللحوم، الزبد). ومع انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان، زادت الفروق بين المناطق داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية زيادة هائلة، بنسبة ١ إلى ١٥ بين مناطق البرتغال الأكثر فقراً ومنطقة هامبورغ مثلاً. ومن الواضح أن اختلالات التوازن الاقليمية داخل البلدان الثلاثة الأعضاء الجدد، قد تظل في هذه الظروف على حالها إن لم تتفاقم. والواقع أنها كبيرة بالفعل. ففي اليونان يتركز في ٣ بالمائة من الاقاليم ثلث السكان ونصف الناتج الداخلي الاجمالي، وفي البرتغال، يتركز في الأقاليم الساحلية الثلاثة تسعة أعشار الناتج الداخلي الاجمالي، وأربعة أخماس السكان، ومن المعروف أنه توجد في اسبانيا الثنائية القديمة بين قطالونيا واقليم الباسك وبين بقية القطر.

من الواضح أن هذه النتائج المحتملة للاندماج في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تتفاقم نتيجة لأزمة الاقتصاد العالمي الرأسمالي الراهنة. فخفض الاستثمارات الخارجية أو تحويلها إلى مناطق ذات أجور منخفضة، ووقف الهجرة، وانخفاض السياحة، وتقلّص الأسواق الخارجية، يؤدي إلى تفاقم بطء النمو في بلدان جنوب أوروبا وزيادة التضخم والبطالة والديون الخارجية، التي تنجم كلها عن تناقضات التنمية الرأسمالية المحلية. كذلك يتضاعف تأثير تدابير إعادة التنظيم التي يفرضها الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بفعل السياسات الانكماشية التي تطبقها الحكومات اليسارية، لمحاولة الخروج من الأزمة. ويمكن الاعتقاد بأن فعل هذه العوامل مجتمعة سيفضي في المدى المتوسط إلى تعزيز الأشكال الضارة من التنمية الرأسمالية في هذه البلدان. في هذا السياق، سوف يتعين على هياكل الانتاج المتعددة في جميع قطاعات النشاط وعلى الاقتصاد الخفي، ليس فقط أن تظل قائمة، بل أن تُوسّع نشاطها كي تساعد الاقتصاد والمجتمع المحليين على استيعاب الصدمات الناجمة عن تعريضها فجأة للمنافسة الخارجية.

ومع ذلك، فإن اندماج اسبانيا والبرتغال واليونان في الجماعة الاقتصادية الأوروبية لم يكن خياراً مفروضاً من الخارج، وليس هناك في ايطاليا من يعيد النظر في الانتماء إلى تلك الجماعة. وتشهد طلبات الانضمام المقدمة بشكل أو بآخر من تركيا، بل ومن بلدان أخرى من خارج أوروبا (وكان آخرها طلب المغرب) على قوة جذب الجماعة الأوروبية في منطقة أوروبا ـ البحر المتوسط. لقد قيل بحق أن الهدف المنشود من وراء انضمام بلدان مثل البرتغال واسبانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية هو أنه يتيح، في المقام الأول، زيادة على الاعتبارات الاقتصادية البحتة، جعل القطيعة لا رجعة فيها مع الدكتاتورية ومع الاكتفاء الذاتي، وان يكن نسبياً، الذي كان لها سنداً. ومع ذلك لا

يمكن، حتى من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية، أن تُعزى قوة الجاذبية التي تمارسها الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى عدم تبصّر الرأي العام، فضلاً عن الصفوة الحاكمة في بلدان جنوب أوروبا. قد يتعلل هؤلاء أو أولئك بأوهام عن الامكانات التي يوفرها التكامل الأوروبي في المدى الطويل في مجال حرية انتقال العاملين مثلاً. غير أنه من المحتمل جداً أن تكون أغلبية الأوساط في البرتغال، كما في اسبانيا واليونان، واعية بما فيه الكفاية بالمركز الذي يمكن أن تتطلع إليه بلادها في أوروبا الموسّعة، وأن تقبل حدود هذا المركز والقيود التي يفرضها. ذلك أن الخيار البديل الذي يمكن تصوره في إطار أفقها الايديولوجي، ليس هو تنمية لارأسمالية داخل الحدود الوطنية ولا تنمية رأسمالية، ولكنه خيار يدير الظهر لشمال أوروبا، ويستند إلى اندماج لبلدان حوض البحر المتوسط. والخيار الوحيد البديل عن الاندماج في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، يظل إذاً استمرار نموذج التنمية المتبع في العقدين الأخيرين، نموذج يتميز بتبعية شديدة للولايات المتحدة، ويصور من اختلال التوازن الشديد على كل من الصعيد الاقليمي والاجتماعي والقطاعي. وبالمقارنة بمثل هذا النموذج، فإن الانضمام إلى أوروبا يتيح أولاً التخفيف من التبعية إزاء الولايات المتحدة، ويتيح إلى جانب ذلك وفي المقام الأول الاشتراك، ولو كشريك هزيل، في عضوية حاضرة من حواضر الاقتصاد العالمي. ولا شك أن مما سهل الخيار بين التبعية على انفراد والتبعية وسط مجموعة دينامية وقوية، هي الرغبة في تعزيز الديمقراطية المكتسبة حديثاً، والقرب الثقافي من أوروبا الشمالية. ولكن ربما كان رائد الخيار أيضاً هو الأمل في قدر أكبر من الرخاء. فمعرفة إلى أي مدى يمكن أن ينتج مزيد من الرفاهية من تحسين الأداء الانتاجي في إطار السوق المشتركة أو من مجرد سياسة اجتماعية قوامها تحويل دخول داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ما زالت سؤالاً مطروحاً ينتظر جواباً: كندا أم بورتوريكو؟

الفصل الثالث

تركيا والوطن العربي: من الدولنة إلى الرأسمالية ؟

د. فيصل ياشير

على مشارف أوروبا الصناعية تشهد تركيا والوطن العربي في الحقبة المعاصرة تحولاً حاسماً في اقتصادهما ومجتمعاتهما. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا سيما منذ الستينات، سار التاريخ بخطى متسارعة في المنطقة، فأحدث بها تغييرات متراكمة تختلف تماماً عن الاستقرار النسبي الذي ميّز الامبراطورية العثمانية طوال القرون الثلاثة السابقة. فقد اختل التوازن الديمغرافي، وتضاعف السكان مرتين أو ثلاثاً في ربع قرن. وازداد التحول الحضري بسرعة كبيرة جداً، فأصبح عدد سكان المدن الآن يماثل عدد سكان الريف الذين كانوا يمثلون حتى الأمس القريب الأغلبية الساحقة من السكان. وما زال الريف يوفر عملاً لجماهير غفيرة من الناس، لكن الزراعة لم تعد النشاط الرئيسي. وتقدم التصنيع سريعاً وإن لم يعتمد دائماً على القطاعات ذاتها، ولم يتبع منهجاً واحداً في كل مكان. وكان تطور الهياكل الأساسية والخدمات العصرية أعظم شأناً. تقدم التعليم بصورة مذهلة، بعد أن كان قاصراً في الماضي على أقلية ضئيلة من سكان المدن. وأدى النمو المنتظم تقريباً طوال عقدين، إلى تحسّن في مستوى متوسط الدخل، تجلى في الاستهلاك المتزايد للمنتوجات المصنوعة والخدمات العصرية، واختفت أشكال الانتاج التقليدية مثل زراعة الكفاف والصناعات الحرفية. وحيثما بقيت أصابها تغيير عميق في هياكلها ووظائفها. وتغيرت أساليب الحياة، مؤدية إلى تغيير تدريجي ولكن بلا رجعة في أنماط السلوك الجماعي والفردي. وتصدعت البنى الاجتماعية القديمة، وتغير نموذج الأسرة، وتطور وضع المرأة. وتراجعت في كل مكان صور التكافل التقليدية ذات الصبغة الجماعية، أمام تحول الحياة الاجتماعية إلى الصيغة التجارية واتّسام أساليب الحياة بالفردية.

وفيما وراء الخصوصيات الوطنية الواضحة جداً في بعض الأحيان، تطورت بلدان

المنطقة في إطار نموذج اقتصادي واحد، تتولى فيه الدولة مسؤولية تنمية الرأسمالية في علاقة وثيقة بنظام الاقتصاد العالمي. وسنطلق على هذا النموذج اسم نموذج رأسمالية الدولة، وذلك لإبراز كل من السمات الخاصة والخصائص المشتركة لعمليات التنمية التي تجري في شتى بلدان المنطقة في الحقبة المعاصرة.

لقد ولدت رأسمالية الدولة هذه في تركيا منذ العشرينات. وهي تمثل مزيجاً خاصاً من الدولنة والرأسمالية، ومن التصنيع المستقل والانخراط في تقسيم العمل الدولي. وظهر هذا النموذج بمكوناته الأساسية في الوطن العربي فيما بعد، ولم يتغير فيه سوى الأهمية النسبية لعناصره. وفي بعض الأقطار العربية، سوف تصبح الدولنة أكثر أهمية من الرأسمالية، وتقف التنمية الصناعية في مواجهة الاتجاهات والضغوط الخارجية. وسوف تشهد بلاد أخرى الوضع العكسي.

وتتميز تركيا عن الوطن العربي بدرجة أعلى من التصنيع، وتنمية أكبر لرأسمالية زراعية مصدِّرة. وفي نطاق الوطن العربي، تفصل اختلافات كبيرة بين البلدان الأكثر دولنة والبلدان الأكثر رأسمالية، على مستوى العلاقات بين الدولة والقوى الاجتماعية، وطبيعة التنمية الصناعية، ونمط الهياكل الزراعية، وكيفية توزيع الدخل. ولكن سوف يتضح أن أوجه التقارب قوية جداً في الوقت نفسه.

ولم تتحول الهياكل الزراعية والعلاقات الاجتماعية في الريف في أي مكان، حتى في تركيا، في اتجاه تحسن حاسم في العائدات. ولم يزد الانتاج الزراعي بالنسبة إلى احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، مما يؤدي في الوطن العربي إلى تبعية غذائية شديدة جداً، ويجعل غالبية الفلاحين في كل مكان في ظروف معيشية مزعزعة باستمرار.

ومن ناحية أخرى، اعتمد الاستهلاك والاستثمار في كل مكان اعتماداً كبيراً على دخول التحويلات الواردة من البلدان الصناعية في الشرق والغرب. ولم تنجح التنمية الاقتصادية بعد، لا في تركيا ولا في الوطن العربي، في دمج أغلبية السكان في أشكال عصرية من الانتاج وفي أساليب عمل حديثة. وقد أدت هذه الحدود الضيقة المشتركة التي خضعت لها تنمية بلدان المنطقة، إلى وجود أزمة كامنة تكشفت حالما أدى الكساد في الغرب إلى انخفاض متفاوت الحدّة في دخول التحويلات.

إن الأزمة في حد ذاتها عنصر إضافي للتقارب، وكذلك الحال، على الأخص، فيما يتعلق بالسياسة المطبقة في شتى البلدان كرد فعل للأزمة. فاستفحال الاختلال في التوازن الخارجي والديون المتزايدة والتضخم والبطالة أصابت جميع البلدان، وإن كانت الأقطار النفطية قد نَعِمَت بمهلة استمرت نحو عشر سنوات مقارنة بالبلدان الأخرى.

وسواء أكانت سياسات الانفتاح نفذت بمبادرة من بلدان المنطقة، أم بناء على

أوامر صندوق النقد الدولي والدائنين من القطاع العام أو الخاص، فإنها تهدف دوماً إلى تقليص الدولنة لصالح الرأسمالية، وإلى تنمية أو تعميق الانخراط في تقسيم العمل الدولي عن طريق تنمية الصادرات الصناعية. ويبدو أن رأسمالية الدولة تتطور سريعاً في كل مكان في اتجاه نظام رأسمالية كلاسيكية، انفتاحية، يدير شؤون النمو فيها عناصر من القطاع الخاص، محليون وأجانب، في سياق انفتاح على المنافسة الدولية يتسع نطاقه باطّراد.

وتشغل تركيا مكاناً على حدة في حوض البحر المتوسط. فمنذ عهد أتاتورك، والصفوة فيها تريدها بإصرار أوروبية، وهي كذلك جغرافياً بلا جدال، في جزء منها، حتى وإن كانت أراضيها غرب البوسفور قد تقلصت كثيراً منذ ما قبل سقوط الامبراطورية العثمانية. ولكن أوروبا لا تشمل آسيا الصغرى التي كانت دائماً تشكّل مركز الامبراطورية، وهي الآن القاعدة الاقليمية للأمة التركية. إن تركيا، من حيث التاريخ والثقافة، ما زالت تنتمي إلى بيئتها الآسيوية، الشرقية والمسلمة. صحيح أن تركيا عضو في مجلس أوروبا وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي، ولكن ليس من المقطوع به أن خيارات السياسة الخارجية لساستها تتفق وأماني الرأي العام فيها، ومن الصعب إغفال ما يميّز هذا القطر عن جيرانه في جنوب أوروبا. وهذا لا يفوت زعماء أوروبا الغربية وهم الذين يرفضون انضمام تركيا إلى أوروبا الاثني عشر، بسبب نظامها الاستبدادي واقتصادها الأقل تقدماً، ولكن أيضاً، وإن لم يُقَل بالصراحة نفسها، بسبب اختلافها الثقافي. والواقع أن تاريخ تركيا المعاصر يكشف عن أوجه قربى مع ثقافة الوطن العربي والإسلامي، أكثر كثيراً مما يراد الاعتراف به عامة، وعلى وجه الخصوص، أثارت الثورة الكمالية كثيراً من الموضوعات التي نجدها بعد ذلك بعقدين أو ثلاثة ماثلة، في سياقات شتّى، في استراتيجيات التغيير الاجتماعي في الأقطار العربية.

أولاً: رأسماليات الدولة والنمو الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية

هناك أكثر من تصور لرأسمالية الدولة. فقد كان لينين، الذي أشاع التصور بمناسبة تحليله لـ «السياسة الاقتصادية الجديدة»، التي أخذ بها الاتحاد السوفياتي في أوائل العشرينات، يشير بهذا إلى قطاع الاقتصاد السوفياتي القائم على أساس علاقات السوق، في إطار نظام سياسي يتولى فيه الحزب الشيوعي زمام السلطة. وفيما بعد، استخدم ذلك التصور للإشارة إلى القطاع العام في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهو يتألف في أكثر الأحيان من مشروعات مؤممة، أو لتحديد ماهية النظام الاقتصادي لتلك البلدان، من حيث التداخل بين المؤسسات الصناعية والمصرفية الكبرى، وبين جهاز

الدولة، غير أن الحديث يكون حينئذٍ عن رأسمالية الدولة الاحتكارية. وأخيراً، فقد اقترح كُتّاب مثل شارل بتلهايم مؤخراً، تفسير النظام الاقتصادي للبلدان الاشتراكية من منطلق رأسمالية الدولة. وليس هنا مكان مناقشة شتى معاني التصور المذكور، نظراً لأننا سنقدم هنا تعريفاً مختلفاً له. لقد كان دور الدولة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي في بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط، أكبر كثيراً مما كان في البلدان الرأسمالية المتقدمة في أي وقت من الأوقات. غير أنّ دور الدولة البارز هنا يختلف عن ذلك الذي تمارسه في البلدان الاشتراكية، لسببين أساسيين: الأول هو، أن دولنة الاقتصاد ليست إلا جزئية، وأنها تتداخل مع علاقات السوق أكثر مما تحل محلها. ولا يتم تخصيص الموارد وتوزيع الدخول بالضرورة على أساس قوانين السوق وحدها، ولا تسعى مشروعات القطاع العام بالضرورة إلى تحقيق أكبر قدر من الربح، غير أن السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية وقوة العمل سلع، ويوجد قطاع خاص كبير يتجاوز تأثيره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بدرجة كبيرة مجال النشاط الخاص به. والسبب الثاني هو، أن هذه الدولنة الجزئية تتحقق في إطار اقتصادات منفتحة على نطاق واسع على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بمعنى أن الحياة الاقتصادية تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق والمنتوجات والتقنيات والتدفقات المالية الخارجية. فنحن نطلق إذاً اسم رأسمالية الدولة على نظام اقتصادي واجتماعي، تتم فيه الدولنة إلى جانب تنمية العلاقات السلعية في الداخل، والإبقاء على تبعية شديدة ازاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويمكن أن ينطبق هذا التعريف أيضاً، على بلدان أخرى من العالم الثالث، لا سيما على بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية المصنعة جزئياً.

لقد شكّلت الدولة في تركيا وفي الوطن العربي الأداة الرئيسية للتوسع الاقتصادي والتغيير الاجتماعي، غير أن هذا لا يعني أنها نجحت في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع حسب طموحاتها، ولا أنها تولت حقاً قيادة عمليات التحول فيها. والقول بأن الدولة كانت وما زالت الأداة الرئيسية للنمو، إنما يعني أن التنمية تنطلق من مشروع للدولة وليس من النشاط التلقائي للمبادرات الفردية. ولا شك أنه يمكن القول إن هذا ليس جديداً بأي حال، وأن الانتقال من الاقتصاد التقليدي، أي اقتصاد الجماعات المحلية أو الاقتصاد الاقطاعي، إلى الاقتصاد الحديث، الرأسمالي أو الاشتراكي، حظي في كل مكان بمؤازرة الدولة أو تشجيعها، أو خضع لتوجيهها حسب الأحوال. ولا يمكن لغير المتعصّبين لأيديولوجيا «حرية التجارة» و «المنافسة الحرة»، أن يعتقدوا أن تغيّر هياكل الاقتصاد والمجتمع ليس إلا نتيجة لحرية المبادرة، أو لقوانين السوق، أو لآليات الميزة النسبية. وتقدم فرنسا في عهد نابليون الثالث وألمانيا في عهد بسمارك واليابان في عصر المايجي، أمثلة تاريخية مازالت قريبة الشبه بأوضاع تنطلق فيها التنمية

في بلد ما، من سياسة مقصودة للدولة، بقدر ما تنطلق من عوامل اجتماعية موضوعية. وحتى في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وهما البلدان اللذان اشتهرا تقليدياً باتباع المذهب الحر، مارست الدولة مسؤوليات حاسمة في انطلاق الاقتصاد الرأسمالي، تتجاوز كثيراً نطاق وظائفها في مجال الأمن والشرطة والعدالة. ولكن في بلدان حوض البحر المتوسط المتخلّفة، ومثلها في ذلك مثل بلدان أخرى من العالم الثالث في آسيا وأمريكا اللاتينية، يكون تولي الدولة مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر منهجية مما كان، ولا يزال، في البلدان الرأسمالية المتقدمة. فالدولة لا تكتفي فيها بتأمين الشروط «الخارجية» للنمو، مثل تدبير شؤون النقد والتجارة الخارجية والعمل، أو تنمية البنى الأساسية، إذ انها تتدخل مباشرة في الإستثمار وفي الإنتاج، ولا تفعل ذلك فقط في القطاعات المتأزمة أو التي هجرها رأس المال الخاص.

وتؤمّن الدولة في بلدان هذه المنطقة، مباشرة أو عن طريق مشروعاتها، نسبة عالية جداً من الاستثمارات، تبلغ من ٤٠ بالمائة إلى ٧٠ بالمائة في بلدين «قليلي الدولنة» مثل المغرب وتونس. وهي تضطلع في كل مكان بجزء كبير جداً من الإنتاج الصناعي، يتراوح بين ٤٠ بالمائة في تركيا و ٦٠ بالمائة في مصر. وهي تبدو بوضوح في كل مكان بوصفها العامل الرئيسي على النهوض بالمرافق الحديثة، كالنقل والتوزيع والاتصالات والتأمينات والمصارف والتعليم والصحة. وفي أحيان كثيرة تحتكر الدولة استغلال المناجم والهيدروكربونات، كما تحتكر أحياناً مجالاً مهماً من النشاط الزراعي. وعن طريق الرقابة على الصرف، تحقق الدولة مركزية تخصيص الموارد من العملات القابلة للتحويل، وكذلك تخصيص الموارد النقدية الداخلية في بعض الأحيان. وهي أخيراً تحدد إلى حد كبير توزيع الدخل وهيكل الانفاق، عن طريق ثقلها الهائل في الاقتصاد، وعن طريق سياساتها الضريبية والمالية والنقدية والصرفية في آن معاً.

وقد سبقت تركيا الوطن العربي على طريق رأسمالية الدولة، لأسباب تاريخية معروفة، ودراسة نموذج الدولنة التركي كفيلة بإيضاح طبيعة عمليات التنمية في المنطقة كلها أثناء الحقبة المعاصرة.

نموذج الدولنة التركي

نشأت رأسمالية الدولة في تركيا فيما بين الحربين العالميتين، وإن كان نظام أتاتورك قد أرسى مبادئها الأولى مهتدياً جزئياً في ذلك، على أي حال، بما أقدمت عليه الجمهورية السوفياتية الفتية. وكان الهدف الرئيسي لنموذج الدولنة التركي هو الشروع في بناء اقتصاد وطني، ومبدأه الأساسي القومية الاقتصادية، على نقيض النزعة الكوسموبوليتية للامبراطورية العثمانية البائدة. وقد طبق هذا المبدأ أولاً على التجارة الخارجية، بإقامة

حمائية صارمة ورقابة على الصرف، وإن استندت هذه الحمائية إلى رسوم جمركية وقيود كمية، وليس إلى احتكار الدولة للواردات. وفي الوقت نفسه، ادخل نوع من الرقابة على السوق الداخلية عن طريق تثبيت الأسعار الصناعية ودعم الأسعار الزراعية.

ومع ذلك، فإن القومية الاقتصادية تمثلت أكثر ما تمثلت في تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي للبلد. فطرح منذ العشرينات برنامج طموح للاستثمارات العامة في الصناعة والمناجم، في الوقت الذي شجع فيه رأس المال الخاص على الاستثمار في قطاعات محددة. في مثل هذا النموذج، تكون مصادر تراكم رأس المال داخلية، نظراً إلى أن الفائض المتاح للاستثمار يأتي أول الأمر من الزراعة. وقد نجحت الدولة بالفعل في المحافظة على الأسعار الزراعية المحلية، ولا سيما أسعار المنتوجات الغذائية، في مستويات ثابتة نسبياً، وبالتالي، نجحت في تجنب ارتفاع الأجور الإسمية في المدن. ونظراً إلى أن حماية السوق الوطنية أتاحت في الوقت نفسه رفع الأسعار الصناعية، فإن معدلات تبادل المنتوجات الصناعية، تحسنت بشكل ملحوظ وأمكن تحقيق أرباح كبيرة. ولم تكن صناعة الدولة وحدها هي المستفيدة من هذه السياسة ذلك أنه سمح للصناعة الخاصة بالنمو إلى جانبها. كذلك، بسبب أن التجارة الخارجية لم تؤمم، فقد اضطرت الدولة إلى أن تقتسم مع البرجوازية التجارية ريوع الحماية على المنتوجات الصناعية المستوردة.

واستندت سياسة تدهور معدلات تبادل المنتوجات الزراعية إلى زيادة الإنتاج وليس إلى اللجوء المتزايد إلى الاستيراد، على طريقة ريكاردو. فقد نادى هذا الاقتصادي الانكليزي الكبير في بداية القرن الماضي، باستيراد المنتوجات الزراعية الرخيصة بدلاً من إنتاجها بتكاليف متزايدة، لتلافي زيادة أسعار المنتوجات الغذائية، ومن ثم زيادة الأجور الإسمية وتقليل الأرباح والتوسّع. ولكن فضلاً عن أن ريكاردو كان مهتماً على الأخص بتقليل النشاط الزراعي في بريطانيا، من أجل تحرير قدر من عوامل الإنتاج للصناعة السائرة صوب الاتساع، ومن أجل القضاء على النفوذ السياسي للملاك العقاريين في آن معاً، فقد كان يقارن بين تكاليف إنتاج المواد الغذائية في بلد تندر فيه الأرض نسبياً، وتكاليف إنتاجها في «البلدان الجديدة» التي تنعم بمساحات وفيرة من الأراضي الخصبة. وفي تركيا العشرينات والثلاثينات، لم يكن اللجوء إلى استيراد الحبوب ممكناً، لأن الأسعار الزراعية العالمية كانت أعلى من الأسعار المحلية.

وقد أظهر نموذج رأسمالية الدولة في تركيا قدرة مدهشة على النمو الاقتصادي. ففي ذروة الأزمة العالمية، نما الناتج القومي الاجمالي نمواً حقيقياً بنسبة تتراوح بين ٧ بالمائة و ٩ بالمائة سنوياً في الثلاثينات. أما الإنتاج الصناعي، فقد شهد معدل توسع،

قدره ١١,٥ بالمائة سنوياً، في المتوسط أثناء تلك الفترة، حتى تضاعف نصيبه من الناتج القومي الاجمالي. وبطبيعة الحال، سهّل انكماش الأسواق الغربية في تلك الفترة إحلال الانتاج المحلي مَحَلّ الواردات، وكانت هذه نتيجة متوخاة من التنمية الصناعية، وصاحب التوسع انخفاض نسبي في الواردات من المنتوجات الصناعية، إلى حد القضاء على العجز التجاري السابق.

لقد عرفت الصناعة التركية إذاً أول انطلاق لها بفضل انسحابها الجزئي، الاختياري والاضطراري في آن معاً، من الاقتصاد الدولي. وعلى أي حال، ففي هذه الحقبة ذاتها، بدأت في بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى عملية التصنيع لإبدال الواردات، وحدث ذلك هناك أيضاً بسبب تزامن اختلال الأسواق العالمية واتباع سياسة اقتصادية «تنموية».

وتتميز رأسمالية الدولة في تركيا بسمتين أساسيتين: فمن جهة، لا تنفصل سيطرة الدولة على تراكم رأس المال عن إشراك رأس المال الوطني الخاص في الاستثمار الصناعي، وفي وظائف الوساطة الداخلية (التجارة والمالية)، والخارجية (الاستيراد). ومن جهة أخرى، يعتمد التوسع الاقتصادي على السوق الوطنية وليس على الصادرات. والاستثمار العام في الصناعة مكّمل للاستثمار الخاص أكثر منه منافس له، باستثناء بعض الفروع مثل صناعة النسيج والأحذية والأسمنت. ويستثمر رأس المال الخاص في المجالات التي تخلّى عنها القطاع العام، وعادة ما يتم ذلك عن طريق إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة في أنشطة تقنية غير معقدة، ولكن استثمارات الدولة هي التي تفتح له في أحيان كثيرة مجالات لاستثماراته، لا سيما في صناعة البناء والأشغال العامة.

وتوصف عملية التصنيع في الثلاثينات أحياناً بأنها الإحلال محل الواردات، من حيث انها تحققت في حماية حواجز الرسوم الجمركية، وتُشبَّه بما حدث في الفترة نفسها في البرازيل والأرجنتين، أو حتى في بعض بلدان آسيا عندما كانت لاتزال خاضعة للاستعمار. والحقيقة هي أن تحليل هذه العملية، يدل على أنها على الأرجح محاولة للتصنيع المستقل في إطار وطني، على غرار التجربة الألمانية في نهاية القرن الماضي. والواقع أن الكماليين تبنوا مبكراً جداً موضوعات «الاقتصاد القومي» المستوحاة من المدرسة التاريخية الألمانية، ضد الممثلين المحليين للتيار الليبرالي الفرنسي - البريطاني، الذين كانوا يدعون إلى التزام المواقف التقليدية الملازمة لحرية التجارة. فمنذ عام ١٩٢٣، أعلن مؤتمر عقده الحزب الكمالي في ازمير، أنه من الضروري أن تشجع الدولة بهمة ظهور طبقة وطنية من المنظمين، وأن تفرض حماية فعّالة ضد المنافسة الأجنبية لتنمية الصناعة الوطنية.

ومن وجهة النظر الاجتماعية والسياسية، كانت الدولة في تركيا تعبّر آنذاك عن تحالف طبقي بين البرجوازية الوطنية، القاصرة إلى حد بعيد في تلك الحقبة على الزراعة والتجارة، والشريحة العليا من بيروقراطية الدولة، وكلتاهما مهتمة، بالقدر نفسه، بتنمية رأسمالية وطنية. بيد أن ظهور برجوازية صناعية في بلد من أطراف النظام الرأسمالي العالمي، في ظل الظروف الدولية في ذلك الوقت، كان يعني إعادة النظر في المكان المخصص لهذا البلد في تقسيم العمل الدولي. وبعبارة أخرى، فإن اتساع مجال نشاط الرأسمالية في المجتمع وسيطرة البرجوازية الوطنية على الصناعة، كانا يتعارضان مع المصالح الأجنبية ويتطلبان تنمية صناعية مستقلة. وكان انطلاق الرأسمالية الوطنية متوقفاً على تنفيذ سياسة تصنيع، تدير الظهر لاتجاهات وضغوط تقسيم العمل الدولي. وباختصار كانت الرأسمالية والتصنيع والنزعة القومية تعني الأمر نفسه.

هكذا شجعت الدولة التركية بقوة منذ العشرينات، من منظور قومي، تكوين برجوازية وطنية، عن طريق تهيئة ظروف مؤاتية للإثراء الفردي لعناصرها الفاعلة، بما في ذلك قادتها، إذ ان أتاتورك نفسه كان أحد كبار المساهمين في «مصرف الأعمال» (Business Bank)، الذي كان يطلق عليه حينذاك «مصرف السياسيين»، وكان يراد به أن يشكّل جماعة الضغط الرئيسية من أجل المصالح الخاصة في العشرينات. ثم بتشجيع تكوين برجوازية تجارية وزراعية. وقد تشكّلت هذه البرجوازية على أساس كومبرادوري، وعلى أساس المضاربات، إذ انها حلت محل الأقلية الكوسموبوليتية القديمة القائمة في عهد الامبراطورية. وقد جمعت الثروات الأولى من خلال ممارسة احتكارات التوزيع التي استأثرت بها الدولة، وفي المضاربة على العقارات الزراعية والمبنية. وحينما شرعت الدولة في تنفيذ برنامج طموح للتصنيع في الثلاثينات، كان هدفها تكوين طبقة من المنظمين القادرين على حمل المسؤولية بعد فترة من التدريب.

ورغم أن البيروقراطية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال إزاء شتى أقسام البرجوازية الخاصة، فإن هدفها الدائم يظل هو تنمية رأسمالية وطنية وليس إنشاء نظام دولني (تابع للدولة). صحيح أن ثقل القطاع العام وطبيعة السياسات المتبعة، يعكسان علاقات القوة بين البيروقراطية والبرجوازية الوطنية، والتسويات التي توضع في وقت معين بين مصالح كل منها الخاصة، غير أنهما يتوقفان أيضاً على الأحوال الاقتصادية المحلية والدولية، ولا يفسران بالضرورة من منطلق التعارض بين النظام الرأسمالي ونظام الدولنة. إن تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلد في مرحلة معينة من مراحل التنمية، لا يعني بحال التخلي عن رأسمالية الدولة كنظام، للأخذ برأسمالية أكثر كلاسيكية تحكمها عناصر فاعلة من القطاع الخاص. إن كل شيء يجري كما لو كانت البيروقراطية تتصرف بوصفها ممثلاً «مستنيراً» لمجموع البرجوازية الوطنية، متجاوزة نطاق مصالح كل قسم من

أقسامها، حتى وإن كانت مجرد ممثلها الكامن فحسب، طالما لم تتشكّل تلك البرجوازية الوطنية بعد بالقدر الكافي. وإذا ما اضطرت البيروقراطية إلى معارضة هذا القسم أو ذلك من البرجوازية الخاصة، فإنها لا تعبّر لهذا عن مشروع اجتماعي بديل عن تنمية الرأسمالية الوطنية.

ومع ذلك، فإن العوامل الداخلية المحرّكة لرأسمالية الدولة، تجعل منها نموذجاً غير مستقر. ذلك أن العلاقات بين الدولة ورأس المال الخاص بالغة التعقيد. فمن جهة، تفرض الدولة رقابة دقيقة على القطاع الخاص، الذي تخصص له دوراً محدداً تماماً في عملية النمو الاقتصادي. ولكن من جهة أخرى، تشجع الدولة تراكم رأس المال الخاص عن طريق إثراء أطرها بالسبل المشروعة أو غير المشروعة، وإبرام عقود ومنح قروض عامة، والتمييز في الأسعار، ولا نذكر هنا سوى القنوات الرئيسية لإشراك القطاع الخاص في آليات الاستحواذ على الفائض.

وفيما دون حد معيّن من التنمية، لا يمكن لرأس المال الخاص أن يظهر على الساحة دون الدعم المتعدد الأشكال من الدولة، ودون فُرَص الاستثمار التي يتيحها توسّع القطاع العام. ولكن ما ان تتجاوز التنمية هذا الحد، حتى يحاول رأس المال الخاص أن يفتح من جديد باب النقاش بشأن المكان الذي يحتله، مطالباً بقدر أكبر من الاستقلال في اتخاذ القرار وبتوسيع مجال نشاطه. ومركزه يكون أقوى بطبيعة الحال إذا كان بإمكانه، عن طريق إقامة صلات برأس المال الدولي، أن يظهر كمستثمر جدير بالثقة في أهم قطاعات الاقتصاد. هذا هو السبب في أن أحد مطالبه الرئيسية، هو أن يكون باستطاعته الاشتراك مع المؤسسات الأجنبية أو التعامل مع المصادر الدولية للقروض والتقنيات.

وفي نهاية الأربعينات قدمت البرجوازية الصناعية والتجارية في تركيا طلبات لإلغاء تأميم الصناعة. ولكن عندما تولى «الحزب الديمقراطي»، ممثل المصالح الخاصة، السلطة في عام ١٩٥٠، عجز عن بيع أي مشروع عام، رغماً عن تعهداته، وعلى الرغم من تحول بعض شركات الدولة إلى شركات مساهمة، فظلت تلك الشركات بين أيدي الخزانة العامة. ومع ذلك، فمن الناحية التقنية، كان جزء مهم من القطاع العام في متناول رأس المال الخاص، نظراً إلى أن ثلثي إنتاج السلع الاستهلاكية كانا يأتيان من هذا القطاع في تلك الفترة. ويفسّر فشل محاولة تحويل الصناعة إلى القطاع الخاص، بأن معاداة البرجوازية التركية آنذاك لتدخّل الدولة، كانت معاداة ايديولوجية أكثر منها واقعية. وترجع الرغبة في هدم القطاع العام إلى إيمان التجار ورجال الصناعة، ومعهم جزء من الرأي العام، بنوع من ميثولوجيا حرية المبادرة، أكثر مما ترجع إلى ضرورات موضوعية توجب توسيع مجال عمل رأس المال الخاص. وعلى كل سوف نصادف هذه

الظاهرة كثيراً في عدد كبير من البلدان فيما بعد، وبخاصة خلال الثمانينات، وهي فترة تتميز بأن أفكار الحرية الاقتصادية استعادت فيها نفوذها في الأذهان. ومع ذلك، فإن الايديولوجيا لا تفسر كل شيء، وإذا كان تحويل الصناعة العامة إلى القطاع الخاص قد فشل، فإن ذلك يرجع أيضاً إلى عوامل موضوعية تماماً. فالتحول إلى القطاع الخاص لم يكن إلا واحداً من مطالب البرجوازية التركية. فقد طالبت أيضاً بتحرير التجارة الخارجية وحصلت على مطلبها. وفي سياق توسع كبير في الزراعة وزيادة المعونة الأمريكية، جعل هذا التحرر النشاط التجاري أكثر ربحاً من الاستثمار الصناعي.

وإلى جانب ذلك، زادت كثيراً في الخمسينات القروض العامة المقدمة للمشروعات الخاصة، وتلك قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض عادة، وأنشئت شركات مختلطة اشتركت فيها رؤوس الأموال الخاصة والقطاع العام والمؤسسات الأجنبية. وشهد القطاع الخاص نمواً كبيراً في العقدين التاليين إذ حصل على تمويل من الأموال العامة، وتمتع بالحماية من المنافسة الخارجية، واستفاد من الإعانات المقنّعة التي منحت لاستيراد المعدات، نظراً إلى ارتفاع سعر الجنيه التركي عن قيمته الحقيقية. وتخصص قطاع الدولة تدريجياً في إنتاج المعدات والسلع الوسيطة، التي أبقيت أسعارها دون مستوى الأسعار الصناعية الأخرى، وغطى العجز الناتج من هذا عن طريق البنك المركزي أو الخزانة العامة.

جدول رقم (١)
نصيب قطاع الدولة في الانتاج الصناعي
(نسب مئوية)

السنة	السلع الاستهلاكية غير المعمرة	السلع الاستهلاكية المعمرة	المعدات	السلع الوسيطة
١٩٥٠	٥٢	-	٧٣,٥ -	٣٦,٥
١٩٦٣	٣٥,٥	٤	٥١,٥	٧٩
١٩٨٠	٢٧	٠,٢	٣٠,٥	٥٥

المصدر: K. Boratov, *The Role of the State in the Development of Capitalism in Turkey.*

وفي عام ١٩٥٠، كانت السلع الاستهلاكية غير المعمرة تمثل أربعة أخماس إنتاج القطاع العام، بينما مثلت السلع الوسيطة ثلثيه في عام ١٩٨٠. وفي أثناء هذا، ارتفع إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة حتى بلغ عُشر قيمة الانتاج الصناعي، وكان نصيب الدولة فيه ضئيلاً. غير أن التخصص المتزايد للقطاع العام في السلع الوسيطة، اقترن

بتوسع الاستثمار الخاص في جميع القطاعات. فقد انخفض نصيب الدولة في الإنتاج الصناعي من ٥٠ بالمائة تقريباً في عام ١٩٥٠، إلى ٣٦ بالمائة في عام ١٩٨٠. غير ان هذا التوسع النسبي في الصناعة في القطاع الخاص، لا يعني أن الدولة فقدت دورها الموجه في عملية التصنيع. فالفروع التي تخصصت فيها الدولة تدريجياً تقدم أغلبية المنتوجات الصناعية الأساسية، أو تتعلق بالأنشطة الأكثر تعقيداً من الناحية التقنية، والتي تدفع عجلة النشاط في مجموع القطاعات المنتجة.

هكذا تنطوي رأسمالية الدولة على اتجاه «طبيعي» إلى تنمية رأس المال الخاص والبرجوازية الصناعية. ومع ذلك، فإن العلاقة بين رأس المال الخاص والدولة لا تسير في خطٍ مستقيم، بمعنى أن تنسحب الدولة تدريجياً لصالح القطاع الخاص من حيز التراكم الذي هيأته هي ذاتها. فرغم الصلات الوثيقة التي تربط بيروقراطية الدولة بشتى أقسام البرجوازية الخاصة، تتصرف تلك البيروقراطية كأنها تمثل برجوازية وطنية ينبغي خلقها وتعزيزها باستمرار، ولا تتطابق حتماً حدود كيانها في وقت معين وحدود طبقة المنظمين. وفضلاً عن هذا، فإن هذه البيروقراطية تكتسب مع تطور النموذج شعوراً يتزايد وضوحاً بذاتيتها وبوضعها، ولا يمنعها تضامنها التاريخي مع البرجوازية الخاصة من السعي إلى التلاعب بآليات الدولة، لتوجيه وإدارة الاقتصاد الوطني وفقاً لمصالحها الخاصة.

ومن المؤكد أنه كلما نما القطاع الخاص وثبّتت البرجوازية الصناعية أقدامها على الساحة الاقتصادية والسياسية، اصطدمت هذه القدرة على التلاعب بحدود تتزايد وضوحاً، ووجدت البيروقراطية مزيداً من الصعوبة في رسم خط فاصل بين مصالحها الخاصة، ومتطلبات تنمية الرأسمالية الوطنية. وتثير معالجة التناقضات بين شتى الجماعات الحاكمة المزيد من المشاكل، لا سيما وأن التوازن المقام بين هذه الجماعات، له امتداد في صورة تسوية اجتماعية أوسع نطاقاً، تتم بطريق التفاوض مع قطاعات معينة من الطبقة العاملة والفلاحين.

ومنذ الخمسينات، حققت المشروعات العامة وبخاصة المشروعات الخاصة في مجال الصناعة أرباحاً ضخمة، نتيجة للحمائية ولارتفاع سعر العملة عن قيمتها الحقيقية، فأتاح ذلك تلبية مطالب العمال بالنسبة إلى الأجور. وإضافة إلى هذا، سنّت الدولة التركية تشريعاً اجتماعياً متقدماً نسبياً بالنسبة إلى قطر من العالم الثالث، وساعدت على زيادة الأجور مع تطبيق سياسة عمالة زائدة في القطاع العام. وأخيراً، استفادت الطبقة العاملة في الستينات من ظروف سياسية أكثر ملاءمة، وبخاصة الاعتراف بحق الإضراب من أجل الانخراط في تنظيمات، لا سيما وأن أعدادها زادت بشكل ملحوظ،

فارتفعت من ١,٣ مليون في عام ١٩٦٣، إلى ٢,٧ مليون في عام ١٩٧٧. ومن ثم ارتفعت الأجور الحقيقية في الصناعة سنوياً تقريباً، فزادت بنسبة ٧٥ بالمائة بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٦. وفضلاً عن هذا، أدى قيام النظام البرلماني إلى تنافس أحزاب البرجوازية على أصوات الفلاحين، وهم الأغلبية في البلد. وفرضت هذه المنافسة على كل الحكومات ضمان دخل الملاك العقاريين والمزارعين عن طريق دعم أسعار الحاصلات الزراعية. وكانت مثل هذه السياسة تعتبر خروجاً على الاستراتيجية المطبّقة في العقود السابقة لتعبئة الفائض الزراعي من أجل التصنيع. فمنذ الستينات، تحسّنت معدلات تبادل المنتوجات الزراعية تحسنا واضحاً، فارتفعت من الرقم القياسي ١٠٠ في عام ١٩٦٠، إلى الرقم القياسي ١٤٠ في عام ١٩٧٦، لا سيما وأن المدخلات الزراعية، مثل الجرارات والوقود والأسمدة والبذور ظلت مدعومة باستمرار. وقد استفادت من هذا التحسن قطاعات عريضة من الفلاحين. ومع ذلك، ورغم رغبة الحكومات في ألا تفقد تأييد صغار ومتوسطي الفلاحين، لم تتعرض مصالح كبار الملّاك للخطر في أي وقت، ولم يرد الإصلاح الزراعي أبداً في برامج الأحزاب الحاكمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كان من الطبيعي أن تدوم التسوية المقامة في الواقع بين المصالح الاقتصادية للبيروقراطية وللبرجوازية الخاصة ومصالح قطاعات عريضة من الطبقة العاملة والفلاحين، طالما ظلت زيادة دخول الطبقات الشعبية غير متعارضة مع الأرباح التي تجنيها الطبقات المسيطرة. والواقع أنه رغم الزيادة الكبيرة في الأجور الحقيقية، ظل توزيع الدخل في الصناعة دون تغيير تقريباً طوال الستينات والسبعينات.

وقبل أن تتأزم هذه التسوية الاجتماعية في نهاية السبعينات بوقت طويل، لم تكن ذات نفع لأهل البلد في مجموعهم، بل على العكس. ففي الصناعة وفي الاقتصاد الحضري عامة، كما في الأرياف، ظلت فئات اجتماعية كبيرة مبعدة عن إعادة توزيع ثمار النمو. فالفلاحون ملاك القطع الصغيرة، غير القادرين على استخلاص فوائض من محاصيلهم لبيعها في السوق، لم يجنوا أي فائدة من تحسن معدلات تبادل المحاصيل الزراعية. بل ظلوا على العكس يعانون من آثار التحولات الاجتماعية في الريف، ويغذّون صفوف المهاجرين من الريف إلى الحضر وإلى الخارج. وفي المدن تعرّضت جماهير غفيرة من صغار الموظفين في الإدارة وفي قطاع الخدمات لتدهور ظروف معيشتهم. وزاد كثيراً طوال الفترة بأكملها عدد العاطلين من سكان المدن، الذين لا يحصلون على إعانة بطالة، فارتفع عددهم من أقل قليلاً من مليون شخص في عام ١٩٦٣، إلى أكثر من ثلاثة ملايين في عام ١٩٨٠.

ولهذا السبب يصعب الاتفاق مع بوراتاف حين يصف النظام الاقتصادي في

الستينات، بأنه نظام شعبوي، قائم على التقاء المصالح بين الطبقات الحاكمة وجزء من الطبقات الشعبية. وحجته الرئيسية هي أن الطبقات العاملة قادرة، بفضل النظام البرلماني، على التأثير في القرار السياسي، وعلى المشاركة في مكاسب النمو دون أن تندمج في نظام السلطة. غير أنه وفقاً لمثل هذا التعريف، يمكن تصنيف اليابان أو الولايات المتحدة ضمن النظم الشعبوية، إذ ان الطبقات الشعبية ظلت فيهما خارج السلطة السياسية، ولكنها تشارك في اقتسام ثمار التوسع. وفي تركيا لايزال الحيز الاجتماعي الذي يعاد توزيع مكاسب التنمية عليه محدوداً للغاية، بحيث لا يمكن الحديث حقيقة عن الاندماج الاقتصادي للطبقة العاملة والعاملين بصورة عامة في النظام. وفضلاً عن هذا، لا يمكن تحديد طبيعة أي نظام اجتماعي بناء على طريقته في توزيع الدخول فقط. وربما كان موقف الدولة إزاء شتى فئات المجتمع وطبقاته، مقياساً أكثر أهمية في هذا الصدد، وواقع الأمر أن الكتلة الاجتماعية التي تسيطر على الدولة في تركيا، قاصرة على البيروقراطية العليا وشتى قطاعات البرجوازية الصناعية والتجارية والزراعية، وبالتالي، استبعد منها ليس البروليتاريا وفقراء الفلاحين والفئات الهامشية من سكان الحضر فقط، بل أيضاً قسم كبير من الطبقات المتوسطة في المدن والريف. وقد قلنا إنه عندما بدأ التصنيع، كانت قد تشكّلت بالفعل برجوازية وطنية في الزراعة والتجارة وأنشطة المضاربة، وقطع نهوض الطبقات المتوسطة القديمة، بفضل سياسة الدولة، شوطاً كبيراً. وقد ظهرت الدولة التركية منذ البداية بوصفها الممثل التاريخي لرأس المال الوطني الراعي لمصالح البرجوازية المحلية، سواء بحكم الأصل الاجتماعي لقادتها أو بحكم ايديولوجيتهم. ولكنْ في نظام شعبوي تكون قاعدة الاستقطاب الاجتماعي للكوادر الحاكمة في الدولة أوسع نطاقاً وأكثر تنافراً، وتكون ايديولوجيتهم أكثر غموضاً، بحيث لا تعمل الدولة لحساب طبقة اجتماعية معينة، ولو كانت في طريق التكوين، وتعبّر توجهات سياساتها عن درجة أعلى كثيراً من الاستقلال إزاء مصالح شتى الفئات الاجتماعية. وأخيراً، فإن الدولة التركية تؤثر على بنى الاقتصاد والمجتمع أساساً، لأنها تنمّي الرأسمالية بوصفها نظاماً اجتماعياً، أما في النظام الشعبوي، فإن الدولة ذاتها تكون أداة رئيسية لتكوين الطبقات.

ثانياً: التصنيع، وتوزيع الدخل، وتقسيم العمل الدولي

ترتبط التسوية الاجتماعية التي تتم في لحظة معينة ارتباطاً وثيقاً بالعلاقة التي يقيمها البلد المعني مع الاقتصاد الدولي. ففي مرحلة أولى، نظمت الدولة التصنيع بطريقة منبتة الصلة بالاتجاهات التلقائية لتقسيم العمل الدولي، التي كانت قمينة بأن تقصر دور تركيا على تصدير المنتوجات الزراعية. وفي الوقت نفسه، شهدت مرحلة

الثلاثينات والأربعينات هذه توجيه مركز ثقل النشاط الاقتصادي من جديد إلى السوق الداخلية، وتخفيض الحصة النسبية للمبادلات الخارجية في الناتج القومي. في ذلك الوقت، كانت تهيمن على التحالف الحاكم البيروقراطية والبرجوازية التجارية وفئة المنظمين الآخذة في التكوين، فنظموا التنمية الصناعية على أساس استغلال كل من عمال الصناعة والفلاحين بكل فئاتهم في آن معاً. والحق أن غياب النظام البرلماني سهّل قيام هذا التحالف المحدود الأطراف. وشهدت المرحلة الثانية، التي امتدت من الخمسينات إلى نهاية السبعينات، تسارع التصنيع في سوق داخلية متمتعة بالحماية، ولكن في إطار عجز دائم في ميزان التجارة الخارجية، تعوضه ريوع آيلة بالنقد الأجنبي. وهذه الريوع المتأتية من المعونة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة، ومن تحويلات المهاجرين، وبدرجة أقل من إيرادات السياحة، قد أتاحت توسيع نطاق التسوية الاجتماعية السائدة في الفترة السابقة، لتمتد إلى الفئات المتوسطة والعليا من الفلاحين وإلى عمال القطاع العام والمشروعات الخاصة الكبيرة، بإشراكهم في اقتسام مكاسب النمو الاقتصادي.

وأخيراً، تتميز المرحلة الثالثة التي بدأت في أول الثمانينات، بإعادة توجيه التنمية الصناعية صوب الأسواق الخارجية في إطار ميزان تجاري متوازن نسبياً. وقد تغيّرت شروط التسوية الاجتماعية بعنف، إذ ان تنمية الصادرات الصناعية في المدى المتوسط، تتطلب تقييد الاستهلاك الداخلي وتخفيض تكاليف الانتاج في آن معاً، أي انخفاضاً حاداً في الأجور وفي دخول الفلاحين، على الأقل طالما لم يتحقق تقدم جوهري في الانتاج وفي إنتاجية العمل في مجال الصناعة.

لقد تغيرت عناصر التسوية الاجتماعية التي أقيمت حول توزيع الدخل، من حيث ان مصادر التراكم والقوة المحركة للتوسع اختلفت من مرحلة إلى أخرى. فالتصنيع المتمحور على الذات المستند إلى تعبئة الفائض الزراعي والموجّه نحو السوق الداخلية للسلع الاستهلاكية، أعقبه نمو تموله جزئياً ريوع خارجية، ويحفزه الطلب المحلي على السلع المعمرة، وهذا يتراجع بدوره أمام توسع تُغذّيه أرباح الصناعة ويدعمه التصدير. وفي جميع الحالات، يظل اقتصاد تركيا خاضعاً لمنطق رأسمالية الدولة، كما عرّفناه، أي منطق دولنة غير مكتملة، تنمي رأسمالية وطنية وتنظم علاقاتها بالرأسمالية العالمية.

ونظراً إلى أن الدولة هي التي تدير عملية التصنيع في هذا النموذج، فلا يمكن أن يكون لرأس المال الأجنبي مركز هيمنة، وتنطوي صلاته بالقطاع العام على علاقات معقدة من التضاد والتعاون. فالدولة تعارض صراحة رأس المال الأجنبي في المرحلة

الأولى من التصنيع، حينما تستثمر ضد تيّار الاتجاهات التلقائية لتقسيم العمل الدولي. غير أنها في حاجة شديدة إلى التكنولوجيا التي تملكها المؤسسات الأجنبية وإلى المعدات التي تصنعها، بل وإلى القروض التي يمكنها جلبها. ويعد التصنيع بالنسبة إلى رأس المال الأجنبي تهديداً لأسواقه التقليدية، ولكنه يعد أيضاً فرصة جديدة لجني الأرباح. والواقع أن الاستثمار المباشر للمؤسسات الغربية الكبرى في تركيا، ظل محدوداً مقارنة بمناطق أخرى من العالم الثالث. والحق أن تركيا فقيرة في الموارد المعدنية وفي المواد الأولية الزراعية، وان مستوى الأجور فيها مرتفع نسبياً. ومع ذلك، فإن حجم السوق التركية والحماية التي تتمتع بها، يشكلان عاملي جذب بلا جدال. غير أنه نظراً إلى أن الدولة استطاعت الحصول على ريوع خارجية، فإنها لم تشجع كثيراً تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، على الأقل حتى الفترة الراهنة. إن كمية الاستثمارات الأجنبية في البلد بالغة التواضع مقارنة بإجمالي الاستثمارات. ومع ذلك، يُرجّح أن الوزن الحقيقي لرأس المال الأجنبي أكبر من ذلك، لأنه اشترك بصفة عامة في استثماراته مع رأس المال المحلي، العام أو الخاص، ولأنه يهتم بقطاعات معقدة تقنياً.

وإذا كان علينا أن نحدد جوهر النموذج التركي، فإن الكلمات الثلاث الرئيسية الوافية بالغرض هي: الدولة، والرأسمالية، والقومية الاقتصادية. ففي ظروف الثلاثينات، كانت التنمية الصناعية في بلد زراعي تستتبع قطع كل صلة بالاتجاهات الموضوعية للتخصص الدولي، والوقوف ضد رأس المال الأجنبي في جملته. في ذلك الوقت، كان التصنيع - في إطار احترام القواعد الأساسية للرأسمالية، وهي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل المأجور والانتاج بقصد الربح - ذا صبغة وطنية بالضرورة، وليس فقط لأن الدولة هي التي تديره. وهذا هو المقصود بأن البرجوازية الصناعية، الموجودة فعلاً أو المنتظر تكوينها في بلد زراعي، كانت برجوازية وطنية في ذلك الوقت، تتعارض مصالحها ومصالح الامبريالية. وعندما انفتح النموذج التركي من جديد، بعد بضعة عقود على النظام الرأسمالي العالمي، بزيادة وارداته ثم بتنمية صادراته (الصناعية)، كان قد أتاح في غضون ذلك تكوين برجوازية أهلية، مجزأة بالتأكيد ولكنها سائدة اقتصادياً. ومن ثم حدث الانخراط مرة أخرى في تقسيم العمل الدولي على أسس جديدة، إذ نجح البلد بصورة ما في تهيئة مكان أفضل له فيه، بعد فترة من الانسحاب. وإذا كان التخصص الدولي للصناعة التركية قد حطم تماسك النظام الإنتاجي الوطني، فإن هذا لا يعني تنازل الطبقة المحلية السائدة عن سلطتها في اتخاذ القرار الاقتصادي.

ثالثاً: رأسمالية الدولة والتنمية في الوطن العربي

تتميز الستينات والسبعينات التي ظهرت فيها أغلب البلدان العربية على الساحة

الاقتصادية للعالم، بظروف مختلفة تماماً. فقد تطور تقسيم العمل الدولي بطريقة تتيح توطّن أنشطة صناعية معينة في بعض بلدان العالم الثالث. ولم تعد تنمية الصناعة في البلدان الزراعية تستتبع، كما في الماضي، انتهاك قواعد التخصص الدولي، أو على الأقل ليس في كل الحالات. فأحياناً تنظم رؤوس الأموال الأجنبية ذاتها نقل الصناعة من موطنها، وأحياناً تفرضه عليها بلدان المنطقة مستغلة التنافس القائم فيما بينها. غير أن التوسع الصناعي في العالم الثالث، يعكس في أكثر الأحيان حركة واسعة النطاق في سبيل إعادة توزيع العمل الصناعي في العالم الرأسمالي. فمن الممكن إذاً أن يحدث هذا التوسع دون أن يفرض انسحاباً، وإن يكن مؤقتاً، من الاقتصاد الدولي، ودون أن يتطلب تهيئة ظروف نمو مستقل في اقتصاد مغلق. ومن وجهة النظر هذه، لم تعد مصالح الفئات الحاكمة الصناعية، سواء في ذلك بيروقراطية الدولة أم البرجوازية الصناعية الوليدة، تتعارض بالضرورة مع مصالح رأس المال الدولي الكبير، وإن يكن من الممكن أن تتعارض مع مصالح المستثمرين الأقل قدرة على الصمود للمنافسة في السوق العالمية. والتصنيع الذي يحدث في إطار رأسمالي، يشكل في هذه الظروف ذيلاً للاقتصاد الدولي أكثر منه قاعدة أو وسيلة لبناء اقتصادي وطني. والتنمية الصناعية المستقلة، ليس بمعنى الاكتفاء الذاتي طبعاً، بل بمعنى التحكم في سلطة اتخاذ القرار، لن تكون ممكنة من الآن فصاعداً، إلا إذا أدارت ظهرها ـ على الأقل لفترة معينة من الزمن ـ لمنطق الرأسمالية، مما يستتبع قمعاً للاتجاهات الرأسمالية المحلية، ورفضاً للتخصص الدولي.

إن تجربة تركيا المعاصرة مبتكرة لأكثر من سبب، وثمة جوانب كثيرة من نموذجها التنموي تضعها في مكان متفرد في المنطقة. ولكن نظراً إلى أن تركيا تنتمي إلى الدائرة الثقافية ذاتها التي ينتمي إليها الوطن العربي الذي سيطرت عليه عدة قرون، فكثيراً ما تشاركه الحركات الاجتماعية أو الايديولوجية نفسها. وإذا كانت صلاتها بجيرانها في الجنوب قد تراخت منذ سقوط الامبراطورية العثمانية، فإن النزعة القومية الكمالية ألهمت بقوة القومية العربية الحديثة، وإن كانت هذه الأخيرة قد نهلت أيضاً من مصادر أخرى.

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي منذ عام ١٩٦٠، يتبع نموذج رأسمالية الدولة كما وصفناه، أي أنه نابع من عملية مزدوجة قوامها تعزيز الدولة والسوق في إطار انخراط شديد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبالمقارنة بالنموذج التركي، يمكن أن نتبيّن شكلين رئيسيين اتخذهما هذا التطور، حسب درجة دولنة الاقتصاد (والمجتمع) ونمط الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي.

فالنموذج الأول نجده متحققاً في بلدان مثل المغرب وتونس والعربية السعودية

وبلدان الخليج ، حيث تهيىء الدولة ظروف ظهور رأس مال وطني في الإطار الضيق الذي يرسمه تقسيم العمل الدولي . والنموذج الثاني تجده في بلدان مثل مصر الستينات، أو الجزائر وسوريا في السبعينات، حيث تحاول دول أقوى تدخلاً، بناء اقتصاد عام مستقل، وهي تدير الظهر لتقسيم العمل الدولي . والأساسُ الاجتماعي للدولة، والمجال المفتوح لتنمية رأس المال الخاص، ومكان رأس المال الأجنبي، ومنطق الاستثمار، هذه كلها تختلف من نموذج إلى آخر كما يختلف هيكل الانتاج، وأساليب إدارة شؤون النقد، وتوزيع الدخل، وملامح الطلب الاجتماعي. ولنقل أن النموذجين يتمايزان أساساً بالسياسات الاقتصادية المنفذة، وبطبيعة العمليات الاجتماعية التي تهيىء نشأتهما في أنحاء البلد. وهما يتيحان تحديد الملامح العريضة للخطوط الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، وإن لم يكن من المجدي البحث عن مثال صادق تماماً لهما في بلد بعينه.

وإضافة إلى هذا، لقد تبيّن أن النموذج الثاني، الأكثر دولنة، كان تاريخياً أقل استقراراً من الأول، إذ ان ثمة اتجاهاً إلى أن الدولنة يتبعها الانفتاح، على رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، وعلى تقسيم العمل الدولي في آن معاً.

ومن باب التيسير سنطلق على النموذج الأول، حيث يغلب المنطق الرأسمالي على منطق الدولنة، «رأسمالية الدولة الانفتاحية»، وعلى الثاني «رأسمالية الدولة الشعبوية».

١ ـ رأسمالية الدولة الانفتاحية

في تونس والمغرب، أدت قيادة الفئات المتوسطة في المدن للحركة الوطنية، إلى إعادة النظر في النموذج الإستعماري للتخصص الزراعي التعديني . لقد كانت البرجوازية المحلية تجارية وزراعية أساساً، ولم يكن في مقدورها أن تحل سريعاً محل المصالح الإستعمارية في مجالات النشاط الحديثة ولا سيما في الصناعة . ومن ثم وجدت الدولة نفسها مواجهة بضرورة تحمل مسؤولية مجموعة من المهام هي تأميم القطاع المنجمي، وإنشاء الهياكل الأساسية، والتأميم (الجزئي) للنظام المصرفي، وأخيراً الاستثمار في الصناعة . بيد أن عملها اعتبر منذ البداية بمثابة بديل (مؤقت) للمبادرة الخاصة، والوسيلة التي تكفل تنمية رأس المال الخاص الوطني في آن معاً. لم تستثمر الدولة في الاقتصاد في تضاد مع البرجوازية المحلية، كما أنها لم تكن صاحبة مشروع اقتصادي واجتماعي بديل لمشروع الرأسمالية الخاصة. ففي المغرب، أنشأت الحكومة منذ عام ١٩٥٧ مكتب دراسات ومساهمات صناعية، وظيفته تنمية الاستثمارات في الصناعة في ارتباط

برأس المال الخاص الوطني والأجنبي. وفي عام ١٩٥٩، أنشأت مصرفاً وطنياً للتنمية أغلبية حصصه في أيدي رؤوس الأموال الخاصة المغربية والأجنبية، ويقوم نشاطه على تمويل الاستثمار الخاص، المغربي والأجنبي، في العمليات المربحة في المدى القصير، مثل التجميع والنسيج والصناعات الزراعية وكيمياء الفوسفات. وقد نما الاستثمار العام سريعاً في هذه القطاعات ذاتها، ريثما يتمكن رأس المال الخاص من الحلول محله. وفي نهاية السبعينات، تدخلت الدولة مباشرة عن طريق ٤٦٠ مشروعاً عاماً، في قطاعات واسعة النطاق في الزراعة والصناعة والسياحة والمناجم والمصارف والتوزيع. ولكن في أثناء ذلك، أصبح الإستثمار الخاص المغربي يمثل ٤٥ بالماثة من إجمالي الاستثمار، ولم يكن يمثل من قبل سوى نسبه ضئيلة منه.

وفي تونس أيضاً، إذا كانت الدولة قد أخذت مبادرة تنمية صناعة الحديد والصلب على نطاق صغير، فإنها تركت الأنشطة الموروثة عن الفترة الاستعمارية، مثل الأسمنت والصناعات المعدنية الصغيرة والأغذية والنسيج، بين أيدي المصالح الفرنسية، وشجعت بنشاط الاستثمار الخاص الوطني. وفي السبعينات، لم يؤمن القطاع التونسي الخاص سوى قرابة الخمس من إجمالي تكوين رأس المال، وتركز إلى حد كبير في الزراعة والسياحة. لكنه سيطر أثناء العقد التالي على قطاعات كبيرة من الصناعة، لا سيما في صناعات النسيج (٨١ بالماثة من مجموع الاستثمار مقابل ٢٨ بالماثة أثناء الستينات)، والصناعات الزراعية الغذائية (٦٠ بالماثة مقابل ٢٠ بالماثة)، وصناعات التجميع الكهربائية والميكانيكية (٥٣ بالماثة مقابل ٩ بالماثة).

وفي البلدين يتضاءل دور الدولة في التنمية الصناعية كلما اجتذبت الصناعة رؤوس الأموال الخاصة، وتكوّنت طبقة من المنظمين من أهل البلد، كما شوهد ذلك قبلها ببضعة عقود في تركيا. وبالنسبة إلى الطبقات المتوسطة الحضرية التي تولت المناصب العليا في الدولة، يستند قبولها للمؤسسات والقيم الرأسمالية إلى فكرة أن إلغاء قواعد اللعبة الاستعمارية، يتيح ترقيهم هم في إطار علاقات الانتاج الرأسمالية. بيد أنه، خلافاً لما حدث في تركيا الثلاثينات، ليس هدف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هنا بناء قاعدة صناعية مستقلة ذاتياً، في مواجهة استراتيجيات رأس المال الأجنبي والاتجاهات التلقائية لتقسيم العمل الدولي في آن معاً. فالدولة تشجّع تكوين برجوازية من المنظّمين، ولكن على أساس تصنيع محدود ومجزأ، يتفق والمزايا النسبية للبلد، وبالمشاركة مع رأس المال الأجنبي. ويوجه الاستثمار العام الصناعي أساساً، ومن باب أولى الاستثمار الخاص طبعاً، نحو الأنشطة المرتبطة بالطلب الاستهلاكي لفئات قليلة العدد من السكان وبالطلب الخارجي. وسواء أكان ذلك الاستثمار موجهاً نحو إحلال الواردات أم صوب النهوض بالصادرات، فإن هذا يعدّ أقل أهمية من خضوعه

الكامل لاتجاهات تقسيم العمل الدولي ولاستراتيجيات رأس المال الأجنبي. ان الإنتاج متمركز إلى حد كبير في الصناعات الزراعية الغذائية والمنسوجات، التي تحقق مثلاً في تونس أكثر من نصف القيمة المضافة في الصناعة، صناعات مواد البناء، والصناعات المنجمية وتحويل المعادن (الفوسفات)، وأنشطة التجميع الميكانيكية والكهربائية والألكترونية. ويقتصر النشاط الصناعي إما على تصنيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة من أجل السوق الداخلية، أو على تجميع السلع الاستهلاكية نصف المعمرة (الملابس) أو المعمرة من مكونات مستوردة، من أجل السوق الخارجية. وتستند القدرة التنافسية الدولية للانتاج بصفة أساسية على انخفاض تكلفة اليد العاملة. ولم يحدث أي تطوير ذي بال للصناعات الأساسية، باستثناء صناعة الحديد والصلب الصغيرة في تونس، وكيمياء الفوسفات في المغرب، ولم يسعَ القطاع الخاص ولا الدولة إلى زيادة معدل التكامل المحلي للانتاج الصناعي، نظراً إلى أن استيراد المكونات والمنتوجات نصف المصنوعة والمعدات، كان أكثر ربحية من صناعتها محلياً.

وإذا كانت مالية القطاع الصناعي العام عادة في حالة عجز، فليس السبب في ذلك أنه ينتج بخسارة منتوجات وسيطة ومعدات رأسمالية لصالح القطاع الخاص، كما كان الحال في تركيا من الثلاثينات إلى الستينات. إن حالة العجز في ماليته إنما تعزى إلى إدارة غير رشيدة، بمعنى أن أهدافها الاقتصادية لا تتحقق بسبب قيود التشغيل التي تولّدها تدخلات المسؤولين السياسيين. وفضلاً عن هذا، إذا لم تكن مهمة القطاع العام هنا دعم النمو الشامل، فإنه لا يعمل مع ذلك كمشروع رأسمالي، نظراً إلى أن إدارته مرتبطة جزئياً بإجراءات توزيع مزايا سياسية ومادية بين الصفوة الحاكمة، والدخول التي يحققها للأشخاص أو الجماعات التي تديره، تأتي من الاقتطاع من الإيرادات العامة وليس من السوق.

ولا شك أن التصنيع المجزّأ بهذه الصورة، والتابع إلى هذا الحد للاقتصاد العالمي، لا يقدر على ارساء أسس تنمية مستقلة للاقتصاد الوطني، بخاصة وأنه خاضع مباشرة لتدخل رأس المال الأجنبي. ففي تونس زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة في السبعينات، إلى حد أن أصبح يمثل ثلث رؤوس الأموال الوافدة، ولئن اتجه في المقام الأول إلى النفط، فقد كان ذا شأن أيضاً في الصناعة، مقارنة برأس المال التونسي. وعلى سبيل المثال، كان ٨٥ بالمائة من الـ (٣٥٢) مشروعاً التي نفذت في اطار قانون نيسان/ أبريل ١٩٧٢، الخاص بالنهوض بالصادرات الصناعية، من صنع مشروعات أجنبية، هي في العادة مشروعات صغيرة ومتوسطة من أوروبا الغربية، تعمل وحدها أو بمشاركة مصالح محلية. وفي المغرب أيضاً يبدو توسيع القطاع الخاص الصناعي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتغلغل المتنامي لرأس المال الأجنبي. ولم يَحُلْ

«المغرب»، رغم القيود التي تقضي بها النصوص، دون تكوين مشاركات بين المصالح المحلية والمؤسسات الأجنبية. وعلى كل، فإن قانون الاستثمارات لعام ١٩٨٢ يلغي هذه القيود، ويسير في اتجاه ليبرالية كاملة بالنسبة إلى رؤوس الأموال الخاصة التي يغلب عليها العنصر الأجنبي.

ورغم أن توافر ريع نفطي كبير والطبيعة الخاصة للبنى الاجتماعية والسياسية، يجعلان بلدان الخليج والعربية السعودية في مركز فريد، عرفت هذه الأقطار نموذجاً من التطور الاقتصادي يخضع إجمالاً للمنطق نفسه. ففي تلك الأقطار، كما في المغرب أو تونس، تسعى الدولة إلى ايجاد برجوازية محلية عصرية في اطار تقسيم العمل الدولي، وبالاشتراك مع رأس المال الأجنبي. ولكن المقصود هنا هو برجوازية مالية، يرتكز وضعها الاقتصادي على جني ريع النفط، وليس برجوازية من المنظمين الصناعيين. والتصنيع هنا أشد انخراطاً في الاقتصاد الدولي، لأنه يرتكز على عمليات التحويل الأولى للهيدروكربونات، وعلى صناعات السلع الوسيطة بغرض التصدير، وإن كانت السوق المحلية تلعب دوراً لا يستهان به في حالة العربية السعودية. ففي تلك الأقطار، تنمو صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات والحديد والصلب والألومنيوم ومواد البناء على وتيرة سريعة للغاية، في اطار مشروعات مختلطة تشترك فيها الدولة مع رؤوس الأموال الأجنبية، وتشترك المؤسسات الغربية واليابانية الكبيرة اشتراكاً مباشراً في بناء، بل وفي إدارة عدد من المصانع الكبيرة الحجم التي تستخدم أحدث التكنولوجيات. وتملك أغلبية أقطار الخليج معامل تكرير عملاقة، أتاحت لها زيادة نصيبها في السوق الدولية للمنتوجات المكررة، زيادة ملموسة إلى درجة أن بلدان أوروبا تبدي في الوقت الراهن ردود فعل حمائية. وتملك العربية السعودية طاقات انتاجية هائلة لانتاج الصلب والبتروكيماويات والأسمنت، تفوق كثيراً جداً طاقات استيعاب سوقها الداخلية. وتقوم الميزة النسبية هنا على توافر الطاقة بتكلفة منخفضة جداً، أو تكاد تكون معدومة، غير أن التخصص الصناعي في السلع الوسيطة ذات المحتوى العالي من الطاقة هو أيضاً تخصّص تابع. فميزة التدرب الصناعي التي يحققها انتاج السلع الوسيطة مثل الصلب أو البلاستيك، مقارنة بإنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة أو مجرد التجميع، ترجحها التبعية الأكبر إزاء حفنة من المؤسسات الغربية واليابانية الكبيرة التي تحتفظ بملكية التكنولوجيات المستخدمة. ويضاف إلى ذلك، أن الإدارة المباشرة لأغلبية المجمعات الصناعية عن طريق المؤسسات الأجنبية المشاركة في المشاريع المشتركة، لا تساعد كثيراً على تراكم الخبرة الصناعية لدى المنظمين المحليين، من القطاع الخاص أو القطاع العام على السواء، حتى بفرض أن تدريب أعداد غفيرة من الأطر التقنية في الجامعات الأنكلوسكسونية قد يوفر من يحل محل التقنيين والمديرين الأجانب في

المستقبل. وإذا كانت أقطار الخليج والعربية السعودية تشغل في النظام الرأسمالي العالمي مركزاً أقوى في الظاهر من مركز المغرب أو تونس، فذلك بالتأكيد بسبب ثرواتها من الطاقة وسلطانها المالي، وليس بسبب تخصّصها الصناعي الحديث العهد.

ومقارنة بالتجربة التركية خلال الفترة من الثلاثينات إلى الخمسينات، يمكن القول أن التطور الراهن للبلدان العربية ذات «رأسمالية الدولة الانفتاحية» لا شأن له بالقومية الاقتصادية. فتنمية القطاع العام وأخذ الدولة بيد القطاع الخاص، يتمان دون قطع الصلة لا بتقسيم العمل الدولي ولا برأس المال الأجنبي، حتى وإن أعيد النظر في الميثاق الاستعماري في البلدان التي كانت مستعمرات أوروبية. وهناك لهذا سبب أساسي، وهو أن تنمية الرأسمالية الصناعية المحلية في الظروف الراهنة تعتبر في الوقت نفسه ممكنة داخل النظام الرأسمالي العالمي، ومتعارضة مع بناء اقتصاد وطني مستقل. ذلك أن النظام الاقتصادي للرأسمالية العالمية أصبح يقبل نقل أنشطة صناعية معينة إلى بعض بلدان العالم الثالث، سواء تحقق هذا النقل مباشرة بواسطة المؤسسات عبر الوطنية أم ترك لمبادرة الدولة. ولكن نظراً إلى أن رأس المال المحلي يستطيع أن يرسّخ أقدامه في هذه الظروف، فإن المنطق الذي يحركه يبعده عن محاولة القيام بتصنيع مستقل. فـ «رأسمالية الدولة الانفتاحية» تبدو في الواقع كأنها رأسمالية دولة زائفة، لأنه ليس لدى الدولة أو رأس المال الخاص استراتيجية لبناء صناعة وطنية. إنها رأسمالية دولة زائفة تحكمها اتجاهات تقسيم العمل الدولي الراسخة، بل يحكمها مباشرة رأس المال الدولي الكبير. وعندما تنمّي الدولة رأس المال المحلي، فإنها تسهم في الحقيقة في ظهور امتداد لرأس المال الدولي، أكثر مما تسهم في ظهور عنصر موجّه للتنمية الوطنية. وحينما تشجع البيروقراطية العليا بهمة تكوين برجوازية صناعية، داخل صفوفها هي في أكثر الأحيان، فإنها تخلق جماعات مكمّلة للبرجوازية الأجنبية وليس طبقة قادرة على توجيه النمو الاقتصادي. ويجري كل شيء في نهاية الأمر وكأن الدولة في هذا النموذج تتصرف بوصفها الوسيط الرئيسي لاندماج البلد كتابع في النظام الاقتصادي العالمي، على أسس أكثر عقلانية مما كان عليه الحال في الفترة الاستعمارية، ما دام مثل هذا الاندماج يستند إلى مشاركة جماعات محلية لها أقلية من الحصص، لكنها ليست ضئيلة الشأن بأي حال.

وقد مرت أقطار عربية أخرى، أثناء العقدين الماضيين، بتجربة مختلفة تميّزت بالقومية الاقتصادية، وتلعب الدولة فيها دوراً كبيراً في تحديد مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دون قطع الصلة لا بالرأسمالية في الداخل ولا بالنظام الاقتصادي العالمي.

٢ ـ رأسمالية الدولة الشعبوية

تمثل الدولة في مصر الستينات كما في الجزائر وسوريا في السبعينات، بسبب ظروف تاريخية خاصة، تحالف طبقات واسع النطاق، متمركزاً حول الفئات المتوسطة في المدن، غير أنه يضم عناصر من الفئات الشعبية في المدن والريف. وبخلاف النموذج التركي، حالت متطلبات التسوية بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة دون استخدام الدولة كأداة لصالح البرجوازية. ونظراً إلى أن سلطة الدولة أعلنت قطع صلاتها بالهياكل السياسية القديمة، فقد اتسمت باستقلالية كبيرة ازاء البرجوازيات والطبقات المتوسطة المحلية، وإن هيمنت عليها المجموعات الراديكالية من البرجوازية الصغيرة.

وقد شرعت الدولة منذ البداية في الحد من مجال توسع رأس المال الخاص الوطني، ومن تأثير رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلد. وأممت أراضي المستوطنين، ولكنها لم تعِدْ بيعها للفلاحين الموسرين أو لتجار المدن. وكونت قطاعاً عاماً منتجاً كبيراً في الزراعة، وكذلك في المناجم والمصارف والصناعة، على أساس تأميم المصالح الأجنبية. وطرحت برنامجاً للاستثمارات العامة لا سيما في صناعات المعدات والسلع الوسيطة، التي مُنع رأس المال الخاص من الاستثمار فيها بوجه عام. وحظرت على رأس المال الخاص أيضاً أنشطة الوساطة المالية، فلم يعد في وسعه أن يستثمر إلا في قطاعات تحدد أنها غير استراتيجية مثل صناعات السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ومواد البناء الصغيرة، والعدد والآلات الصغيرة، وما إلى ذلك. أما رأس المال الأجنبي فلم يقبل إلا بوصفه شريكاً للدولة له أقلية من الحصص، وفي أنشطة تقع على أطراف النظام الانتاجي بمعنى الكلمة، مثل الأنشطة الهندسية وأنشطة التشييد. وأخيراً، أسس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مما استتبع مراقبة دقيقة لامكانات توسع القطاع الخاص.

وقد أظهر هذا النموذج، على غرار ما حدث في تركيا، ولكن مع الافتقار إلى دور فعال للبرجوازية الصناعية، أنه ينطوي على طاقة عالية للتصنيع. فالتنمية الصناعية فيه تركز بالفعل على السوق الداخلية وتستند إلى قطاعات، مثل المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة، تفترض تحقيق وثبة نوعية في الوظيفة الانتاجية الشاملة للاقتصاد، ورفضاً للتخصص وفقاً للمزايا النسبية. كما أن التدرب التقني للعمال والمديرين أكثر أهمية هنا، نظراً إلى أن إدارة المصانع ذات التكنولوجيا المعقدة، يتولاها القطاع العام وليس مؤسسات أجنبية.

وينطوي النموذج الشعبوي على دينامية اجتماعية مزدوجة. فالدولة تجد نفسها في قبضة الفئات المتوسطة وعناصر من الفئات الشعبية (صغار الموظفين، العاملون في الخدمات، الحرفيون، التجار، صغار الفلاحين... الخ)، غير أن الدولنة تؤدي إلى

تكوين فئات اجتماعية جديدة تحل محل الفئات القديمة أو تتراكب معها. ويؤدي تدخل الدولة، بتزايده، إلى جعل جهاز الدولة ذاتها دعامة تكوين فئات اجتماعية جديدة، مثل موظفي الإدارة والمرافق العامة، والمعلمين، والتقنيين، والعمال وكوادر القطاع العام الصناعي والزراعي، والمسؤولين عن ادارة شؤون المؤسسات. . . الخ. ومن بين هذه الفئات الاجتماعية الجديدة، تتحول الفئات التي تشغل مراكز السيطرة في جهاز الدولة تحولاً تدريجياً إلى فئة حاكمة جديدة.

وفضلاً عن هذا، فإن دولنة الاقتصاد، لأنها جزئية فقط، تؤدي أيضاً إلى تكوين فئات اجتماعية جديدة خارج جهاز الدولة والمؤسسات شبه الحكومية. ذلك أن تدخل الدولة يولد فرصاً جديدة للربح والاستثمار في عدد كبير من الأنشطة التي تترك للمبادرة الخاصة. وتحظى قطاعات التشييد والحرف الخدمية والصناعة الصغيرة والتوزيع والترفيه، بطلب كبير عليها يغذيه نمو الأسواق العامة والدخول التي توزعها الدولة. والاستثمار في هذه القطاعات يجذب بصفة خاصة التجار أو الفلاحين المتوسطين الذين يملكون المال أو الخبرة أو العلاقات اللازمة، غير أن في إمكان بعض الناس الذين من أصل متواضع، أن يستفيدوا أيضاً من فرص المضاربة الناجمة عن نقص بعض السلع وعن أوجه الاختلال في أداء التخطيط لوظائفه. وبذلك تتشكل فئات اجتماعية جديدة متميزة من المنظمين في الصناعة والخدمات، والفلاحين الأثرياء وأصحاب المهن الحرة، فضلاً عن كوادر جهاز الدولة الذين يرتبطون بدوائر الأعمال.

والخلاصة أن هذه التحولات الاجتماعية تنجم عن نمو الدولنة وعن عدم كفاية نموها في آن معاً. وإذا كانت الدولة تشجع تكوين فئات جديدة متميزة داخلها وخارجها، فالسبب في ذلك أن توسع نشاطها لا يخضع لمنطق واحد. فهو ليس منطق دولنة بالكامل منبتّ الصلة بمنطق السوق والرأسمالية. كما أنه ليس مجرد تعبير عن ضرورة منطقية للرأسمالية أو لعلاقات السوق. انه منطق هجين نصف دولني ونصف تجاري «سوقي». فتخصيص الموارد وتوزيع الدخول وتحديد أوضاع الفئات المختلفة من العاملين، تجري في الوقت نفسه وفقاً لمعايير دولنة شوهتها بدرجة أو بأخرى علاقات السوق، ووفقاً لقواعد سوق أفسدها بدرجة أو بأخرى تدخل الدولة. وإذا كانت الدولنة والسوق ينموان معاً، فإن الحيز الاجتماعي الذي ينموان فيه واحد في الواقع، ومنطق كل منهما يؤثر في منطق الآخر ويفسده. وإذا كانت هذه الدلالة المزدوجة للمنطق الاقتصادي السائد، تسمح للطبقات المتوسطة بأن تستند في صعودها إلى توسّع الدولنة وتوسع علاقات السوق معاً، فإن الذي يفسرها، في مقابل ذلك، هو رغبة تلك الطبقات المتوسطة في الحفاظ على كل قنوات صعودها مفتوحة أمامها.

وأخيراً، ليست الدولة فوق المجتمع رغم استقلاليتها الكبيرة إزاء القوى

الاجتماعية، وسير العمل فيها يعكس بصورة دقيقة إلى حد ما المعوقات والانقسامات الاجتماعية التقليدية. والبيروقراطية التي تنمو مع ازدياد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ليست بيروقراطية بالمعنى الذي يقصده فيبر، بل مجموعة بقيت ارتباطاتها بالمجتمع راسخة للغاية. إنها بالتأكيد تريد ترشيد الأنشطة الاجتماعية، ولكنها أيضاً مشربة بمشاعر التكافل التقليدية من النمط العشائري أو الاقليمي أو العرقي أو الطائفي، ولا سيما في البلدان التي لم تبلغ فيها التقاليد الملازمة للدولة قدراً كبيراً من النمو.

ولئن كان النموذج الشعبوي قد حقق، على الصعيد الاقتصادي، تنمية صناعية كبيرة وأتاح إقامة بنية أساسية تقنية، فقد واجه بعد مرحلة تاريخية قصيرة نسبياً عقبات خطيرة تسد الطريق أمامه. ولم ينجُ هو الآخر من التبعية الغذائية والمالية، شأنه شأن نموذج الرأسمالية الانفتاحية، كما أنه لم يثبت أنه أكثر منها قدرة على تسوية مشكلة العمالة. ولكنه تعرّض فضلاً عن هذا لمصاعب خاصة به. وإذا كان التكامل الصناعي في ظله أعلى منه في غيره، فإنه لا يبعث على الرضا بأي حال، ولا يزال الاقتصاد معتمداً اعتماداً كبيراً على الخارج فيما يتعلق بالمعدات التي يحتاج إليها. وقد تطور التصنيع في هذا النموذج على أساس التكنولوجيا الخارجية فقط، ولم تطبق أي سياسة متسقة لتعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية، وذلك رغم بعض المحاولات العابرة في قطاعات معينة. حقاً ان مجال نشاط الدولة واسع جداً في الانتاج والتوزيع والتمويل والاستيراد، غير أن النزاعات داخل جهاز الدولة بين شتى مراكز اتخاذ القرار، أدت في كثير من الأحيان إلى إدارة الهيئات والمشروعات الاقتصادية التابعة للدولة إدارة غير رشيدة. وفي أحيان كثيرة كان القطاع العام عديم الكفاءة في الزراعة وفي الصناعة بسبب الضغوط والصعوبات الناجمة عن الظروف المحيطة به، وبسبب مشكلات تنظيم العمل في داخله. ومن ثم فقد عانى هذا النموذج من تبديد ضخم للعمل ولرأس المال. وإضافة إلى ذلك، زادت أوجه الاختلال في أداء التخطيط لوظائفه، بسبب وجود القطاع الخاص وتنامي العلاقات التجارية داخل القطاع العام. ولئن كان رأس المال الخاص يخضع لرقابة دقيقة من الدولة، فإنه يستفيد من إعانات مقنعة للسلع الوسيطة التي يبيعها القطاع العام بأسعار موجّهة، ومن العقود المبرمة مع الدولة وبخاصة في مجال التشييد، بل ومن العمال المؤهلين الذين تدربوا في مشروعات الدولة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن تقييد الدولة للاستثمار الخاص بغرض توجيهه نحو قطاعات معينة يفضي، خلافاً لما يتوقع، إلى تثبيت مراكز احتكار الأقلية، ومن ثم يضعف المنافسة، ويفوق خفض الأسعار والتكاليف والتماس الجودة، ويساعد على تكوين دخول غير عادية تغذي الاستهلاك الترفي والمضاربة على العملة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، كلما سارت تنمية الاقتصاد قدماً زاد المجتمع تعقيداً،

وتمايزت أوضاع الفئات المختلفة من السكان، وأصبح التوفيق بين مصالحها عن طريق الدولة أكثر صعوبة، ولا سيما عندما توشك طاقات النموذج على النفاد. عندئذ تصبح البرجوازية التي تكونت في أثناء ذلك في الصناعة والخدمات والتجارة، أكثر شعوراً بثقلها، وتسعى إلى التفاوض من جديد لتحسين مركزها في النظام، في الوقت الذي تمتد فيه المنازعات داخل جهاز الدولة بين شتى الفرق البيروقراطية والتكنوقراطية بشأن اتجاه السياسات الاقتصادية. وقد سجل الانفتاح بالأسلوب المصري انتصار أقسام بيروقراطية الدولة المؤيدة لانفتاح النظام على الرأسمالية المحلية والأجنبية. ورغم أن الانفتاح يتطور في سوريا والجزائر بطريقة خاصة، ويجري التفكير فيهما في الانخراط بطريقة جديدة في تقسيم العمل الدولي، فإن نتيجة العمليات الجارية لإعادة تنظيم هيكل الاقتصاد غير مضمونة على الاطلاق.

وما زالت جميع بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط موسومة بثقل الفلاحين والأنشطة الريفية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وقد رأينا كم كان دور الزراعة حاسماً في التنمية الاقتصادية لتركيا، أولاً كمصدر لتراكم رأس المال، ثم كسوق للصناعة وكقاعدة اجتماعية للسلطة السياسية. وقد فشلت رأسمالية الدولة في تركيا في تحديث الزراعة، التي ما زالت تشغل نصف السكان العاملين، لكنها نجحت في تكوين رأسمالية زراعية فعالة، إلى درجة أن تلك البلاد هي الوحيدة، في الوقت الراهن في المنطقة، التي لديها فائض في الحبوب، في حين أن تاريخ الزراعة المعاصر في الأقطار العربية هو تاريخ فشل مزدوج، فشل الرأسمالية وفشل الدولة.

رابعاً: الزراعة والنمو والتبعية الغذائية

حدث في تركيا التمايز الاجتماعي في الريف، من خلال عملية تقليدية لتطوير الرأسمالية الزراعية أثناء الأربعينات والخمسينات. وقد شجعت الدولة توسّع المزارع الكبيرة بمنح أثرياء الفلاحين قروضاً طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض. وسرعان ما اتسع نطاق الري والميكنة، في ارتباط بنمو الصادرات الزراعية وارتفاع الأسعار الداخلية والخارجية. وقد أدت زيادة الانتاج في المزارع الكبيرة بعد تحديثها إلى خسائر في صفوف الفلاحين الصغار والمتوسطين، مما سهّل تركيز الأراضي وتحول جزء من الفلاحين إلى عمال زراعيين. ولم تمتد الرأسمالية الزراعية إلى كل الأراضي الزراعية وما زالت بعض مناطق البلد ذات هياكل عتيقة. غير أن الرأسمالية الزراعية نجحت في زيادة الانتاج وعائد المحاصيل المختلفة زيادة كبيرة، بحيث دعمت الزراعة التوسع الصناعي، بتموين المدن وتوسيع نطاق الأسواق الداخلية واستخلاص فوائض قابلة للتصدير. لكن الحقيقة هي أن تركيا استفادت، مقارنة بجيرانها العرب، ببعض الظروف

المؤاتية. فأولاً، أتاح لها عدم وجود ماضٍ استعماري، الافلات من التشوّه الذي تتميز به زراعات البلدان العربية التي دخلها التحديث الرأسمالي في أكثر الأحيان من الخارج، وتمثل في زراعة محاصيل موجهة للتصدير دون سواه. ثم ان الرأسمالية الزراعية تطورت في تركيا على مدى فترة طويلة في ظروف اقتصادية مؤاتية، اتسمت بارتفاع الأسعار الخارجية والانخفاض النسبي للتكاليف الداخلية. وأخيراً، فإن الظروف الطبيعية لاستغلال التربة أفضل كثيراً مما هي عليه في الوطن العربي.

ان الزراعة في الوطن العربي تعاني من ظروف طبيعية غير مؤاتية. فالصحراء والسهوب والجبال والمستنقعات تشغل الجزء الأكبر من الأراضي، وكمية الأمطار غير كافية على الاطلاق وغير منتظمة إلى حد كبير، باستثناء بعض المناطق الساحلية. وعلى مر العصور، نادراً ما شكّلت الفلاحة الكثيفة للأرض، إلا في مصر، القاعدة الاقتصادية الرئيسية للمجتمعات العربية، التي نظمت معيشتها بدلاً من ذلك بالاعتماد على الرعي والتجارة. والزراعة في المشرق وفي المغرب العربيين، موجهة نحو الزراعة الكثيفة للحبوب، وكانت منفصلة دائماً عن تربية الماشية. ومن ثم يضاف إلى الظروف الايكولوجية غير المؤاتية انخفاض المستوى التقليدي للعمل الفلاحي. وقد حال انخفاض حجم السكان نسبياً وتشتتهم في المكان وضعف مستوى استهلاك الأغلبية، دون رؤية انخفاض مستوى عائد المحاصيل والانتاجية وقلة وحجم الفائض الزراعي. غير أن التقلبات العميقة التي تعرضت لها المجتمعات في الوطن العربي في الحقبة المعاصرة، والزيادة السكانية، والتحول الحضري، وتحسن متوسط الدخل، وتغير أنماط الاستهلاك، تُظهر في وضح النهار ضعف الامكانات الزراعية لأغلب البلدان العربية.

ولم يؤدِ انتشار الميكنة أثناء العقدين الأخيرين، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية في جزء كبير من الأراضي الصالحة للزراعة، إلى تحسن ملموس في عائد المحاصيل.

لقد انتشر الري في بعض الأقطار مثل المغرب والعراق، ولكنه ما زال غير كاف في كل البلدان. فالجزائر لا تروي سوى ٢٥٠٠٠٠ هكتار، أي ٣ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة. وقد فضلت البلدان المختلفة تشييد السدود الكبيرة، العالية التكلفة وذات الطاقة التخزينية المحدودة بسبب التوحل، بدلاً من المشروعات المائية الصغيرة القائمة على استخدام طبقات المياه السطحية ومياه السيح (الماء الجاري)، مما يتطلب عدداً أكبر من الأيدي العاملة.

وما زال مستوى تعليم الفلاحين وتدريبهم منخفضاً جداً. ولم يجن سكان الريف

العاملون، وبينهم نسبة عالية جداً من الأميين، أي فائدة من النظم التعليمَية التي أقيمت في شتى الأقطار، والتدريب التقني والمهني المخصص للزراعة قاصر للغاية. أما البحوث الزراعية فإنها لم ترقَ في أي بلد إلى مستوى الاحتياجات التقنية.

تشغل الحبوب، وهي الغذاء الأساسي في البلدان العربية، الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية (٧٣ بالمائة في الجزائر، ٥١ بالمائة في سوريا، ٦٠ بالمائة في المغرب)، غير أنها تزرع أساساً على مساحات غير مروية، وتعاني كثيراً من آثار عدم انتظام الأمطار. وفي المغرب العربي، احتفظ بالمناوبة كل عامين بين تبوير الأرض لتستريح وزراعة القمح، رغم تقادم هذا الأسلوب وقلة الأراضي. وبذلك يظل نحو ٤٠ بالمائة من المساحات المزروعة مستريحة كل عام في الجزائر. ويتجلى الانخفاض العام لخصوبة التربة، التي لا تتجدد عناصرها الغذائية أولاً بأول مع استغلالها، في الانخفاض البالغ لعائد الهكتار. وفيما عدا مصر، لا يحصل أي من البلدان العربية على عائد يساوي المتوسط العالمي البالغ ٢٠ قنطاراً، نظراً إلى أن الأرض تغل عائداً يتراوح حسب النظم الانتاجية بين ١٠ و ٢٠ قنطاراً. وعلى كل، فإن استخدام الأسمدة الصناعية لا يعوّض انخفاض خصوبة التربة، وكثيراً ما يصعب على التربة المتدهورة والتي تعاني من قلة الأمطار وعدم انتظامها أن تتمثل هذه الأسمدة. فانتاج الحبوب في كل الوطن العربي لا يعادل سوى ٦٢ بالمائة من انتاج كندا، و٥٧ بالمائة من انتاج فرنسا، و ١٠ بالمائة من انتاج الولايات المتحدة. ويملك السودان وحده تسعة أعشار الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي!

ولا يبدو أن الأولويات الجديدة المحددة خلال الثمانينات، لا سيما في المغرب العربي، تنطوي على اعادة النظر في السياسات المتبعة حتى الآن في مجال تخصيص الأراضي والري والتدريب والبحوث الزراعية. وهي تتجه بصفة عامة نحو زيادة الميكنة واستخدام الكيماويات في الانتاج، عن طريق الاستعانة المتزايدة بالواردات من الآلات والأسمدة.

وبوجه عام، فشلت السياسات الزراعية في أن تجعل من الزراعة مصدر تراكم رأس المال في الوطن العربي. وفي الأقطار غير النفطية، أفضى تدهور معدلات التبادل المفروضة على القطاع الزراعي إلى انخفاض دخول الأغلبية العظمى من الفلاحين.

وفي مصر، اقتصر تسويق بعض المنتوجات الزراعية مثل القطن، وهو محصول استراتيجي بالنسبة إلى التصدير، على الجمعيات التعاونية وحدها. وأخضعت أغلب المنتوجات الغذائية الأساسية، مثل الأرز والبصل، لنظام التوريد الاجباري للدولة. وبصورة أعم أبقيت الأسعار المدفوعة للمنتجين في مستوى منخفض، مقارنة بأسعار

البيع للمستهلك وبالأسعار الصناعية في آن معاً. صحيح أن الأسمدة والمبيدات الحشرية المستخدمة تباع بأسعار مدعومة، وأن الدولة تستثمر مبالغ ضخمة في الري والصرف، غير أنه تبين أن تحديد الأسعار لغير صالح المزارعين، أدى إلى تحويل ما بين ٥ بالمائة و٧ بالمائة من الدخل الزراعي الكلي إلى المدن والصناعة.

وفي تونس أيضاً، تطورت معدلات التبادل بطريقة غير مؤاتية للزراعة، بسبب تثبيت الدولة لأسعار انتاج المنتوجات الزراعية الرئيسية. فبالأسعار الثابتة، انخفض سعر القمح الصلد مثلاً من ٤,٢ دنانير للقنطار عام ١٩٦١، إلى ٢,٨ دينار عام ١٩٧٩. وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار المنتوجات الصناعية بانتظام، ولا سيما أسعار المدخلات الزراعية، بحيث أصبحت تكاليف انتاج المنتوجات الرئيسية أعلى من أسعارها. ففي عام ١٩٧٥، كانت تكاليف انتاج القمح الصلد ٧٥ ديناراً للطن، بينما كان سعره عند الانتاج لا يزيد عن ٦٦ ديناراً. وقد قدر أن الفرق بين التكلفة وسعر الانتاج للحبوب والزيتون والألبان واللحوم، يعادل اقتطاع ١٦ بالمائة من قيمة الانتاج الزراعي في عام ١٩٧٥. غير أن الدولة عدّلت في الثمانينات سياستها بالنسبة إلى الأسعار الزراعية، وأتاحت تحسين دخل المزارعين بغرض تسهيل زيادة الانتاج، والتقليل من الواردات التي أصبحت باهظة الثمن، مقارنة بأسعار الانتاج المحلي وتكاليفه.

أما في الأقطار النفطية، فإن الرّيْع المستمد من تصدير النفط والغاز أعفى الدولة بطبيعة الحال من ضرورة تعبئة فائض زراعي من أجل تمويل النمو، وأتاح، على العكس، تحسين معدلات التبادل بالنسبة إلى الزراعة. ففي الجزائر رفعت أسعار الانتاج بالنسبة إلى كل المنتوجات، وإن حدث ذلك بمعدلات أعلى بالنسبة إلى زراعات الخضر والفاكهة واللحوم، بينما أبقيت أسعار المدخلات الصناعية في مستوى أدنى كثيراً من تكلفة انتاجها أو سعر استيرادها. فسعر بيع الجرار مثلاً يقل كثيراً عن سعر استيراده، في حين أن سعر العملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية، وتكاليف انتاج المخصّبات ضعف سعر بيعها. إضافة إلى ذلك، فإن العجز في القطاع العام والتعاوني، كان دائماً وما زال يغطى بإعانات من الدولة، مما أتاح زيادة كبيرة في الأجور الزراعية لا تتناسب وانتاجية العمل.

١ ـ التبعية الغذائية

أصبحت جميع الأقطار العربية، باستثناء السودان، تستورد كميات ضخمة من المواد الغذائية. فلم يعد انتاجها يغطي إلاّ أكثر قليلاً من نصف احتياجاتها، بينما كانت مكتفية ذاتياً تقريباً منذ عشرين عاما. وقد أضيفت إلى الواردات التقليدية من البن والشاي والسكر والزيت، الواردات من منتوجات كانت في العادة متوافرة في البلد، وهي الحبوب

بصفة خاصة، لكن يدخل فيها أيضاً البقول الجافة والبطاطس والبصل واللبن والزبد واللحوم. وبقيت الصادرات التقليدية (النبيذ، زيت الزيتون، التمر، الموالح، القطن) ونميّت صادرات جديدة (باكورة المحاصيل، الخضروات)، لكن ميزان المبادلات الزراعية كان يتدهور في كل الحالات.

وفي المغرب، انخفضت معدلات الاكتفاء الذاتي بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠ من ٨٦ بالمائة إلى ٧٢ بالمائة للحبوب، ومن ٦١ بالمائة إلى ٥٠ بالمائة لمنتوجات الألبان، بينما هبطت معدلات تغطية الصادرات للواردات الزراعية من ١٥٦ بالمائة إلى ٧٠ بالمائة. والعجز الغذائي أكبر كثيراً في تونس، إذ انخفضت معدلات التغطية فيها من ١٥٠ بالمائة إلى ٥٠ بالمائة أثناء الفترة ذاتها. ولم يعد الانتاج المحلي يغطي الاحتياجات إلا بنسبة ٥٥ بالمائة فيما يتعلق بالحبوب، و ٤٠ بالمائة بالنسبة إلى منتوجات الألبان. وتضطر مصر إلى استيراد ثلاثة أرباع كميات القمح التي تستهلكها. وفي الجزائر لا يغطي الانتاج الآن سوى نصف الاستهلاك (مقابل ٧٠ بالمائة عام ١٩٧٠). أما بالنسبة إلى المنتوجات الأساسية، فإن الانتاج لا يكاد يؤدي إلّا دوراً مساعداً، لأن ما يوفره يقل كثيراً عن الواردات بالنسبة إلى الحبوب، والبقول الجافة، والزيوت النباتية، واللبن ومنتوجات الألبان.

وقد ظهر العجز الغذائي أو تفاقم في الأقطار العربية نتيجة لتضافر ضعف نمو الانتاج الزراعي، والزيادة السريعة في الاستهلاك الغذائي. ولا ترجع هذه الزيادة إلى الزيادة السكانية الكبيرة فحسب، بل ترجع أيضاً إلى تحسّن التغذية، لا سيما في بلدان النموذج الشعبوي بسبب التحول الحضري، والتوسع في العمالة، وزيادة متوسط دخل السكان. ففي الجزائر مثلاً، ارتفع الاستهلاك للفرد بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠ من ١٤٧ إلى ١٨٧ كيلوغراماً (كلغ) سنوياً بالنسبة إلى الحبوب، ومن ٤,٧ إلى ١٣,٣ كلغ للزيت، ومن ٦,٦ إلى ١٥,٦ كلغ للحوم، ومن ١٧ إلى ٢٢ كلغ للسكر. فالعجز الغذائي لا يعكس إذاً حالة معينة وصل إليها الانتاج فحسب، بل يعكس أيضاً مستوى معيناً وهيكلاً محدداً للاستهلاك. ويتضح وجود هذا العجز، رغم وجود فوائض زراعية، من أن تحقيق هذه الفوائض يتم على حساب ضغط الاستهلاك الشعبي.

إنّ نمو التبعية الغذائية أثناء السبعينات كان إلى حد ما استراتيجية مقصودة من جانب الدول، حتى وإن كانت عدم مرونة الانتاج في المدى المتوسط في مواجهة التوسع الكبير في الاستهلاك، هي التي أدت إلى اللجوء للواردات. وحتى الثمانينات، كان يفضل استيراد المواد الغذائية على زيادة انتاجها محلياً بتكاليف أعلى، نتيجة لضعف غلة الأرض وانتاجية العمل الزراعي. ذلك أن اللجوء إلى الواردات الأقل سعراً، يتيح تجنّب

زيادة كبيرة في الأجور للعمال الدائمين في المدن، وتجنب افقار قطاعات عريضة من سكان الحضر. غير أن اللجوء إلى الواردات لا يعفي الدولة من دعم أسعار المنتوجات الضرورية، نظراً إلى أن أسعار المواد الغذائية المستوردة قد تكون أقل من تكاليف انتاجها في الداخل، ولكنها في الوقت نفسه أعلى من متوسط دخل الطبقات الشعبية الحضرية. والواقع أن الاعانات المالية زادت إلى جانب الواردات الغذائية. ففي الجزائر مثلاً تنفق تسعة أعشار الاعانات على الحبوب والبقول الجافة، التي ثُبّتت بذلك أسعار بيعها للمستهلك رغـم ارتفاع أسعار انتاجها. وفي تونس تضاعفت الاعانات ١٣ مرة في ست سنوات. ومن جهة أخرى، فإن ميل أسعار الحبوب في السوق العالمية إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة، يقلل من الفارق بين سعر الاستيراد وتكاليف الانتاج المحلية، ويشجع البلدان المختلفة على التفكير في تنمية الانتاج المحلي. وأخيراً، فإن التبعية الغذائية تصبح، فيما زاد عن حد معين، غير محتملة سياسياً، حتى في بلدان الرأسمالية الانفتاحية. وهذا يفسر انصراف اهتمام كل البلدان تقريباً في السنوات الأخيرة إلى التقليل من التبعية الغذائية. أما التنبؤ بما يمكن أن تفضي إليه استراتيجيات الاكتفاء الذاتي الغذائي من ظروف اجتماعية واقتصادية فمسألة أخرى.

٢ ـ الاصلاحات الزراعية وبنى الملكية العقارية

كان الاصلاح الزراعي محدوداً للغاية في بلدان رأسمالية الدولة الانفتاحية، وظل تركيز الملكية العقارية بالغ الارتفاع. ففي تونس يمتلك ١,٥ بالمائة من المزارعين في الوقت الراهن أكثر من خمس الأراضي (مقابل الربع في عام ١٩٦٠). ولم تؤمم سوى أراضي المستوطنين، وتكونت منها أملاك عامة مملوكة للدولة تبلغ مساحتها نحو ٤٠٠٠٠٠ هكتار. وطبق اصلاح زراعي ثانٍ في الستينات، أوجب انشاء تعاونيات تضم الفلاحين الفقراء والمعدمين، غير أنه أثار عداوة المعنيين الرئيسيين وانتهى إلى الفشل.

وفي المغرب، يركز ٠,٥ بالمائة من المستثمرين بين أيديهم ١٧ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة، وتلك نسبة تركيز أعلى من الموجودة في تونس. قد اقتصر الاصلاح الزراعي المغربي أيضاً على القطاع الاستيطاني، فلم يؤثر تأثيراً ملموساً على بنى الملكية العقارية في البلد. فأمم مليون هكتار من أراضي المستوطنين، منها ٣٠٠٠٠٠ بيعت بأسعار تفضيلية للفلاحين لتتشكل منها تعاونيات.

وفي بلدان «رأسمالية الدولة الشعبوية»، كانت الاصلاحات الزراعية أكثر جذرية بطبيعة الحال، إذ مست الملكية العقارية الأهلية.

ففي مصر، أدى اصلاح عام ١٩٥٢ إلى تفتيت البنى الزراعية القديمة. لقد أمم مليون فدان لكي توزع على قرابة ٣٤٠٠٠٠ من أسر العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء

والمعدمين. وبعد بضع سنوات، بدأت حركة لتكوين جمعيات تعاونية، تيسيراً لترشيد الاستغلال الزراعي، لكن الملكية ظلت ملكية فردية. وكانت الجزائر هي البلد الذي سار فيه الإصلاح الزراعي شوطاً أبعد مما سار في غيره، وكان هذا متوقعاً في بلد عرف استعماراً عميق الغور استند إلى مصادرة الأراضي، ولعب الفلاحون الفقراء فيه دوراً كبيراً في حرب التحرير الوطني. فأممت الممتلكات العقارية للمستعمرين غداة الاستقلال، وأديرت أراضيهم بنظام التسيير الذاتي، وان اقتصر التسيير الذاتي في التطبيق على تنظيم سير العمل، إذ ان الممتلكات المدارة بالتسيير الذاتي، أخذت تؤدي عملها الاقتصادي كمشروعات عامة تديرها وزارة الزراعة. وفي عام ١٩٧١، تصدى اصلاح زراعي ثان للملكيات الكبيرة للجزائريين، فنصّ على مصادرة أراضي الملاك الغائبين والأراضي التي تزيد مساحتها عن ٥٠ هكتاراً، وهو الحد الأقصى الذي حدد في المتوسط للمزارع الخاصة. وبذلك أمم ٥٠٠٠٠٠ هكتار لكي توزع على ١٠٠٠٠٠ فلاح ممن لا يملكون أرضاً، في إطار تعاونيات الانتاج. وقد حلت أخيراً هذه التعاونيات التي كان أداؤها الاقتصادي ضعيفاً بوجه عام، ووزعت أراضيها على أعضاء التعاونيات أو ألحقت بالملكيات المسيّرة ذاتياً.

ومع ذلك، ففي جميع الحالات، لم تنجح الاصلاحات الزراعية في تغيير بنى الملكية العقارية والعلاقات الاجتماعية في الريف، في اتجاه مؤاتٍ لتحقيق زيادة حاسمة في الانتاج الزراعي. ففي بلدان الرأسمالية الانفتاحية، فشلت السياسات الزراعية في تنمية الرأسمالية الزراعية، وفي ترشيد عمليات بيع الأراضي وسوق العمل في الريف. وفي البلدان الشعبوية، أنشأت الدولة قطاعاً عاماً كبيراً، ولكنها لم تنجح في تأمين ظروف تشغيل سليمة له، ولا في أن تجعل منه الموجّه لتحديث الزراعة.

ورسخ في كل البلدان اتجاهان متميزان هما: توطيد الملكية العائلية والمجزأة، ودينامية الفلاحين المتوسطين الأثرياء من نوع «الكولاك».

ففي تونس، زاد منذ الستينات عدد الفلاحين ممن يملكون قطع أرض صغيرة (من لديهم أقل من ٥ هكتارات) وصغار الفلاحين (من ٥ إلى ٢٠ هكتاراً)، بينما تناقص عدد الأجراء الزراعيين الدائمين. ويمثل العمل المأجور قرابة عشر قوة العمل الزراعية. فالزراعة التونسية لم تمر إذاً بعملية رأسمالية كلاسيكية، تقوم على تحويل الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة إلى وضع البروليتاريا وتركيز الأرض بين أيدي برجوازية زراعية، كما لم تعرف ديمقراطية الملكية، إذ أنها ما زالت تتميز بقدر كبير جداً من التركّز في ملكية الأرض. وبالمقابل طرأ على الشريحة العليا من الملكيات المتوسطة (٥٠ ـ ١٠٠ هكتار) توسّع كبير، من حيث عدد العاملين والمساحات، على حساب الملكية الكبيرة، التي فقدت ثلث مساحتها منذ عام ١٩٦٠. ويوضّح تطور الزراعة

المغربية منذ عهد قريب في الاتجاه نفسه، أن الملكية العائلية الصغيرة توطدت، وإن سار تركّز ملكية الأراضي وتحويل الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة إلى بروليتاريا، إلى مدى أبعد هناك. فقد زاد كثيراً عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والعمال الزراعيين منذ الإستقلال، وتناقص عدد من يستخدمون الفلاحين، وهذه علامة على زيادة ازدهار الرأسمالية الزراعية. غير أن هذا لم ينجح في تغيير بنية السكان العاملين المشتغلين بالزراعة، نظراً إلى أن نسبة العمال ظلت مساوية للخمس طوال العقود الثلاثة الأخيرة، بينما زادت نسبة المعاونين في النشاط العائلي، في أثناء ذلك، من ٢٥ بالمائة إلى ٣٥ بالمائة.

وفي مصر والجزائر، قضى الاصلاح الزراعي، من جهة، على الأرستقراطية الريفية المؤلفة من كبار الملاك العقاريين من أهل البلد، وأدى إلى إعادة توزيع الأرض والدخل لصالح أكثر فئات الفلاحين فقراً. غير أن إعادة التوزيع هذه كانت محدودة بسبب الرغبة في تلافي الافراط في تفتيت الأراضي المؤممة. فاستفاد من المليون هكتار التي وزعت في الجزائر باسم الثورة الزراعية (والتي أتى نصفها من مصادرة أراضي الملّاك الغائبين، ومن وضع حد أقصى للمساحات المملوكة ملكية خاصة، والنصف الآخر من استثمار الأراضي المملوكة ملكية عامة) ١٠٠٠٠٠ منتفع جمعوا في تعاونيات، بينما بلغ عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ٦٠٠٠٠٠ في أوائل السبعينات، فضلاً عن الفلاحين الذين يملكون قطعاً صغيرة. وفي مصر أيضاً لم يلبِّ الإصلاح الزراعي تطلع أغلبية الفلاحين المعدمين إلى امتلاك أرض. والواقع أن أهداف الإصلاح الزراعي كانت اقتصادية بقدر ما كانت اجتماعية وسياسية. لقد كان الغرض منه القضاء على السلطة السياسية لكبار الملّاك، والحد من الهجرة الريفية بتحسين الظروف المعيشية في الريف، وأيضاً زيادة الانتاج الزراعي وعائدات الاستغلال الزراعي بهدف تأمين الغذاء لسكان الحضر المتزايدين، وتوسيع نطاق السوق أمام المنتوجات الصناعية، وكان هذا يمنع منح قطع أرض صغيرة جداً للفلاحين المعدمين.

ومن جهة أخرى، إذا كانت الاصلاحات الزراعية قد قضت على الملكية العقارية الكبيرة، وحالت دون ازدهار الرأسمالية الزراعية، فإن الجهود التي بذلت لحثّ صغار الفلاحين على الانضمام إلى تعاونيات انتاجية أو خدمية باءت بالفشل. وبالتالي، ففي تلك البلدان أيضاً ظلت الملكية العائلية والمجزأة قائمة أو توطدت، تاركة المجال مفتوحاً أمام عمليات جديدة من التمايز الاجتماعي، مما يؤدي، كما في بلدان الرأسمالية الانفتاحية، إلى ازدهار كبير لفئة الفلاحين المتوسطين، أو للشريحة العليا من الفلاحين المتوسطين، وهؤلاء وأولئك يملكون حسب البلدان مساحة تبلغ من ١٠ إلى ٥٠ أو ١٠٠ هكتار، أو مساحات أصغر من الأرض المروية.

والعامل المؤثر في حدوث عمليات التمايز هذه ليس هو تركّز الملكية، وإن لعبت المعاملات الخاصة بالأرض دوراً لا يستهان به في هذا الصدد في مصر، وبالطبع في المغرب وتونس، ولكنه اتساع نطاق تأجير المعدات والعمل، ومدى الانفتاح على سوق المنتوجات الزراعية.

لقد انتشرت المكننة كثيراً في القطاع الخاص، غير أن قلة من الفلاحين يملكون المعدات التي يستخدمونها.

ففي الجزائر، تستخدم أكثر من نصف المزارع الخاصة الجرار الميكانيكي منذ منتصف السبعينات تقريباً، ومنذ ذلك الحين تقدمت المكننة كثيراً. وقد بلغ الطلب على المعدات اليوم حداً أدى إلى ارتفاع أسعار تأجيرها (أو بيعها) في السوق الحرة إلى ثلاثة أمثال أسعار التأجير (أو التنازل) التي تتقاضاها أجهزة الدولة. وبينما تشجّع الدولة الطلب، إذا بها تعجز عن تلبية احتياجات صغار المزارعين، بحيث اتسع نطاق تأجير الآلات والجرارات من جانب الفريق الأكثر ثراء من الفلاحين المتوسطين، مما يؤدي إلى تحويل الفائض من فريق إلى آخر داخل القطاع الخاص.

وفي تونس، يستعين أكثر من نصف المزارعين المشتغلين لحسابهم في الوقت الحاضر بالوسائل الميكانيكية، ولكن يوجد في مقابل كل مالك للمعدات ١٦ مستأجراً! وصغار الفلاحين الذين يستخدمون الجرار إنما يفعلون هذا عن طريق استئجاره، في جميع الحالات تقريباً، إذ من بين ٢٠٠٠٠٠ من المزارعين الصغار والمتوسطين الذين يستخدمون جراراً، يوجد ١٨٦٠٠٠ تقريباً يستأجرونه من فلاحين أيسر حالاً.

وكذلك يستند التمايز الاجتماعي في الأرياف إلى درجة انفتاح الفئات المختلفة من المزارع على السوق، فعلى درجة الانفتاح تتوقف إمكانية الاستثمار في الزراعات الأكثر ربحاً.

وكقاعدة عامة، تتركز زراعة الحبوب، التي لا يدانيها في الأهمية أي نوع آخر من الزراعات، في القطاع العام وفي الزراعة الصغيرة التجارية ونصف التجارية. وتحدد الدولة أسعار الحبوب، بحيث يكون مستواها غير مجز مقارنة بأسعار المنتوجات الزراعية الأخرى. وعلى عكس ذلك، فإن زراعة الخضر والفاكهة وتربية الماشية تتولاها في المقام الأول مزارع القطاع الخاص المتوسطة الحجم. وأسعارها حرة والطلب عليها يتزايد كثيراً مع زيادة متوسط الدخل في المدن.

والزراعة في شمال أفريقيا، وبدرجة أقل في مصر، تجري الآن وفقاً لأربعة نظم انتاجية تختلف عن بعضها البعض تبعاً لحجم المزرعة، وطريقة سير العمل، ومدى تسويق الانتاج.

فالنظام الانتاجي الأول يناسب الملكية الصغيرة المجزأة، أي قطع الأرض الصغيرة جداً التي تقع عادة في مناطق قليلة المطر وغير مروية، وتقتصر على استخدام اليد العاملة العائلية على أساس أساليب عمل بالية. والوظيفة الأساسية للعمل الزراعي هنا هي تأمين الاحتياجات المعيشية للمجموعة الأسرية، وهذا هو السبب في أن هذه المزارع الصغيرة جداً، تمارس بصورة رئيسية زراعة المواد الغذائية بغرض استهلاكها ذاتياً. غير أن ضآلة غلة الأرض والبطالة المقنّعة وضرورة شراء منتوجات استهلاكية تضطر أعضاءها إلى بيع عملهم والبحث عن فرص للكسب خارج المزرعة. ولا يشغل هذا النظام الانتاجي إلا جزءاً صغيرا من المساحة المزروعة، ولكنه يشغل نسبة كبيرة من الفلاحين، تزيد عن الثلث عادة. وهو مندمج في السوق، بالدرجة الأولى، بفضل بيع العمل، حتى وإن كانت المزارع الصغيرة جداً تستطيع تسويق جزء من إنتاجها. ومن هذا النظام بالتحديد يأتي في المقام الأول الأجراء الريفيون، ولكن يأتي أيضاً العاطلون الريفيون، المرشحون للهجرة من الريف وللهجرة إلى الخارج.

والنظام الإنتاجي التالي يناسب الملكية العائلية المتوسطة التجارية (بين ٥ و٢٠ هكتاراً)، ويتميز بالاستخدام العرضي للعمل المأجور على مساحات تتيح اتباع أساليب عمل أكثر عصرية، ممكننة في كثير من الأحيان. والانتاج هنا موجّه بصفة رئيسية إلى السوق، نظراً إلى أنه أكثر تنوعاً من إنتاج المزارع الصغيرة جداً (حبوب، خضروات، أعلاف). ومع ذلك، فإن غلة الأرض من مختلف المحاصيل تظل ضعيفة إلى حد ما وخاضعة للأحوال المناخية، والدخول المستمدة من المزرعة لا تغني العائلات عن البحث عن فرص كسب أخرى خارج المزرعة. ولهذا النظام ثقله الكبير بين الفلاحين، وهو يشغل مساحة كبيرة نسبياً من الأرض الزراعية.

والنظام الإنتاجي الثالث يناسب الشريحة العليا من الملكيات المتوسطة. وهنا يمكن أن تمثل الأراضي المستأجرة جزءاً لا يستهان به من المساحة التي يتناولها عمل المزرعة، غير أن المساحات المستغلة مباشرة على الذمة هي الأكبر حجماً في العادة. وعلى كل، تظل المزرعة ذات طابع عائلي وإن استعانت بانتظام بالعمل المأجور. والانتاج مخصص كله للسوق، وأساليب العمل ممكننة أيضاً، والزراعات أكثر تنوعاً بشكل واضح، وغلة المحاصيل المختلفة والدخول أكثر ارتفاعاً. ولا يفكر أحد هنا في بيع عمله خارج المزرعة، ولا في استئجار معدات. وإمكانية الحصول على قروض وكذلك الانتفاع بالري أكبر كثيراً هنا. ونظراً إلى أن هذا النظام الانتاجي قادر على تطويع بنيان انتاجه للحوافز التي يقدمها نظام الأسعار، ولأنه يستفيد أيضاً من التحويلات الضمنية للدخول على حساب القطاعات التي تضم أغلبية الفلاحين، فقد كان أكثر النظم دينامية في زراعات الأقطار العربية.

وأخيراً، فإن النظام الانتاجي الرابع يناسب المزارع الكبيرة، الممكننة، القائمة كلياً على العمل المأجور وتسويق الانتاج، سواء أكانت من النمط الرأسمالي أم كانت تابعة للدولة.

وقد استطاعت الرأسمالية الزراعية في المغرب مواءمة انتاجها مع تطور السوق، بالتوسع في زراعة الخضر والفاكهة تلبية للطلب المحلي ومن أجل التصدير، ولكن المزارع الكبيرة الخاصة في تونس ليست دينامية بالقدر الكافي، إذ ان كبار الملاك يفضلون جني ربح من تأجير المعدات وتوسيع نطاق المساحات (المخصصة عادة للحبوب) على تكثيف الانتاج. وغلة المحاصيل في الملكيات الكبيرة التونسية ضعيفة جداً، إذ يتناقص إجمالي انتاج الهكتار المزروع حبوباً في شمال البلد كلما زاد حجم المزارع، وفقاً لاستقصاء أجري عام ١٩٨٠.

وفي الجزائر، حيث أنشىء قطاع الدولة على أراضي المستوطنين القديمة، يغلّ ذلك القطاع عائدات منخفضة جداً (تبلغ ١٠ قناطير للهكتار)، رغم استخدام المكننة والأسمدة في إطار مزارع كبيرة، ولا تسمح قيمته المضافة بمجرد تسديد أجور عُمّاله.

هذه النظم الانتاجية الأربعة تقيم فيما بينها علاقات غير متكافئة، لا سيما عن طريق تأجير المعدات والاستخدام الدائم أو العارض لفلاحين أجراء. وبقاء وتعزيز الملكية العائلية الصغيرة والمجزأة يتيحان لقطاعات الزراعة الأخرى بصفة خاصة، بل للاقتصاد الوطني في مجموعة أيضاً، أن تجد في متناولها احتياطاً من العمال يفي العمل في الأرض بجزءٍ من احتياجاتهم.

وإذا كان ثمة ظاهرة تنمو جنباً إلى جنب مع توطيد الزراعة العائلية والمجزأة، فهي ظاهرة انتقال عمل الفلاحين إلى خارج المزرعة. فقد قدر أن أكثر من ثلث المزارعين في تونس يكرسون في الوقت الحاضر أكثر من ستة أشهر سنوياً لأنشطة أخرى، بخلاف تلك التي تتطلبها مزرعتهم الخاصة. ويجري بيع العمل في إطار استراتيجيات عائلية تقرر توسيع أنشطة أفراد العائلة، بين استغلال قطعة الأرض المملوكة لها، والعمل الزراعي المأجور، والعمل المأجور غير الزراعي. وبما أن العمل المأجور أقل نمواً في الزراعة، فإن الفلاحين الفقراء يلتمسون العمل الأضافي بصفة خاصة في مجال البناء والصناعة والخدمات. ففي المغرب لا يشتغل في قطاع الزراعة سوى ٥٨ بالمائة من سكان الريف العاملين. وتنمو العمالة غير الزراعية في الريف بقدر أكبر في الجزائر، حيث يعمل نصف سكان الريف العاملين خارج نطاق الزراعة، في البناء والأشغال العامة أساساً.

خامساً: النمو والتحديث والاستقلالية

توجد فوارق عديدة بين تركيا والوطن العربي، وفي داخل الوطن العربي بين النظم التي تتبع الرأسمالية الانفتاحية والنظم الشعبوية، وترجع هذه الفوارق إلى تاريخ كل بلد وإلى الظروف الدولية. ولكن لم ينجح بعد أي من هذه النماذج في تحقيق تحديث حقيقي للمجتمع، ولا في التغلب على الاختلال الهيكلي في المبادلات الخارجية.

١ ـ التصنيع والبطالة والعمل

ما من مكان في المنطقة نجح فيه نموذج التنمية المطبّق في إحداث تغيير جذري في هيكل المهن التي يزاولها سكان يزداد عددهم بإطّراد. فرغم وجود فوارق كبيرة من بلد إلى آخر، لم يؤدِّ التصنيع إلى تحويل غالبية السكان العاملين إلى أنشطة عالية الانتاجية. ولا يزال المستوى المتوسط للانتاجية الاجتماعية منخفضاً للغاية، ولم ينخرط سوى جزء ضئيل من القوى العاملة في أشكال الانتاج وعمليات العمل الحديثة. وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية، التي لا جدال في أنها تحققت، لم تُفضِ إلى تحديثٍ حقيقي للمجتمع، إذا ما سلمنا بأن أنماط السلوك الاجتماعي وقوالب الفكر الجماعي، ترتهن إلى حد بعيد بأسلوب الحياة والعمل.

لقد اتسع حجم العمالة بقدر كبير خلال العقدين الأخيرين، ولكن ما زال هذا التوسع قاصراً بالقياس إلى طلب العمل، وأشد قصوراً بالقياس إلى القوى العاملة المتوافرة حقاً. ذلك أن هذه القوى العاملة أكثر عدداً بكثير من عدد طالبي العمل، لأنها تشمل عدداً كبيراً من العاملين المحتملين الذين لا يتقدمون إلى سوق العمل لأسباب اجتماعية وثقافية. ذلك ينطبق على الغالبية العظمى من النساء، وعلى جزء من الشباب غير الملتحقين بالمدارس، لكنه ينطبق أيضاً على عدد كبير من العاطلين المستترين المشتغلين بأعمال غير واضحة على هامش قطاع الأعمال الحضري غير الرسمي.

ففي تركيا، زاد عدد السكان العاملين من ١٣ إلى ١٩ مليون نسمة بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٨٠، لكنّ نسبة البطالة لا تزال في الوقت الحاضر نحو ٢٠ بالمائة من السكان العاملين، بينما لا يزال أكثر من نصف الأتراك يعيشون في الريف. وفي تونس زاد عدد المشتغلين، في الفترة نفسها، من ٩٠٠٠٠٠ إلى ١,٦ مليون شخص، لكن نسبة البطالة ظلت ثابتة، حوالى ١٥ بالمائة، بالنسبة إلى الذكور الذين يشكلون العدد الأكبر من السكان العاملين. غير أن العمالة النسائية زادت فيها بمعدلات أكبر بكثير.

إن القضاء على العلاقات الاجتماعية القديمة وتعديل هياكل الأسرة، وتحوّل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد نقدي، وانتشار الأنماط الاستهلاكية الجديدة، ترتب عنها

تحوّل أعداد متزايدة من النساء في شتى أجزاء المنطقة إلى البحث عن عمل من جهة. ومن جهة أخرى، فإن انتشار التعليم في الأوساط النسائية أدى، بخاصة في أوساط حاملات الشهادات من نساء الطبقة المتوسطة، إلى تبني نماذج ثقافية جديدة، غدا في ظلها الانخراط إيجابياً في حياة الأسرة والمجتمع، يعتمد من الآن فصاعداً على الاضطلاع بنشاط مهني بكل معنى الكلمة. وباختصار يعتبر ولوج المرأة سوق العمل ظاهرة آخذة في التعاظم، سواء أتم لحاجة مادية، أم نتيجة لسيادة معايير اجتماعية جديدة. إن السياسة الحكومية لا تخلق طلباً على استخدام النساء، ولكنها تستطيع أن تهيىء بقدر أو بآخر الظروف المؤاتية لأن يتحمل اقتصاد البلد أعباء هذه العملية. والحجة التي تساق أحياناً والقائلة بتعارض استخدام المرأة مع استخدام الرجل ليست حجة سخيفة فحسب، لأنها أشبه بالقول: إن استخدام بعض العاملين يسبب بطالة الآخرين، ولكنها أيضاً حجة مُغرضة لأنها تفترض بقاء المرأة في وضع أدنى من وضع الرجل في المجتمع. ففي تونس هناك ١٣ بالمائة من سكانها الاناث اللواتي في سن العمل منخرطات في سوق العمل، وأكثر قليلاً من ربع السكان العاملين من النساء، فهي لا تزال بعيدة عن النسب المشاهدة في أوروبا أو أمريكا أو آسيا، ولكنها من هذه الناحية أكثر الأقطار تقدماً في الوطن العربي. وما كان يتسنى بلوغ هذه النتيجة لولا تدخل الدولة لكي يتحمل الاقتصاد تلبية طلبات عمل النساء.

وفي المغرب، بلغت نسبة البطالة الرسمية ١٥ بالمائة في عام ١٩٨٠، وسجل رسمياً في ذلك التاريخ ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل في المراكز الحضرية، ولكن يجب أن يضاف إليهم نحو ٥٠٠٠٠٠ عامل في الريف. وفي الجزائر، ظل عدد العاطلين كبيراً ٧٠٠٠٠٠، لكنه زاد في السنوات الأخيرة. وفي مصر، يعتبر خُمْس السكان العاملين، الذين يقدر عددهم بعشرة ملايين نسمة، في حالة بطالة رسمياً. ولكن التقديرات الرسمية للبطالة تقلل كثيراً من شأن العمالة الناقصة الحقيقية. ولا يُعزى هذا فقط إلى أن الغالبية العظمى من النساء ومن الشباب المفصولين من المدارس غير معتبرين في عداد طالبي العمل، بل يُعزى أيضاً إلى أن نسبة كبيرة من السكان المستخدمين نظرياً، هم في حقيقة الأمر في حالة عمالة ناقصة إلى حد كبير، في الزراعة وفي الخدمات، في الريف والحضر. إن الأرقام الرسمية للبطالة تبدو ـ في نظر من يعرف مدن الوطن العربي ـ غير جديرة بالتصديق، نظراً إلى ضخامة عدد المتسكعين، معظمهم من الرجال في مقتبل العمر، منتشرين في شوارع وساحات المدن في مواعيد العمل المعتادة للمصانع والمكاتب والمتاجر.

ولكن حقيقة الأمر هي أن الضغط الذي يبذله طلب العمل (أو عرض العمل) على النظام الاقتصادي، يقل نتيجة للنمو السكاني الشديد. ومن الناحية التاريخية، على أي

حال، تعتبر معدلات نمو العمالة في تركيا والوطن العربي غير ضئيلة إذا ما قورنت بالمعدلات التي شهدتها أوروبا إبّان عصر تصنيعها. غير أن الضغوط السكانية ناجمة أيضاً عن عجز نموذج التنمية المتبع عن تحديث المجتمع.

وحتى السنوات الأخيرة، ساهمت الهجرة إلى الخارج في التخفيف من آثار التفاوت بين طلب وعرض العمل. فيقدر عدد الأتراك المهاجرين بثلاثة ملايين نسمة، أي ما يعادل عدد العاملين في الصناعة التركية أو سُدس السكان العاملين! وعدد المهاجرين المصريين الذين استقروا في الأقطار العربية النفطية، مفضلين إياها على أوروبا، يبلغ هو الآخر ٣ ملايين نسمة، أي ثلث سكان مصر العاملين! وفي شمال أفريقيا، حيث هجرة العاملين إلى أوروبا أساساً أقدم عهداً، يمثل المهاجرون أيضاً نسبة عالية جداً من القوى العاملة. ولكن الأزمة التي وقعت في أوروبا منذ منتصف السبعينات، والأزمة التي أصابت الأقطار النفطية منذ منتصف الثمانينات، قضتا على «صمام الأمان» الآنف الذكر، في الوقت الذي تفاقمت فيه المصاعب الاقتصادية في تركيا ومصر والمغرب العربي، وأفضت إلى اتساع نطاق البطالة.

إن حرمان فئات اجتماعية كبيرة العدد من الانتفاع بمزايا النمو الاقتصادي، ناشىء عن عجز الأقطار المختلفة عن وضع أنسب الاجراءات لزيادة انتاجية العمل الاجتماعي. ولكنه ناجم أيضاً عن التباين بين وتيرة التحديث الاجتماعي، والموارد الموجودة أو المحتمل وجودها تحت تصرف المجتمع. إن التحضّر وتغيير الأساليب المعيشية والاستهلاكية أسرع من أن تلاحقهما الامكانات الموضوعية لنمو الانتاج الزراعي والصناعي، وإن كان استغلال هذه الامكانات بالكامل لم يتحقق بعد. وهذا التباين أكثر وضوحاً بطبيعة الحال في بلدان الرأسمالية الانفتاحية، حيث ينطوي التفاوت في توزيع الدخول بقدر أكبر مما يجري في غيرها على تبذير قدر أكبر من الموارد النادرة. لكن التحديث الاجتماعي، سواء أكان من نصيب أقليات، كما هو الشأن في هذه البلدان، أم امتد إلى شرائح أكبر عدداً من السكان، كما في مصر أو الجزائر، يعني في الحالين الحصول على السلع والخدمات العصرية وتنمية الاستهلاك الفردي. وواقع الأمر هو أنه، في إطار نسق الأسعار العالمية الحالي، لم يتحقق هذا التحديث إلا بفضل توافر دخول ريعية مختلفة، وليس من خلال تعبئة الطاقات الانتاجية للمجتمع. ومع حلول الأزمة الناجمة عن تضاؤل هذه الريوع المختلفة، أصبح واضحاً أكثر من ذي قبل، أن الفئات الاجتماعية المستفيدة من هذا التحديث ستنكمش باطّراد. وإذا كانت الأزمة تبرز ضرورة تنمية انتاجية المجتمع بوصفها مهمة ملحة، فإنها تدعو أيضاً المجتمعات المعنية وصفوتها إلى التفكير في أوضاعها وفي مستقبلها، لأنه من الواضح تماماً أن التطلع إلى تعميم مستوى الاستهلاك «الغربي» وأسلوبه ليشمل السكان كافة، لا يمكن أن يقوم مقام

مشروع مجتمعي.

أما الأقطار النفطية القليلة السكان، مثل العربية السعودية وليبيا والعراق وبلدان الخليج، فإنها لم تعرف ظاهرة فائض العمل، بل على العكس، أوجد فيها معدل النمو الشديد الارتفاع الناجم عن الريع النفطي نقصاً حاداً في اليد العاملة، عوضته باجتلاب أعداد ضخمة من العمال من الخارج. ومع ذلك، ما زالت الغالبية العظمى من النساء مبعدات عن الانخراط في النظام الاقتصادي.

والواقع أن عجز النموذج الاقتصادي عن استيعاب كل القوى العاملة المتاحة، ناجم عن عجز القطاع الصناعي عن تشغيل نسبة لا يستهان بها من السكان.

٢ ـ تحويل العمل رسمياً إلى الخدمات

في تركيا كما في الأقطار العربية لا تقدر الصناعة، رغم ارتفاع معدلات توسعها، على زيادة أعداد العاملين بها زيادة محسوسة، وما زالت الصناعة تشغل حيزاً محدوداً من ساحة المجتمع.

لقد زاد نصيب الصناعة من مجموع العاملين المشتغلين من ١٠ بالمائة في عام ١٩٦٥ إلى ١٦ بالمائة في عام ١٩٨٢، وما زالت الزراعة تقدم عملاً لأكثر من نصف السكان العاملين. أما في مصر، فإن نصيب العمالة الصناعية لم يرتفع إلا قليلاً إذ انه انتقل من ١٢ بالمائة إلى ١٩ بالمائة، لكنّ الخدمات تستوعب الآن أكثر من ٤٠ بالمائة من القوى العاملة.

ومرّت بلدان المغرب العربي بالتطور نفسه تقريباً. ففي تونس، أثبتت الصناعة قدرة على خلق فرص عمل تفوق غيرها من الأقطار، ولكنها ما زالت لا تستوعب سوى أقلية من السكان. فقد وفرت الصناعة ٢٩ بالمائة من فرص العمل التي جدّت في غير الزراعة خلال الستينات، و٤٠ بالمائة منها خلال السبعينات، ولكنها ما زالت لا تقدم عملاً إلا لخُمس القوى العاملة. لقد كانت هجرة العمل الزراعي وسكان الريف أسرع وضوحاً منها في تركيا ومصر، ولكن العاملين الذين استغنت عنهم الزراعة، استوعبتهم الخدمات وصناعة البناء أكثر مما استوعبتهم الصناعة. أما في المغرب، فعلى العكس، زادت العمالة في الصناعة بقدر أقل كثيراً، وما زالت الزراعة أكبر قطاع يوفر أشغالاً للسكان، إذ انه يتيح إلى الآن ٦٠ بالمائة من فرص العمل. والصناعات الحرفية مهمة جداً هناك فقد نجحت في التواؤم مع الظروف الجديدة بتنويع منتوجاتها وفئات المقبلين عليها، ابتداء من انتاج أشياء مفيدة للفئات التي تعيش في قاع المدن والمحرومة من سوق المنتوجات الحديثة، حتى صنع المنتوجات الفنية، مروراً بالحرف الخدمية

المتصلة بالمعدات المنزلية، والمنتوجات الحرفية السياحية. ولكن الصناعة التحويلية لم تخلق سوى ٤٥٠٠٠ فرصة عمل بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٨. فضلاً عن ذلك، تنحو الصناعة المغربية، في المقام الأول، إلى الإكثار من الورش الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود من الأشخاص. ولم يترتب على انتهاج سبيل إنشاء صناعة خفيفة خلق فرص عمل، كما حدث في تونس. وفي الجزائر، لم تعد الزراعة تشغل سوى ربع السكان العاملين، وهي نسبة تقل كثيراً عن نظيرتها في الأقطار العربية الأخرى وفي تركيا، لكن العاملين في الصناعة لا يشكلون سوى ١٤ بالمائة من العمالة الكلية، برغم الزيادة الكبيرة في أعدادهم من ١١٦٠٠٠ إلى ٥١٤٠٠٠ منذ الستينات. ومن كل عشر فرص عمل جديدة، كانت خمس في الإدارة والخدمات، وثلاث في صناعة البناء واثنتان فقط في الصناعة! وهذا الشكل الخاص الذي اتخذه إنشاء فرص عمل لا يتفق والخبرة التاريخية للبلدان الصناعية الشرقية أو الغربية، حيث اقترنت التنمية الاقتصادية بنقل السكان العاملين من القطاع الأول إلى القطاع الثاني، ثم من هذا الأخير إلى القطاع الثالث. وهو يعكس على أي حال، ولا سيما في البلدان التي تتبع نموذجاً شعبوياً من الحكم، ولكن في الأقطار النفطية أيضاً، التقدم النسبي الذي أحرزه تحديث المظهر العام للبلد، وتحديث المجتمع بالقياس الى التصنيع. إن النمو، مثله مثل إنشاء فرص عمل، ينهض على تنظيم الهياكل الأساسية (صناعة البناء، الأشغال العامة، وسائل الاتصال والمواصلات، شبكات التوزيع)، وتطوير مرافق التعليم والصحة والإدارة، أكثر مما ينهض على التوسع في الأنشطة الانتاجية في الزراعة والصناعة.

ورغم أن بلدان الخليج أو العراق أو ليبيا في حالة تتسم بنقص الأيدي العاملة، فإن بنية قطاع السكان العاملين فيها تتميز بتحوّل مبكر لكنه ملحوظ جداً إلى الأنشطة الخدمية. وعلى كلٍ، فقد تجلى ضعف تطور الزراعة فيها، منذ الستينات، في غلبة صناعة البناء والخدمات في توزيع العمالة، إذ انه في السعودية مثلاً كان ٣١ بالمائة فقط من السكان العاملين يشتغلون بالزراعة في عام ١٩٦٦ (ولكن ١٥ بالمائة فقط بتربية الماشية). ومنذئذٍ اضمحلت العمالة في الزراعة (٢٤ بالمائة في عام ١٩٨٠)، وبخاصة في تربية الماشية (٤ بالمائة)، وانتقلت إلى الخدمات (٥٥ بالمائة من العمالة في عام ١٩٨٠)، والبناء بقدر أكبر بكثير من انتقالها إلى الصناعة، التي ظل نصيبها منها ضئيلاً جداً (٤ بالمائة). وتحول المجتمع السعودي إلى مجتمع ريعي تنهض الأنشطة فيه على إعادة توزيع الريع النفطي بواسطة الدولة.

وثمة سمة أخرى مشتركة بين تركيا والأقطار العربية، وهي أن النمو يجري فيها في سياق من الاختلال الدائم للميزان التجاري. وقد أصاب عجز المبادلات الخارجية جميع الأقطار غير النفطية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أما في الأقطار النفطية، فإنه

محجوب فقط بالريع المستمد من المنتوجات النفطية.

٣ - النمو واختلال التوازن مع الخارج

تدهور معدل تغطية الصادرات للواردات في تركيا بصفة مستمرة، إذ انه انخفض من ٧٠ بالمائة خلال الستينات إلى ٣٦ بالمائة في نهاية السبعينات. أما نسبة الواردات إلى الدخل القومي الاجمالي فقد زادت من ٧ بالمائة إلى ١١ بالمائة. ولم ينجح التصنيع في تقليل مدى الاعتماد الكلي للاقتصاد على التجارة الخارجية. لقد زاد تدهور شروط التبادل من وطأة التأثير المتضافر لتعاظم حجم الواردات وركود الصادرات. ففي مصر، انتقل معدل تغطية الصادرات للواردات من ٦٦ بالمائة في عام ١٩٦٥ إلى ٣٦ بالمائة في عام ١٩٧٥ و٣٣ بالمائة في عام ١٩٨٢. وقد بلغ ٦٦ بالمائة في تونس عام ١٩٨١ بعد أن كان دون ذلك قبل بضع سنوات. وهو يتراوح في المغرب بين ٤٠ بالمائة و٦٠ بالمائة منذ منتصف العقد الماضي.

ويجري تمويل العجز التجاري إما بورود رؤوس أموال عامة وخاصة من الخارج، وأما بتحويلات العمال المهاجرين، وبواسطة السياحة.

وفي تركيا، عوّض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، من جهة، كل العجز تقريباً خلال الخمسينات، وكانت رؤوس الأموال المذكورة، في المقام الأول، عبارة عن تحويلات رسمية أمريكية وقروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد تعمّدت تركيا الوقوف في المعسكر الغربي، ومركزها الاستراتيجي البالغ الأهمية يفسّر بطبيعة الحال اقبال المؤسسات الرسمية للولايات المتحدة على تحمل العجز التجاري، على الرغم من أن المعونة الرسمية الأمريكية هي، من جهة أخرى، مصدر تدفق بضائع من «صنع الولايات المتحدة الأمريكية» إلى تركيا، وتساهم في تجدد هذا العجز. بيد أن نسبة الأموال العامة الأمريكية نقصت خلال السنوات من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠ لصالح القروض المصرفية، والمبالغ المحولة من المهاجرين إلى الوطن. وبالطريقة نفسها غُطّي العجز التجاري المصري في بادىء الأمر بواسطة المعونة الأجنبية، التي كانت تشكّل في المتوسط ربع الواردات في العهد الناصري، وترد من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما بعد، استمرت المعونة الخارجية المتأتية بصفة خاصة من بلدان الخليج تؤدي دوراً لا يستهان به. وبعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد أصبحت المعونة الأمريكية من جديد بالغة الأهمية.

كذلك يحتل تدفق رؤوس الأموال الخارجية مكاناً كبيراً في إعادة التوازن إلى الميزان التجاري لكل من المغرب وتونس طوال الفترة المذكورة. وفي البلدان العربية كما في تركيا، تناقصت المعونة الخارجية الرسمية بالتدريج لصالح القروض المصرفية

الخاصة والاستثمارات المباشرة، ولكن حلول الأموال الخاصة محل التحويلات الحكومية ملموس بصفة خاصة، حيث يكون مستوى التصنيع أعلى. ومن ذلك أنه في تونس، انتقل نصيب التحويلات الخاصة فيما بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٨١ من ٣٦ بالمائة إلى ٦٩ بالمائة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بينما ظلت القروض العامة أعظم شأناً بكثير من المغرب.

ومع ذلك، فمع تصاعد المديونية الخارجية، خصصت نسبة متزايدة من رؤوس الأموال الخارجية الوافدة لخدمة الدين، وأيضاً لدفع الأرباح والعائدات المرتبطة بالاستثمار المباشر. ومن ثم، فإن رؤوس الأموال الوافدة أقل فأقل قدرة على تحويل العجز التجاري.

لكن هذا العجز التجاري غُطي أيضاً بصفة جزئية، وبخاصة ابتداء من السبعينات، بمصادر دخل أخرى مثل تحويلات المهاجرين وإيرادات السياحة. ففي بداية الثمانينات، كانت المبالغ المعادة إلى الوطن تمثل ١٧ بالمائة من قيمة الواردات في تونس، ٤٤ بالمائة في المغرب، ٥٥ بالمائة في تركيا، ٦١ بالمائة في مصر. ويضاف إليها موارد السياحة وهي كبيرة جداً في معظم بلدان حوض البحر المتوسط، والعائدات المحصلة نظير البضاعة العابرة والملاحة، مثل عائدات قناة السويس. وأخيراً، يمكن القول إن الريع الذي تحصل عليه الأقطار المصدرة للنفط والغاز، يسمح بإخفاء حالة من العجز الفعلي. وهذه بالتأكيد حالة كبار المنتجين مثل ليبيا والسعودية وبلدان الخليج، لكن هذا ينطبق أيضاً على غيرها. ففي سوريا زادت قيمة صادرات النفط على مليار دولار عام ١٩٧٩، أي ما يعادل المعونة التي تلقتها من الأقطار العربية في ذلك العام. وفي مصر وتونس تغطي صادرات النفط من الآن فصاعداً جزءاً مهماً من المشتريات من الخارج.

فتبعية بلدان المنطقة إلى هذا الحد لرؤوس الأموال الخارجية ولمختلف الدخول الريعية المستمدة من تصدير النفط أو اليد العاملة أو حتى السياحة، لا تعني أن هذه البلدان لا تتعرض لعمليات تحويل قيمة إلى البلدان الأكثر تطوراً. فالعجز التجاري ينجم أيضاً عن آليات التبادل غير المتكافىء، وتقدير المنتوجات المصدرة بأقل من قيمتها، سواء في ذلك المنتوجات الأولية (باستثناء النفط والغاز)، أو السلع الصناعية الأدنى مستوى والكثيفة العمل. أما عجز ميزان المدفوعات فينجم جزئياً عن الاستقطاعات التي يجريها المتعاملون الخارجيون في صورة عائدات وأرباح طائلة وفوائد.

وأياً كان الأمر، فإن دوام الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، يعني

أنه لم يتم التوصل، لا في تركيا ولا في الوطن العربي، إلى ضبط العمل على قدر الانفاق، والموارد على قدر الاحتياجات، في إطار النسق الحالي للأسعار العالمية. ذلك أن نسبة عالية نسبياً من الاستهلاك والاستثمار تُموّل من دخول لا علاقة لها بالنشاط الانتاجي في البلد. وبعبارة أخرى، يتوقف تجدّد الشروط الاقتصادية والاجتماعية للتنمية على توافر دخول ليس للمجتمعات المعنية أي سيطرة عليها بحكم طبيعتها.

وكانت النتيجة المنطقية لتخفيض حجم القروض الغربية العامة والخاصة، وتحويلات المهاجرين ابتداء من منتصف السبعينات بسبب الكساد في أوروبا وأمريكا الشمالية هي تعجيل أزمة نماذج التنمية، في الأقطار غير النفطية على الأقل. لكن الأقطار المصدرة للنفط مرت بالتطورات نفسها بعد ذلك ببضع سنوات، عندما انخفض سعر الذهب الأسود في الأسواق الدولية وهبطت قيمة الدولار.

سادساً: الأزمة والردود على الأزمة

لم يُستوعب ارتفاع الأجور الحقيقية في تركيا بزيادة انتاجية العمل، لأن الذي سمح بحدوثه هو وجود دخول ريعية ناجمة عن الحمائية وعن سعر الصرف في الصناعة. فبالنسبة إلى القطاع الخاص الصناعي، أتاحت الحمائية تحديد مستوى الأسعار الداخلية، بحيث يكون الفارق بينها وبين الأسعار الدولية أكبر بكثير من الفارق بين تكاليف الإنتاج المحلية والأجنبية. وفضلاً عن ذلك، فإن إعطاء العملة قيمة مبالغاً فيها، كان بمثابة إعانة مستترة لواردات المعدات الرأسمالية والمنتوجات نصف المصنوعة والطاقة والمواد الأولية. أما القطاع العام، الذي سار تخصصه إلى جانب تخفيض الأسعار النسبية لمنتوجاته، فإنه لم يستفد إلا قليلاً جداً من الدخول الريعية الناجمة عن الحمائية وسعر الصرف، ولكنه تمتع بشبه ريع يحكم مركزه، لأن العجز في ميزانياته كان يغطى بانتظام من الخزانة العامة، أي بواسطة المدخرات الشعبية وخلق النقود. وقد اعتمدت هذه الدخول الريعية المختلفة، في التحليل الأخير، على إمكانية اللجوء على الدوام إلى الواردات دون توسّع مواز في الصادرات. غير أن هبوط حجم القروض وتحويلات المهاجرين، استتبع هبوطاً حاداً في القدرة الاستيرادية في اللحظة التي ألقى فيها ارتفاع سعر النفط أعباء إضافية على الميزان التجاري. فمستوى الواردات مال إذاً إلى الركود بعد عام ١٩٧٥، مشيراً بهذا إلى أزمة نموذج النمو وتوزيع الدخل. ولم يعد كَبْح التوسـع، نتيجة لانخفاض الدخول الريعية الخارجية، يسمح للنظام باستيعاب ارتفاع أجور ودخول الفلاحين دون تعريض مستوى الأرباح للخطر. وقرب نهاية السبعينات، قفزت حصة الأجور في القيمة المضافة الصناعية إلى ما يزيد على ٣٧

بالمائة في مقابل ٣٠ بالمائة عام ١٩٧٥، ونقصت الأرباح لأول مرة منذ الخمسينات. وفي عام ١٩٧٧، كانت آثار الأزمة قد غدت شديدة الوطأة، فاحتياطي العملات الأجنبية في طريقه إلى النفاد، وهناك عجز كبير في ميزان المدفوعات، ودين خارجي بلغ ١٣ مليار دولار. وبينما ظل معدل التضخم دون ١٠ بالمائة حتى أوائل السبعينات، تجاوز ٢٠ بالمائة في عام ١٩٧٦، و ١٠٠ بالمائة بعد ذلك بسنتين. في هذا السياق، تدخّل صندوق النقد الدولي - الذي تعتبر إشارة الضوء الأخضر منه شرط الحصول من الآن فصاعداً على قروض من البنوك الغربية - مرتين، في عام ١٩٧٧ وفي عام ١٩٨٠، مطالباً بتطبيق التدابير التصحيحية المعتادة. فخفضت قيمة الجنية التركي، وأنشىء نظام أسعار الصرف المرنة، فزاد بدوره تدهور قيمة العملة الوطنية. وألغيت كل تدابير الرقابة على الأسعار، كما ألغي دعم أسعار منتوجات القطاع العام. ورفعت أسعار الفائدة بنسب عالية، وأزيلت آليات الإشراف على التجارة الخارجية. وتم التخلي عن سياسة دعم أسعار الحاصلات الزراعية، وجُمدّت الأجور تجميداً صارماً.

آذنت الأزمة وتطبيق برامج صندوق النقد الدولي ببدء فترة من الزعزعة الشديدة للاستقرار الاجتماعي والسياسي، بلغت ذروتها بتدخل الجيش الذي اعتبر نفسه الحارس الأمين لمشروع كمال أتاتورك للتنمية الرأسمالية الوطنية والتحديث الاجتماعي. غير أن الجيش الذي تدخّل في عام ١٩٦٠ ضد سياسة اقتصادية كانت تعتبر آنذاك شديدة العداء لتدخّل الدولة، طبّق سياسة ليبرالية متطرفة في محاولة للتغلب على الأزمة. فأخذ يطبق بنفسه كل تدابير صندوق النقد الدولي، وأطلق حرية الأسعار، وحظر الإضرابات وأوقف المفاوضات الجماعية. وخلال السنوات الثلاث الأولى لتطبيق هذه السياسة، بدا كما لو أنها أحرزت بعض النجاح. فهبطت نسبة التضخم أكثر قليلاً من ١٠٠ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٩ بالمائة في عام ١٩٨٣، وحدثت زيادة كبيرة في الصادرات، ولا سيما الصادرات الصناعية، بينما ظلت الواردات ثابتة. وبينما كانت صادرات المنتوجات الصناعية تمثل ربع الصادرات الكلية في عام ١٩٧٥، بلغت حصتها فيها الخُمَسين في عام ١٩٨٢. وخُفض عجز الميزان التجاري إلى مبلغ يزيد قليلاً عن تحويلات المهاجرين التي تبلغ نحو ملياري دولار في السنة. وبعد أن كاد البلد يتوقف عن دفع ديونه في عام ١٩٨٠، استعاد قدرته على سداد دينه الخارجي. وأخيراً، فإن النمو الذي توقف كلياً في نهاية السبعينات، بلغ معدله ٥,٥ بالمائة في عام ١٩٨٤ و٨ بالمائة في عام ١٩٨٦.

ومع ذلك، زاد التضخم من جديد إلى ٥٢ بالمائة منذ عام ١٩٨٤ ومازال معدله عالياً. وزادت الواردات من جديد، ولا سيما واردات المعدات، رغم الهبوط المستمر في قيمة الجنيه، وفي الوقت نفسه، تأثرت الصادرات سلبياً من جراء تقلّص أسواق

الشرق الأوسط. وتردّى الميزان التجاري من جديد في عجز متزايد، تفاقم نتيجة لهبوط تحويلات المهاجرين وموارد السياحة، وبلغت خدمة الدين ٥١ بالمائة من حصيلة الصادرات.

ومازالت رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة قليلة، رغم أن الحكومة تضاعف الحوافز والضمانات. وأخيراً، عجّل رفع فوائد القروض بإفلاس العديد من المؤسسات، وثبّط عن الاستثمار المنتج. أما تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص، فإنه لم ينجح أكثر مما نجح في الخمسينات. وأشهر حالتين هما حالة شركة «سدّ الفرات» وشركة «جسر البوسفور».

وظاهر للعيان أن «سياسة العرض» المستوحاة من الريغانية ومن صندوق النقد الدولي، أخذت تستنفد أغراضها. وتسعى الحكومة من الآن فصاعداً إلى التخفيف من غلواء سياستها الليبرالية، بنجدة المؤسسات المهددة بالإفلاس، وبرفع أسعار منتوجات القطاع العام، وتخفيف الرقابة على الكتلة النقدية، وتقديم إعانات تصدير لبعض المنتوجات. ولكن، في هذه الأثناء، كانت لهذه السياسة تكلفة اجتماعية ضخمة. فقد استفحلت البطالة بشدة، وهي تمس الآن، طبقاً للاحصاءات الرسمية، أكثر من ٢٠ بالمائة من السكان العاملين، أي ما يقرب من أربعة ملايين نسمة. واستتبع إطلاق حرية الأسعار وتجميد الأجور هبوطاً عنيفاً في القوة الشرائية للطبقة العاملة. فعلى أساس أن مستوى الأجور الحقيقية كان ١٠٠ عام ١٩٧٤، زاد رقمها القياسي من ١٧٦ عام١٩٧٨ إلى ٨٧ عام ١٩٨٢.

لقد كانت تركيا في السنوات القليلة الماضية، أبلغ مثال لانفتاح نظام قائم على رأسمالية الدولة، انفتاحاً على الليبرالية الاقتصادية وعلى المنافسة الدولية في آن معاً. فعدلت فيها سياسات الدولة تعديلاً جذرياً، وليس من قبيل الصدفة بكل تأكيد أن يتوافق هذا التعديل مع فرض نظام عسكري على البلاد. أما البلدان العربية، فقد تجلت فيها مظاهر الجمود الملازم لنموذج التنمية، في وقت أسبق، منذ بداية السبعينات، كما حدث في مصر وتونس، أو بعد ذلك بكثير، قرب منتصف الثمانينات، في الأقطار النفطية.

والواقع أن العامل الذي لعب دوراً حاسماً في اتباع سياسة «الانفتاح» في مصر منذ عام ١٩٧٤، كان تغيير علاقات القوى في قمة الدولة بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر أكثر منه المصاعب الاقتصادية. غير أن هذه المصاعب كانت حقيقة واقعة، نظراً إلى عجز الإصلاح الزراعي والتصنيع عن الحيلولة دون تصاعد البطالة في المدن، وتفاقم الاختلال الاقتصادي مع الخارج نتيجة السياسة الاجتماعية للناصرية. ويتبدى الانفتاح

على أنه عودة الرأسمالية والانفتاح على السوق الدولية، بغية رفع كفاءة أداء النظام الاقتصادي، واستعادة التوازن بين الانتاجية والدخل. وخلافاً لما حدث في وقت لاحق في تركيا، بدأ إطلاق حرية الاقتصاد في مصر في ظل إطلاق الحرية في الحياة السياسية، حرية محدودة حقاً لكنها حقيقية، ولم يحدث تراجع عنها رغم التوترات الخطيرة التي تعرض لها البلد بعد ذلك. وقد أفلتت المعاملات العقارية من إسار التنظيم القانوني، بإلغاء الحد الأقصى للملكية العقارية الذي قرره الإصلاح الزراعي، وتباع للأفراد أراض تستصلحها الدولة. وتشجع الحكومة تمتع الوحدات الاقتصادية العامة بقدر أكبر من الاستقلال في شؤونها، وتحويل بعض منها إلى شركات مساهمة يمكن بيعها لمستثمرين من القطاع الخاص. ومجال تدخل رأس المال الأجنبي واسع جداً وهو يخضع لنظام قانوني متميز، لا سيما في مجالي تشريع العمل والرقابة على النقد. وقد ألغي احتكار الدولة للبنوك، فيجوز إنشاء بنوك خاصة، مصرية أو أجنبية. وتخلّت الدولة عن احتكارها للتجارة الداخلية، وأنشىء نظام للاستيراد دون تحويل عملة رسمياً، يسمح بأن تخصص للاستيراد العملات الأجنبية المملوكة للأفراد. وأخيراً، ألغيت الرقابة على النقد، وخفضت قيمة الجنيه المصري. وهذه السياسة تدير ظهرها كلياً للنظام الناصري، هادفة من وراء ذلك إلى إزالة العوائق في وجه تركّز الملكية العقارية، وتحويل جزء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة، وجذب المستثمرين الأجانب، وأخيراً، إلغاء رقابة الدولة على المصارف والنقد والتجارة الخارجية. وفي الوقت نفسه، سعت الحكومة إلى الاستعاضة، في كل خطوة، عن الاجراءات الإدارية بآليات السوق في تحديد الأسعار وتوزيع الدخول، أي إلى إلغاء دعم المنتوجات الغذائية (التي تمثل من ١٠ بالمائة إلى ١٥ بالمائة من الدخل القومي الاجمالي)، وإقرار نظام الأسعار الحقيقية في الوحدات الاقتصادية العامة.

ومع ذلك، فإن سياسة الانفتاح المصرية لم تنجح نجاحاً يذكر في تحقيق أهدافها المعلنة، وهي زيادة انتاجية الاقتصاد، وتخفيض اختلال التوازن مع الخارج. ففي بداية الثمانينات، لم يكن عدد الوحدات الاقتصادية التي أنشئت في إطار التدابير الجديدة يبلغ بضع مئات، ومجموع رؤوس أموالها متواضع نسبياً. وكما حدث في تركيا، لم يستطع القطاع الخاص على امتلاك الوحدات الاقتصادية العامة، أو لم يرغب في امتلاكها. وفضلاً عن ذلك، وُجه الجزء الأكبر من الاستثمارات الخاصة الوطنية نحو الأنشطة غير الصناعية، لأنها تهيىء فرصاً أفضل للربح، وتنطوي على قدر أقل من المخاطر. أما رأس المال الذي استثمر في الصناعة، فإنه اقتصر على المجالات التقليدية وهي: الأغذية وتشكيل اللدائن (البلاستيك) ومواد البناء. إذاً، لم يتحقق ما كان ينتظر من تهافت رجال الأعمال المقدامين المتطلعين إلى إزالة الحواجز، التي أقامتها البيروقراطية في وجه

حرية تجلي قدراتهم على حسن إدارة شؤون الصناعة.

ولم يكن رأس المال الأجنبي أكثر تلهفاً على الحلول محل الدولة، أو على إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، رغم أن المزايا المعروضة جذبت بعض المستثمرين. وقد قُدّر أن تمويل الاستثمارات الخاصة الجديدة تولاه رأس المال المصري بنسبة ٦٤ بالمائة ورأس المال العربي بنسبة ١٩ بالمائة، ورأس المال الغربي بنسبة ١٧ بالمائة فقط. فنحن هنا أيضاً بعيدون جداً عما كان ينتظر من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. ولم يسع لا رأس المال المحلي ولا رأس المال الأجنبي إلى احتلال المراكز العليا في الجهاز الانتاجي المصري لتوجيه نشاطه، وفقاً لعلاقات الأسعار العالمية. وعلى كل فإن الاستثمار الأجنبي لا يتوجه نحو أنشطة التصدير، مفضلاً السوق المحلية. فلا غرابة في أن يظل الاستثمار العام هو الغالب إلى حد بعيد، على الرغم من انتقال حصة رأس المال الخاص في الاستثمار الكلي من ٩ بالمائة إلى ١٥ بالمائة.

أما مطابقة الأسعار للواقع، فسرعان ما اصطدمت بمقاومة الطبقات الشعبية في المدن. لذلك، فإن الدولة لا ترفع الأسعار إلا تدريجياً وبصورة ملتوية، وحتى الهيئات المالية الدولية قبلت في نهاية الأمر بقاء الدعم للمنتوجات الأساسية اللازمة حفاظاً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي مقابل ذلك، سببت سياسة الانفتاح توسعاً لم يسبق له مثيل في الأنشطة غير الانتاجية وفي المضاربة. وشهد النشاط المصرفي ازدهاراً حقيقياً، في ارتباط بزيادة الواردات. والأخطر من ذلك أنه استتبع تفاقم أزمة النظام الانتاجي التابع للقطاع العام، ولا سيما في الصناعة. والقطاع الصناعي التابع للدولة يعاني من هجرة الكوادر والعاملين المؤهلين، ومن نقص قطع الغيار والسلع الوسيطة، بينما يتعرض للمنافسة الخارجية. إن الانفتاح مرتبط بعملية تراجع نسبي للتصنيع، إذ ان حصة الصناعة في الاستثمارات لم تعد سوى ١٢,٥ بالمائة خلال الثمانينات، ومساهمتها في الناتج القومي الاجمالي تميل إلى الثبات، وقدرتها على استيعاب أيد عاملة تميل إلى التناقص عما هي عليه، إذ انها لم تخلق سوى ما يقرب من ٣٠٠٠٠ فرصة عمل في السنة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠، في مقابل طلب عمل مقداره عشرة أمثال هذا الرقم على الأقل!

لقد ثبت الآن تماماً عجز سياسة الانفتاح عن تحويل النظام الاقتصادي المصري في اتجاه تنمية رأسمالية صناعية تصديرية. وبدلاً من أن تؤدي هذه السياسة إلى إعادة توجيه النمو في اطار مزيد من الانخراط في تقسيم العمل الدولي، فإنها أوجدت اقتصاداً قوامه المضاربة، مبني على إعادة تشغيل الدخول الريعية المرتبطة بالنفط، وبالمعونة الخارجية، وبعوائد قناة السويس، وتحويلات المهاجرين إلى أقطار الخليج. فخلافاً

للتجربة التركية، لم تنجح سياسة الانفتاح في مصر في ترشيد النظام الاقتصادي والاجتماعي من وجهة نظر مصالح الرأسمالية المحلية والأجنبية. ويمكن التساؤل عما إذا لم يكن التوسع غير المتوقع في انتاج النفط في تحويلات المهاجرين منذ نهاية السبعينات، قد أغنى عن ضرورة استخلاص فوائض صناعية قابلة للتصدير، وأبعد الاستثمار الخاص عن الصناعة بإتاحة فرص واسعة للكسب عن طريق المضاربات. ولكن في مقابل ذلك، خفّفت تحويلات المهاجرين من حدة التوترات الاجتماعية التي ولدتها سياسة الانفتاح، بالحدّ من آثار انخفاض الأجور الحقيقية وانتشار البطالة على مستوى الاستهلاك الشعبي. وعلى أي حال، لا جدال في أنه إذا كان الانفتاح لم يستتبع تخصصاً جديداً في مجال الصناعة، فإنه ساعد كثيراً على عودة مصر إلى الانخراط في النظام الاقتصادي والسياسي الغربي. فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية أهم المتعاملين معها في الشؤون التجارية والمالية. ووقعت مصر اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٧٦، كما وقعت على الأخص اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٨، يشترط لمنحها قروضاً تنفيذ اصلاحات هيكلية كانت واردة على أي حال في جدول أعمال السياسة الحكومية.

ولم تكن سياسة الانفتاح في بلدان المغرب العربي واضحة المعالم بقدر ما كانت عليه في مصر أو تركيا، لكنها كانت ماثلة في الأذهان هناك، منذ بداية السبعينات في تونس وبُعَيد ذلك في المغرب، ومنذ أوائل الثمانينات في الجزائر. فالدولة تسعى في كل مكان إلى تنمية صادراتها الصناعية، وإلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لخفض اختلال التوازن الخارجي، وتنشيط التوسع في استخدام اليد العاملة. فصدر في تونس، عام ١٩٧٢، قانون يستهدف جذب المستثمرين الأجانب وتشجيع الصناعات التصديرية، بمنح مجموعة من المزايا الضريبية ومن الاعفاءات في مجال استيراد المكوّنات والمنتوجات نصف المصنوعة، وفي مجال تشريع العمل والرقابة على الصرف. فترتب على ذلك زيادة الصادرات الصناعية إلى ثلاثة أمثالها خلال السبعينات. وغالبية المشاريع الاقتصادية التي أنشئت في اطار أحكام ذلك القانون، تعمل في مجال صنع وتركيب المنتوجات الكهربائية والالكترونية على أساس أساليب العمل المكثف. فنحن إذاً بصدد استثمارات قائمة على أساس انخفاض مستوى الأجور بالقياس إلى انتاجية العمل. والتقديرات المتاحة تدل فعلاً على أن مستوى انتاجية العمل في هذه الأنشطة، مماثل تقريباً لمستواها في المصانع الأوروبية، في حين أن الفارق في الأجور يقترب من نسبة ١ إلى ٧ في صناعة الملابس الجاهزة و ١ إلى ٤ في الصناعات الكهربائية والميكانيكية. فضلاً عن ذلك، إذا كان رأس المال الخاص التونسي قد شارك في الاستثمار، فإن غالبية المشاريع الاقتصادية التي أنشئت أجنبية. ومع ذلك لا تمثل

استثماراتها مجتمعة سوى ٦ بالمائة من الاستثمار الصناعي الذي تم بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٨١، و١٧ بالمائة من عدد فرص العمل التي أنشئت في الصناعة . وقد غطت الموارد الآيلة من تصدير منتوجات صناعية ما يقرب من ثُمْن العجز في الميزان التجاري. لكن الصناعة التصديرية تعتبر بمثابة جزيرة حقيقية في اقتصاد البلد، وهي أشبه في الواقع بمنطقة حُرّة. ويدل بحث أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على أن المشاريع الاقتصادية المصدّرة لا تشتري عملياً أي شيء من البلد، وتصلح معداتها في أوروبا، وتستخدم معدات بالية تشتريها مستعملة، وتوظف عاملين من دون أي مؤهلات. وأخيراً، ليس لها أي استقلالية في تصميم المنتج وتسويقه لأن معظمها يشتغل على أساس التعاقد من الباطن.

وتنحو سياسة الدولة في المغرب، ابتداء من منتصف السبعينات، إلى إعطاء امتيازات للصادرات الصناعية بإعطاء الأولوية للصناعات الكيميائية المتصلة بمعالجة الفوسفات، وللتعاقد من الباطن على الصعيد الدولي. فيعمل نحو نصف المشاريع الاقتصادية في الصناعات الميكانيكية والكهربائية بالتعاقد من الباطن، ولكن أربعة أخماس الصادرات الصناعية متأتية من الصناعات الزراعية والكيميائية وصناعة النسيج. وقرب نهاية السبعينات، كان يصدر أكثر من ربع الانتاج من المنسوجات، ولكن أنشطة التصدير لا تمثل الآن سوى عُشْر الانتاج الصناعي الكلي. وهنا أيضاً لا يزال اندماج الصناعة التصديرية في الاقتصاد المحلي ضعيفاً جداً، واكتساب المعارف التقنية محدوداً جداً.

وهذه السياسة الانفتاحية التي طبقت في تونس والمغرب قبل أن تعلن رسمياً، لم تسهم بأي قدر في تقليل اختلال التوازن الخارجي، كما أنها لم تؤدِّ إلى تحسين أداء الاقتصاد في مجال النمو أو الاستثمار أو العمالة. ففي بداية الثمانينات، كان معدل تغطية الصادرات للواردات حوالى ٦٠ بالمائة، ولم يترتب على التخفيضات المتتالية لقيمة كل من الدينار التونسي والدرهم المغربي أثر محسوس على الصادرات الصناعية. وفي عام ١٩٨٦ بلغ الدين الخارجي التونسي ما يزيد على سبعة مليارات دولار، كما بلغت تكاليف خدمة الدين ما يقرب من ٤٠ بالمائة من ايرادات الصادرات. أما دين المغرب الخارجي، فإنه يزيد عن ١٤ مليار دولار، ويشكل عبئاً لا يحتمل. وفي خلال الثمانينات شهد القُطران انخفاضاً في معدل كل من النمو والاستثمار، استتبع تراجعاً في خلق فرص عمل واستفحالاً للبطالة. ورغم كل شيء ما زالت السياسات الحكومية تسعى إلى المزيد من الانفتاح على الرأسمالية وعلى تقسيم العمل الدولي، يصاحب ذلك وهم التمكن من خفض المديونية الخارجية. لكن الحقيقة هي أن ضغوط، بل أوامر، الدول الدائنة والبنوك وصندوق النقد الدولي، لا تدع للبلدان المدينة سوى هامش تصرف ضئيل، في

المدى القصير على الأقل. وفي المغرب كما في تونس، تتجه السياسات الراهنة نحو إطلاق حرية الأسعار كلية، وتحرير الاستيراد، وخفض قيمة العملة، وتحويل القطاع العام إلى الملكية الخاصة. والهدف من وراء ذلك هو خفض الأجور الحقيقية لتقليل الاستهلاك الشعبي، وتكاليف الانتاج في الصناعة، وتشجيع التصدير والاستثمار الأجنبي في آن معاً. والواقع أن القوة الشرائية لأغلبية السكان، انخفضت خلال الثمانينات مع خفض الدعم للسلع الأساسية وتجميد الأجور وتفاقم البطالة والتضخم، ولكن دون إحداث زيادة محسوسة في الصادرات الصناعية، ولا جذب المستثمرين الأجانب.

أما في الجزائر، فقد أوضحت الأزمة التي سببها هبوط أسعار النفط وقيمة الدولار في السنتين الأخيرتين، مدى تعرّض الاقتصاد للأخطار الخارجية وحساسيته لضغوطها، ففي عام ١٩٨٦، كان الميزان التجاري في حالة عجز لأول مرة منذ عشر سنين، وانخفضت ايرادات التصدير بنسبة ٤٠ بالمائة. وتطبّق منذئذ سياسة تصحيحية تتمثل قبل كل شيء في خفض الاستثمار وليس الاستهلاك. ومع ذلك تأثر الاستهلاك، ذلك أن الدولة خفضت الواردات، وخفض الاستثمارات يفضي إلى زيادة البطالة. وترشيد القطاع العام هو أيضاً حديث الساعة، وهو يتم بإعطاء المشاريع الاقتصادية العامة استقلاليتها، حتى أصبحت تواجه ضرورة تحقيق توازنها المالي، وبتوزيع أراضي القطاع العام الزراعي على عمال المزارع. وأصبحت شروط المشاركة بين القطاع العام والمؤسسات الأجنبية أكثر مرونة، وفُتح قطاع السياحة للاستثمارات الأجنبية. وليس مطروحاً في الوقت الحاضر التخلي عن احتكار الدولة للمصارف والائتمان أو التجارة الخارجية أو الصناعات النفطية أو الصناعة الكبيرة، أو تشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلاّ في قطاع السياحة. ويشجع رأس المال الخاص على الاستثمار، ولكن في إطار التعاقد من باطن المشاريع الاقتصادية العامة الكبرى. وقياساً على البلدان الشرقية ترمي سياسة إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد هنا إلى تنمية المنافسة في مقابل التخطيط الإداري، وليس إلى تحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص. ولئن بدا توسع رأس المال المحلي والأجنبي ملجماً، فإن العلاقات الاجتماعية تكتسب طابعا تجاريا، من خلال تحويل النظام العلاجي تحويلاً جزئياً إلى القطاع الخاص، وانشاء سوق للمعاملات العقارية ببيع أملاك الدولة لمستأجريها، واطلاق حرية المعاملات العقارية، والترخيص للأفراد الذين لديهم عملات أجنبية باستيراد سيارات لاستعمالهم الشخصي وآلات لنشاطهم المهني، وانشاء حسابات بالعملات الحرة يحتفظ بها المنظمون أو الأفراد العاديون في المصارف.

غير أن سياسة الانفتاح لم تُفض في الوطن العربي أكثر مما أفضت في تركيا إلى دفع الاقتصاد في اتجاه نمو أعلى معدلاً، وتوزيع للدخول أقل تفاوتاً، وخلق مزيد من

فرص العمل، وتبعية أقل تجاه الخارج. إن التوسع الاقتصادي يتعرض للخطر من جراء سياسة التصحيح، فحجم العمالة لا يزداد إلا ببطء شديد، بل إن تنمية الصادرات الصناعية لا تبدو قادرة ـ كما هو الحال في تركيا ـ على اعطاء دفعة لقطاعات الاقتصاد الأخرى. وفي مقابل ذلك يتدهور متوسط مستوى الدخل ويزداد التباين بين الدخول. أما الاستقلالية ازاء الخارج فإنها ليست موضوع الساعة على الاطلاق. ومن الواضح أن الانفتاح بقدر أكبر على الرأسمالية وعلى تقسيم العمل الدولي ليس قميناً بأن يسمح بتجاوز عوامل الجمود الملازمة لنموذج رأسمالية الدولة، وأن الحاجة تزداد الحاحاً كل يوم إلى انتهاج طريق آخر.



فهرس

(ب)



د. سمير امين

■ ولد في القاهرة عام ١٩٣١

■ حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس عام ١٩٥٧. وعمل في المؤسسة الاقتصادية بالقاهرة، ثم بوزارة التخطيط لجمهورية مالي وأستاذاً في جامعتي باريس ودكار، ومديراً للمعهد الافريقي للتخطيط والتنمية الاقتصادية التابع للأمم المتحدة. ويعمل منذ ١٩٨٠ مديراً للمكتب الافريقي لمنتدى العالم الثالث

■ له العديد من الكتب من أهمها: **التطور اللامتكافىء**، ١٩٧٤؛ **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**، ١٩٨٠؛ **الأمة العربية**، ١٩٧٨؛ **أزمة المجتمع العربي**، ١٩٨٥؛ **ما بعد الرأسمالية**، ١٩٨٨؛ عن مركز دراسات الوحدة العربية، ومساهمات عديدة أخرى.

د. فيصل ياشير

■ اقتصادي جزائري ولد عام ١٩٤٧

■ حصل على الدكتوراه من باريس، يعمل الآن أستاذاً في جامعة الجزائر ويتعاون مع المكتب الافريقي لمنتدى العالم الثالث

■ ألف مؤخراً كتابين: **الصناعة العالمية للحديد اليوم، والصراع على الموارد المعدنية في افريقيا.**



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣